




919

کتاب المعتبر کامل فی اربعة اجزاء

المجلد الاول من الکتاب المعتبر

فی المنطق



من [illegible] ضعیف العباد احمد [illegible] افندی

[illegible]

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

اما بعد حمد الله على نعمه التي حمده من افضلها وشكره على
الايه التي شكره من اجلها واكملها فانني اقول مفتتحا الكتاب
هذا ان عاده القدما من العلما الحكما كانت جاريه في تعلم
العلوم لمن يتعلمها منهم ونقلها عنهم بالمشافهه والروايه
دون الكتابه والقراه وكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما
يقولونه ويذكرونه لمن يصلح من المتعلمين والسايلين دون
صلوحه كما يصلح وبالعباره اللايقه بفهمه وعلى قدر ما عنده من
العلم والمعرفه المتقدمين فلا يصل علمهم الى غير اهله ولا الى
اهله في غير وقته ولا على غير الوجه الذي يليق بعلمهم ومعرفتهم
وذكايهم وفطنتهم وكان العلما والمتعلمون في ذلك الوقت
كثيري العدد طويلي الاعمار ينقلون العلوم من جيل الى جيل
باسرها وعلى اتم تمامها فلا يضيع منها شي ولا ينسى ولا يقع
الى غير اهله ٥ فلما قل عدد العلما والمتعلمين وقصرت الاعمار وفترت
الهمم وانقرض كثير من العلوم لقله المتعلمين والناقلين احتاج
العلما في تدوين الكتب وتصنيفها التحفظ فيها العلوم ونقل
سراعها الى اهلها في الازمان والاماكن المباينه المتباعده

واستعملوا في كثير منها الغامض من العبارات والخفي من
الاشارات الذين يفهمهما ارباب الفطنه ويعرفها الالباب
من اهل العلم صيانه منهم للعلوم عن غير اهلها فلما استمر
الامر في تناقص العلما وقلتهم في جيل بعد جيل احتاج المتاخرون
في شرح ذلك الغامض وايضاح ذلك الخفي بتبسيط وتفصيل
وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط
اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلا
المجودين بكلام الجهال المقصرين ولما قدر لي الاشتغال
بالعلوم الحكميه بقراه الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين
والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها
المتاخرون كنت اقرا كثيرا واتعب عليه اكبابا طويلا حتى
احصل منه علما قليلا لان كلام القدما كان يصعب فهمه
لاختصاره وقله تحصيله ومحصوله واحتمال عبارته في نقله
من لغه الى لغه وكلام المتاخرين لاجل طوله وبعد دليله
عما يدل عليه وحجته عن محجته ولعوز الشرح والبيان المحققين
في كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فتعذر الفهم
لاجل العباره والشرح والعلم لاجل الدليل والبينه فكنت



احمد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها
فيوافق في شي لبعض ويخالف في شي اخر لبعض من القدماء
في ارائهم ويحصل باتباع النظر في صحيفة الوجود من ذلك
ما لم ينقل او لم يتقن وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل
بتعليق في اوراق استبقيتها للمراجعة والتحصيل فاطلع على
تلك الاوراق من رغب في نسخ نصف منها فانتسخت من ذلك
لما تقدم من وقوعها الى غير اهلها ممن يغفل او يرد ما فيه او ينسا
منه جهل وقلة تامل فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل
فيها من العلوم ما لا يسهل تضييعه مع تكرار الالتماس ممن
يتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكمية
الوجودية الطبيعية والالهية وسميته بالكتاب المعتبر
لانني ضمنته ما عرفته واعتبرته وحققت النظر فيه وتممته
لا ما نقلته عن غير فهم او قبلته من غير نظر واعتبار
ولم اوافق على ما اعتمدت عليه فيه من الآرا والمذاهب كبيرا
لكبره ولا خالفت صغيرا لصغره بل كان الحق من ذلك هو
الغرض والموافقة والمخالفة فيه بالعرض وكان الحق
موافقي واياه انحو فيه لكي لا امدح وقد يلهم الذي هو

كاتبه ومستمليه والذي تصفح تعاليقه وراجع في علومه
حتى كمل وانتهى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه ووقفت
ما على ضمنته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية
التي قيل فيها انها قوانين الانظار وعروض الافكار
واحتذيت في ترتيب الاجزا والمقالات والمسايل والمطلوبات
حذو ارسطوطاليس في كتبه المنطقية والطبيعية
والالهية وذكرت في كل مسلة آرا المعتبرين من الحكما
والحقت ما اعوز ذكره من اقسام الراي واوردت البيانات
والحجج بمقتضى النظر مما ذكروها وما لم يذكروه وتعقبتها بالاعتبار
واعتمدت من جملتها على ما رجحت به في المعقول كفه
الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه
كائنا ما كان وممن كان كما يظهر لمتامله بالمطالعة
والتصفح والمراجعة وبين عذري في البيان وحجتي في
الحجة وبرهاني في البرهان وقابلت جميع ذلك بالكتاب
الاصلي والصحيفة الاولى التي اذا نقل الكاتب منها اصاب
واوايل بمواضع الكتاب وقسمت كتابي هذا الى ثلثة اقسام
القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل

على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة
والعلم الالهي ٥ وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات ٥
المقالة الاولى ستة عشر فصلا ٥ المقالة الثانية سبعة فصول
المقالة الثالثة ثمانية عشر فصلا ٥ المقالة الرابعة سبعة
فصول ٥ المقالة الخامسة سبعة فصول ٥ المقالة السادسة
فصل واحد ٥ المقالة السابعة فصلان ٥ المقالة الثامنة
فصل واحد ومن الله تعالى استمداد المعونة وحسن التوفيق ٥

آ المقالة الاولى ٥ الفصل الاول في
منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

الحكما من جملة العلما هم الذين يطلبون العلم بالموجودات
والحق منه لعينه وبينهم خلاف واختلاف في علومهم ومذاهبهم
المنقولة عنهم ليس لاجله ظن المبتدي في طلب العلم حيث يرى
الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل وفي البعض فيقول لو
كان الانسان يصل بنظره الحكمي الى الحق المبين الذي يحصل له به
ثقة اليقين لما اختلف النظار من العلماء ولا استمر الخلاف بين
الحكما الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم
الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهبهم

في مطالبهم ويدعي هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلما
والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفته
من الطالبين من يصل ويقصر عنه من يقصر ويصيب فيه من
يصيب ويخطي من يخطي فقالوا في ذلك انه لا معرفة مبدده
فيما بين اهل العلم في علومهم تهذيبها الانظار وطلبها الافكار
حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم المنطق
في عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنا من فنون الانحا التعليمية
الفكرية النظرية فيما يتصور الانسان ويصدق به فكان
هذا الكتاب في هذا المطلوب اكمل والاغراض المقصوده
آ فيه احوى من جميع ما نقل الينا عن القدما في فنه ودل
كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب
التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في
مذاهبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من
وقع الى الخطا وبماذا يوصل الى ذلك ويتجنب هذا ٥ وعلى
ان موضوعه الذي يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل
الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة الى
اذهان الناس قبل نظرهم فيما يرومون تحصيله من المعارف

والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك يتصرف فيها تصرفا
يكسبها صورا يقينية كما نذكرها ولذلك نقول ان كل
ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم سابق ٥ وعلى ان مطالبه هي
انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل
المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اي وجه يكون ذلك ٥
وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب
المعارف والعلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق
مما يقال فيها من الكذب ٥ وقال قوم ان موضوع المنطق
الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك
هو علم اللغات وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدل ان
على ان المنطقي لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها
في ساير العلوم والصنايع للمفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه
في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف
والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان
دخلت الالفاظ في اجزاء من هذا العلم ونحوها في غرضه
بالعرض لا بالذات كما استعمله من الجدل والخطابة والسفسطة
والشعر التي نظرها ولا انحكم الباقي مثل حكمها واذا كان

كذلك فالمقصود بالذات المعاني ايضا والالفاظ بالعرض
ومن اجلها ٥ ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل
على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغايبين من حيث تدل
على الالفاظ ٥ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع
علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون
الالفاظ موضوعه لانه ينطق به ويفاوض فيه وانما الذي
غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغنا عن الكتابة باللفظ
ولم يتفق الغنا عن اللفظ بغيره ٥ فقد تحصل مما قيل ان منفعة
هذا العلم هي هداية الاذهان الى حقايق المعارف والعلوم
وردها عن الزيغ والزلل فيها ٥ وغرضه معرفة ما به تكون
الهداية والرد وكيف يكونان به ٥ وموضوعه ما به يوصل
الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة
الى الاذهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ٥ ومطلوباته هي
القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة
المعارف والعلوم السابقة الى الاذهان فهو قانون الهداية
النظرية التي تكون لسانا للمعارف في العلوم التي بها تكتسب
بهاماتها ٥ واقول ان النفوس الانسانية مختلفة في طباعها

وغرايزها وان الهدايه الفطريه في العلوم منها اوليه ومنها
تعليميه والاوليه هي الحكمه الغريزيه التي هي موجوده
بالفطره لنفوس دون غيرها والتعليميه هي القوانين الصادره
عن تلك الفطره المنسوخه منها بتعلمها فان الحكمه الغريزيه
من واجدها والواجدون لها علي قسمين واحد علي فكرته
الاولي وغريزيته الطاهره مما يدنسها وواجد قد دنست
فطرته مما طري عليها من عادات وتعاليم اخري والاول هو
القدوه لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الي الاول حتي يقابل
غريزيته مقابله النسخه بالام فيصلحها بها والفاقدون
علي قسمين قابل وغير قابل والقابل هو الذي تعدم في فطرته
الحكمه الغريزيه وضدها المانع عن تعلمها فيهتدي بالتعلم
ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخه من
الغريزه الاولي اذ لا مانع لها وغير القابل هو الذي يوجد به
مع عدم الحكمه الغريزيه غريزه هي ضدها فيكون خارجه
بالطبع عن الغريزه الاولي مباينه لها في احكامها ومذاهبها
وهي التي لا تستفيد العلم ولا تقبل الهدي لمانع من طباعها
وغريزتها فعلم المنطق يستغني عنه الاول والانتفاع به

الاخير ومنفعه الثاني به اكثر من منفعه الثالث لكون هذا
مطبوعا وهذا متكلفا ولكل تعليم وتعلم ضرورة
الي الالفاظ من جهه مفاوضه المعلم للمتعلم علي طريق
العموم وهي موجوده فيما يلقنه الناس ويتساوا علي تعلمه من
اللغات وعلي طريق الخصوص في علم علم من جهه الفاظ
تختص وضعها وعرفها بذلك العلم فيذكر الان من ذلك ما
تختص بعلم المنطق ويقدمه علي ما يبتدي

الفصل الثاني في نسبه الالفاظ الي ب
معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالتها

كل لفظ يجري بين الناس في مفاوضاتهم ومحاوراتهم فله معني
في ذهن قايله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه
هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع علي
معناه المقصود عند القايل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظه
الانسان ويسمي ذلك دلاله المطابقه وقد يدل علي معني هو في
ضمنه ومن جملته كما يدل لفظه الانسان علي الحيوان او علي
الناطق فان في دلالتها عليه دلاله علي كل واحد منهما ويسمي دلاله
التضمن ويفهم منه ايضا معني ليس هو المعني المقصود ولا من

جملته لكنه لازم له ومقارن غير منفك عنه ويسمى دلالة التزام
كما تدل لفظ المنزل على معنى المحرك والسقف على الحائط فان
المنزل لا ينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المنزل
جزء من مفهومه والسقف لا ينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط
هو ولا جزؤه ولو جعلت دلالتين مطابقة وهي الاولى والاخريان
تجمعان في الالتزام والاولى منهما تخص اذ تخص بالتزام التضمن
والثاني بالتزام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم
الكل لكان صوابا ايضا ه والاسماء قد تشترك المسميات بها
في المسموع منها والمفهوم كاشتراك الفرس والانسان في
الحيوان وزيد وعمرو في الانسان وتسمى متواطيه وقد تختلف
فيهما كاختلاف زيد وعمرو في مسموعهما ومفهومهما مثل
كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينه وقد تشترك
في احدهما اما في المسموع دون المفهوم كاشتراك هذا الشخص
وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى
مشتركه ومتفقه واما في المفهوم دون المسموع كاشتراك
العقار والخمر والبشر والانسان وتسمى مترادفه وقد يدل
باللفظ الواحد على موجود واحد لمفهومات كثيرة باوضاع

مختلفه لمفهوم مفهوم كما يقال الحيوان انه متحرك تارة
لمفهوم حركة النمو والذبول وهو زيادة كميته او انتقاصها
وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك باشتداد كيفيته
كلونه او حرارته وضعفها وتارة لمفهوم حركة النقلة
في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالته على ذلك الواحد
من المسميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في
المفهوم ه وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في
الموجود الواحد بوضع واحد على سبيل الترتيب كما يدل بالابيض
على البياض وعلى حامله وبالمتمكن على المكان وساكنه وبالابيضاض
على البياض وتحلله في نفسه وبالمبيض على البياض وتجدده
لحامله وبقولنا الحركة ويتحرك على الحركة وموضوعها وزمانها
المعين ه واللغات في هذا سبيل الى التوسع والزياده وايقاع
الاصطلاح على تسميه كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلح
على ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق اذا دل
على موصوف بصفته ومنسوب ونسبي اذا دل على منسوب الى
شي بذلك الشي الذي هو منسوب اليه وعلى نسبه اليه كالمكي
والمدني والهاشمي والعلوي ولما جرى مجرى محرك ومتحرك

فعل وكلمة هو الدال على صفة ما الموصوف غير معين في زمن
معين من ماض او مستقبل ولما خالف ذلك في ان لا يدل مع
الدلالة على الموضوع على زمانه من ساير الالفاظ اسم كزيد
وعمرو والانسان والفرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم
هو مصدر لان منه شي الافعال التي هي الكلم كقولنا
ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امر ما وجود
زماني هو فيه غير قار على حد بقا الموجود منه عمده
وكل ما يقال في المحاورات اللفظية من الالفاظ فاما
ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد بجزء دلالة على جزء
مدلوله كقولنا زيدا والانسان واما ان يكون مولفا
وهو الذي يراد باجزايه دلالة على جز ما يراد بكله كقولنا
زيد كاتب او الانسان حيوان ٥ ومن اللفظ المفرد ما
دلالته دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السوال عنه
والجواب به مستقلا لمفهومه في دلالته وتلك هي الاسما
والافعال اعني الكلم كقولنا زيد وعمرو ومفلح ويفعل
فانه لو سال سايل وقال من هذا لكان الجواب بانه زيد
او عمرو جوابا مستقلا لمفهومه في دلالته وكذلك لو قال

فعل
ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي يفعل فقيل يقوم
او يمشي لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا
لمفهومه في دلالته ومنه ما دلالته غير تامة وهو كل
لفظ يكون السوال عنه والجواب به غير مستقل لمفهومه
في دلالته كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال الا ما في
ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من
في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سال سايل
فقال من هذا او ما الذي فعل او يفعل او ما الذي عرض له
او كيف هو لكان الجواب بانه من او الى او في او على
جوابا غير مستقلا لمفهومه في دلالته بل لا يكون جوابا البته
حتى يضاف اليه اسم او فعل كما يقال في الدار وعلى الجبل
وهذه وامثالها نسميها ادوات وحروفا لا يلفظ بها في
المحاورة الا مع غيرها والاسما منها بسيطة وهي التي لا يكون
في مسموعها تركيب يرجع الى تركيب مفهوم كزيد والانسان
والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في مسموعها تركيب
يرجع الى تركيب مفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة
بل وكالابيض والاسود وساير الاسما المشتقة والمنسوبه

والمصادر فان في سايرها تركيبا بهذا المعنى على ما قيل
ولا شك ان الفرق بين التركيب والتاليف في الالفاظ مفهوم
مما قيل فليس صاحب الدار لفظا مولفا وان كان المسموع
اجزاؤه يلفظ بكل منها على انفراده فليست هي داله على اجزاء
من مفهومه المدلول به عليه فليس الدار الذي جزوه مفهومه
الذي هو صاحب الدار ولا هو دال عليها بقصد متوجه اليها
وانما صاحب الدار انسان له صفه نسبيه الذي هو الدار
يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذا مفهومه عند من
تامل قليلا وليست في تامله لا كمن فهم التركيب تاليفا ورد
على ارسطو في قوله ان عبد الله وعبد شمس من المركبات
بان بين انهما ليسا من المولفات واتعب نفسه فيما لا اختلاف
فيه وهو انهما ليسا من المولفات وذلك لم يقل وانما قيل
انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطو قال
ذلك في الاسما دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون
في الاسما ولا يكون في الكلم ولا في الحروف فان الاسم
تركب من اسمين كعبد الله ومن اسم وكلمه مثل تابط شرا
ولا تركب الكلمه من كلمتين ولا من اسم وكلمه وكذلك

الحرف ولا في لغه من اللغات واما التاليف فانه يكون
في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان عبد الله لفظ مولف
فقد جعله الفاظا لا لفظه فان التاليف انما يكون بين اشيا
ولا يلزم منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للمتحد من اشيا
ولا يليق ان يقال لفظه مولفه بل مركبه وانما يقال الفاظ
مولفه ولفظ مولف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع قوله على
واحد ولا على كثير واللفظ المولف ويعرف بالقول فمنه
ما تاليفه تاليف يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها
بلفظه واحده في المسموع كقولنا الحيوان الناطق المايت
فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي الانسانيه ويدل
عليها بلفظه واحده وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك
كقولنا الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا
في مسموعه وقيل ان كل محاوره لفظيه فهي لغرض هو
اما طلب من القايل او اعطا والطلب على ما سبق اما طلب
قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسله
واستعلاما وطلب الفعل فهو كالامر والالتماس والتضرع
والاعطا باللفظ هو الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا

حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون ضلاً فاذا كان ذلك
مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا ما في قوته من المؤلف فان القايل
انسان او حيوان ناطق ما ثبت ما لم يضف اليه غيره اضمارا
او تصريحا لم يصدق ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق
والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا جازما فهذه اصناف
ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسماه
اقوالا وما لم تتضمنه هذه القسمه من اللفظ المؤلف من الالفاظ
المقوله للتمني كقول قايل يا ليتني عالم وللتعجب كقوله ما احسن
هذا فليس يدخل منها في المحاورات والمفاوضات الا ما كان
المقصود به عند القايل الاخبار وان لم يكن في صيغته
الظاهره ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية
بحسب ما يقتضيه هذا الموضع من الكلام في الالفاظ ٥

الفصل الثالث في المناسبه بين
موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان

ولان الانسان في مبدا نظره فلا يشعر بفرق فيما يدركه
بين متصورات ذهنه وبين موجودات الاعيان فلذلك
تكون الاسما لها عنده مشتركه ودلالته عليها بالالفاظ

دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيدا وصورة الانسان
انسانا والاسما بالحقيقه عنده كل مسمى انما هي لمتصورات
ذهنه وبوساطتها هي عنده للموجودات حتى انه لو راى
فرسا من بعيد فلم يحققه ولم يتمثل في ذهنه منه حقيقه
صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما
تصور في ذهنه لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك
اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة واحدة سماهم
باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمرو وخالد انسانا
وكل واحد من الفرس والانسان حيوانا فاذا قيل ان كذا
هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشي المسمى
بزيد هو الشي المسمى بانسان بل الشي الذي معناه في الذهن
هو المعنى المسمى بزيد معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان
والمقول كمعنى الانسان يسمى محمولا والمقول عليه كزيد
يسمى موضوعا والقول يسمى حملا والمعنى المحمول فقد
يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع هو المحمول
كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطاه
لان المحمول هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ مشتق

من اسمه ومن لفظ نسبة يقال بها لا انها صورة حاله منسوبة
الى الشي بانها له وفيه لا صورة ذاته كما تحمل البياض على
زيد فيقال زيد ابيض او ذو بياض وناطق او ذو نطق
والحمل بالحقيقة هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه
واعتباره بقياسه عند الذهن وذلك ممكن لكل شي
بقياس كل شي اعني ان كل معنى ذهني فقد يمكن الذهن
اعتباره بقياس كل ما يقدر موضوعا فيلوح في اعتباره
ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل من حيث هذا متصور ذهني
وهذا موضع اعني مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه
الاضافة والاعتبار التقديري حملا وان كان بالحقيقة
جواز الحمل وامكانه عند الذهن ثم ان التامل والحكم
العقلي ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعني ان اوجب
فيما قدر حمله الحمل بالحقيقة سمي ذلك حملا بالايجاب
وذلك هو الحكم بوجود شي لشي كالكاتب لزيد في
قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع اعني
ان منع من حمل ما قدر حمله سمي ذلك حملا بالسلب وذلك
هو الحكم بلا وجود شي لشي كالكاتب لعمرو في قولنا

عمرو ليس بكاتب والحمل الحقيقي هو الذي بالايجاب
واما الذي بالسلب فليس بحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل
ومنعه وانما سمي حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة
على ما قيل من اجل الجواز الذهني الاول فالحمل مقول عليهما
باشتراك الاسم لا بقول لمعنى واحد وكذلك الحمل الايجابي
اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالانسان على
زيد وعلى ما يحمل بنسبة واشتقاق لفظ مولف من لفظه
ولفظ النسبة كالابيض والاسود على زيد انما يقال
باشتراك الاسم ايضا لا بقول لمعنى واحد فالحمل انما هو
قول لفظ لمعناه على الموضوع والواحد او على الموضوعات ٢
الكثيرة فكل لفظ يصح فيه ان يحمل لمعناه الواحد
على كثيرين كالانسان المقول لمفهومه على زيد وعمرو
يسمى كليا وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال لمفهومه
على اكثر من واحد كزيد او عمرو يسمى جزئيا فان الدال
بلفظة زيد في مفاوضته انما يدل بها على ذات زيد الذي
هو شخص واحد معين لا على كل مسمى بزيد وذات زيد
وهويته لا يجوز ان يتصور له واحد غيره والكلية بالحقيقة

واولا للمعنى و للفظ من اجله وكذلك الجزئية والكلي فاما
ان يقال على ما هو كلي له بمعنى مقوم له حتى يكون هو
حقيقته كالانسان لزيد او داخل في حقيقته دخول
الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون
قوله عليه لذلك بل انما يقال بمعنى زايد على هويته عارض
لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا
والذاتي منه ما يصلح لان يقال في جواب ما هو كالحيوان
الصالح لذلك في جواب سايل عن الانسان والفرس ما هو
وانما صلوحه لذلك لان المجيب به يكون قد وفى السايل
كمال المعنى الذاتي المشترك لهويتهما الا كالحساس الذي
لو اجاب به لم يكن انما يدل على بعض الهوية الذاتية
المشتركة لهما فانهما يشتركان في سائر ما به الحيوان
حيوان وذلك بالجسم وذي النفس الحساس والمتحرك بالارادة
والمغتذي والمجيب بواحد منهما لا يكون قد وفى في جواب
سايله فيه كالانسان لزيد وعمرو ولا كالناطق لمثل ذلك
ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل في الحساس والناطق
والكليات المقولة في جواب ما هو قد يقال اكثر من

واحد منها على اشياء واحدة باعيانها وتختلف تلك
المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان
والانسان المقولة على زيد وعمرو وخالد فان الانسان يقال
عليها في جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك
لكن قولا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرهما
والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانما
يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها
يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان
على الانسان والكلي الاعم من الكليين المقولين في جواب
ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول
كلي يقال على الاشخاص في جواب ما هو يسمى نوعا ايضا
لا باعتبار انه اخص من كلي اخر مقول عليه في جواب ما
هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا بغير
واسطة والمقول على انواع كثيرة في جواب ما هو يسمى
جنسا وكان النوع الذي بهذا المعنى اعني اول نوع مقول
على الاشخاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس
اعني اخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا

النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان
ذلك الجزء كذلك ونوعها هذا او هذه وجنسها واما
الكلي الذي لا يقال في جواب ما هو من الذاتيات فانما لا
يقال لانه لا يوفي حقيقة الهوية المطلوبة في سوال ما هو
لكنه لذاتيته لا محالة من متممات الحقيقة وما يدخل في
كمال الماهية هو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح
ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان
الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمرو وخلد في جواب
ما هو حتى اذا سيل عن احدهم ما هو قيل ناطق فانه يدخل
في الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفصل
خصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون
جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان
بالناطق والفرس بالصاهل فهي الانواع المشتركة في طبيعه
الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اي شي هو
اعني اي شي هو من جنسه كقولنا في الانسان اي
حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل وكل ذاتي
لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اي شي هو

وذلك ان الذاتي اما ان يكون هو النوع واما ان يكون
ما يشتمل عليه بعضه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتي
وما يشتمل عليه النوع فهو الذي به يشارك غيره من الانواع
والفصل الذي به يتميز عن غيره مما يشاركه في الجنس من
الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما
هو والفصل هو المقول في جواب اي شي هو وكل ذاتي اما
مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اي شي هو وكل
ذاتي هو اما نوع لما هو ذاتي له واما جنس واما فصل
والعرضي ايضا ينقسم الى ما يختص عروضه بنوع دون غيره
كالضاحك للانسان دون غيره من الحيوان وتسمى خاصة
او عرضا خاصا والى ما يشارك النوع فيه غيره ويسمى عرضا
وعرضا عاما فقد تحصل من ذلك ان كل كلي فاما ان
يكون ذاتيا لما هو كلي له واما عرضيا وكل ذاتي فاما
مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في
في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه مما هو
مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع لجنسه اعني
لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل

الجنس

الذي يمتاز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويختص عن عموم
الاعم ٥ والعرضي فاما الاعم من الكلي الذي هو عرضي له
ويسمى عرضا عاما واما الذي يختص به ولا يكون لغيره وهو
الخاصة فكل كلي لما هو كلي له هو اما نوع واما جنس
واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلي
سوى هذه الخمسة ٥ وقد يقسم العرضي بحسب غرض يشغله
الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس
والثقل للارض والحقه للنبات وتسمى اعراضا ذاتية لانها
عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي
وبزيادة فيه قريبة في الاصطلاح وهي قولنا عرض ذاتي
لا ذاتيا مطلقا ولا وصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره
وهو له بغيره لا بذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحرارة
للماء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحرارة
للماء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس وتسمى امثالها
لواحق خارجة وعوارض غريبة ٥

الفصل الرابع في تعريف هذه الكليات ٥
الخمس بالاقاويل المعرفة واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محمولين مقولين في جواب
ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف
باوصاف ذاتية فاما النوع فبانه المحمول الاخص من محمولين
مقولين في جواب ما هو او بانه واحد من كليات تعمها جنس
واحد ٥ ثم لفظة النوع يقال على معنى اخر وهو كل مقول
لا يتباين احاده باوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على
كثيرين لا تختلف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون
المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص
وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية
وهو الجنس واما على ما لا تختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع
فيكون للنوع مفهومان احدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو
الجنس والاخر لا يعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ما
تحته وهي اشخاصه التي لا تختلف بالاوصاف الذاتية والاول
قد يعود باعتبار ما تحته جنسا اذ يكون تحته انواع تختلف
اوصافها الذاتية فتكون نوعا وجنسا اما نوعيته فقياسه
الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته فقياسه الى ما
تحته وهي الانواع فهو نوع للجنس وجنس للانواع والاخر

لا يكون الا نوعا فقط اذ نوعيته كانت بقياس ما تحته
وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالفرس مثلا الذي
هو نوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا
باضافته الى اشخاصه اذ لا تختلف باوصاف ذاتية وقد لا
يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه
الى ما هو فوقه وهو ذو النفس ولا يكون نوعا بقياسه
الى ما تحته اذ هي انواع تختلف باوصاف ذاتية وكذلك قد
يجوز ان يكون نوع بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا
مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوع بالمعنى الثاني
الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات
والنظر هاهنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الوجود
او لم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية
بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا اخيرا وذلك ان
الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتقا
في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره
سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا للجنس
يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ما تحته كما

قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحته سمي نوع
الانواع وليس يلزم في هذا النوع الاخير يكون تحته ان
اشخاص لا محالة متكثرة في الوجود فانه قد قيل انا لا نعتبر
فيما نقدره الان الوجود وان الكلي بحسب هذا الوضع
يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير
وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذي يصح فيه ان يحمل
بمعناه الواحد على كثيرين وكان شرطه الصحة والجواز لا
الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا
غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظا
كليا لانه يصح قولهما على كثيرين ولا يمتنع اذ لو وجد
شموس كثيرة لسمي كل واحد منها بذلك الاسم معنيا به
ذلك المعنى والمانع انه لم يوجد لا ان القول ما يصح كزيد
الذي لم يصح قوله بمعناه على كثيرة كما قيل وقد لا يكون منه
في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم
توجد منها في الوجود لا واحد ولا كثير ولا يوجد ككل من
ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلي ايضا لانه
لو وجد كثيرة لقيل لفظه بمعناه على كل واحد منها

ولم يمكن في الذهن ممتنعاً كاللفظ الجزوي ومعناه وقد لا يكون
واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كحايط من ذهب او بيت
من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد
الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس
فعلى هذا يجب ان تعلم معنى الكلي في جميع اصنافه وتعلم ايضاً
ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافيات بقياس ما هي
كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنساً لكل
شي بل وقد يكون نوعاً لغيره كذلك كما علمت ويكون لاشيا عرضاً
كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة
للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو وأما الفصل فانه يعرف
بانه الكلي الذاتي المقول في جواب اي ما هو واي شي هو وبانه
الذاتي الذي به تختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل
فصل للنوع والنوع فقد يكون جنساً وقد لا يكون فكذلك
الفصل يكون للاجناس الاول لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث
هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا محالة للنوع المضاف
وذاتي له من حيث هو نوع سواء كان جنساً او لم يكن وكلي
له من حيث هو نوع سواء كان جنساً او لم يكن واما النوع

الذي بالمعنى الاخر فليس الفصل بذاتي له ولا هو له لا محالة
في الاعتبار العقلي سوا اتفق كذلك في الوجود او لم يتفق
فان معقوليته تتم بان ما هو كلي له لا تختلف باوصاف
ذاتية سواء كان له جنس او لم يكن واذا لم يلزم ان يكون
له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان
يكون فوق كل عام اخر اعم منه ولا يمنع ان يكون عام هو
اول الاعام فوقه وليس تحته في مرتبة الخصوص سوى الاشخاص
فقط ولا تغلط في ذلك اعتبار الوجود وايضاً فان
الفصل انما هو فصل للشي الذي هو له بالقياس الى ما ليس هو له اذ
يقع به التمييز والخلاف بين ما هو وبين ما ليس هو له سواء كان
ذلك الذي ليس هو له كل شي حتى يكون تمييزه عن جميع
الاشيا كالضاحك للانسان او كالاحراق للنار او كان
ذلك الذي ليس هو له انما هو بعض الاشيا كالبياض للققنس
دون الغراب وسواء كان ذاتياً لما هو له او عرضياً ولكن
المقصود فيما وضع هاهنا هو الذاتي دون العرضي ولكن
ليس من شرطه ان يكون متصلاً بالقياس الى كل شي وعلى
الاطلاق بحسب ما وضع هاهنا بل المعنى النوعي يتميز عن كل

شيء ولا يمتنع ان يكون لها من بعض الاشياء بجنسه وعن بعضها
بفصله ويتم تميزه الذي على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ
ليس ما قيل من ان الجنس لا يميز ولا يدخل في جواب الاي على
وجهه فانه لو فرضنا الى ما يحقق الحال فيه في الموجود
الذي لا نعتبره هاهنا ان الانسان ناطق وهو مع ذلك
حيوان اي متغذي نامي حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان
لانه ليس بمتغذ ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والفرس
حيوان ليس بناطق والحيوان جنس لهما اعني للفرس والانسان
والناطق فصلهما يميز احدهما عن الاخر بانه لاحدهما وليس
للاخر حتى كان الانسان يشارك الفرس بجنسه الذي هو
الحيوان ويتميز عنه بفصله الذي هو الناطق ويشارك
الملك بفصله الذي هو الناطق وينفصل عنه بجنسه
الذي هو الحيوان لقد كان ما لا وجه لرد مثله الا ان
يسمى الذاتي المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا
والذاتي المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا
للانسان والملك يقال عليهما في جواب ما هو لانه ذاتي
مشترك لهما والحيوان فصل يميز احدهما عن الاخر ولا يناقض

القول فيه وليستمر ان يقال الجنس في جواب ما هو والفصل
في جواب اي شيء هو وانما هو ولا يكون الفصل من حيث هو
فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث
يقال في جواب اي شيء فيميز احد شيئين عن الاخر لا يكون جنسا
لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا للشيئين لا يكون فصلا
ذاتيا مميزا لاحدهما عن الاخر وذلك سائغ لمن عناه وقد قال
ذلك قوم وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو واطاهم
على وضعهم دون نقدهم لاستراح من اشكال عرض له في
غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ما هو عن المقول في جواب
اي شيء هو ولم يتات له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر
بحسب الاضافه وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن
بين ان الفصل الذاتي لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك
فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا يفعله ولو بين لكان بيانه بحسب
ما في الوجود وهاهنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك
بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور ولان كل واحد من الجنس
والفصل وصف ذاتي لما هو له وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعه
الجنس بطبيعه فصل اخر ليحدث منهما نوع اخر كذلك لا يمتنع

بل يبعد ان يعتبر بطبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس اخر
ليحدث منهما نوع اخر وسياتي بعد هذا كلام مستوفى في
الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك غيره ونعلم ما في اغفاله
وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه
ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تميزها لكن يجعلون ذلك
خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلا منهما فصل
وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي
وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذا يخص ويفصل
ولا فرق بينهما الا بالذاتية والعرضية ٥ واما الخاصة فانها
تعرف بانها الكلي العرضي المقول على كل واحد تحت صنف
ههنا كذلك والاولى خاصة باعتبار كونها للواحد سوا
كانت ذاتية او عرضية سوا كانت لواحد شخصي كاللون
لامرات وام لادم او لواحد كلي كالضحك للانسان
والنفس للحيوان سوا كان ذلك الكلي نوعا اخيرا او
جنسا عاليا او متوسطا سوا حمل على الاطلاق كالضحك
للانسان او بالقياس الى بعض الاشيا مما ليست له كذي
الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماش لا بالقياس

الى الطائر وفي هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها في كل
وقت لما هي خاصة له كالبادي البشرة للانسان او لكونها
له وقتا دون غيره كالشيب والشباب والمرد واللحية
ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلي كالضاحك للانسان
او لبعضها دون بعض كالنبوة لبعض اشخاص الناس ٥
واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلي العرضي المقول
على اكثر من نوع واحد وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان
والفرس وعلى النوع المضاف الى الجنس بالحيوان لذي النفس
وبالانسان للحيوان وعلى النوع الاخير بالانسان لاشخاصه
اذ كان اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية
وعلى الفصل بالناطق او النطق للانسان وعلى الخاصة بالضحك
والضاحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض والبياض
للانسان وانكر بعض اهل النظر على من يمثل على ذلك بالبياض
وقال ذلك عرض وهذا وصف عرضي وذلك لا يحمل على الاشيا
بانها هو فانه لا يقال ان الانسان بياض ويقال ابيض وهذا
يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل
الاكبار وقال البياض عرض والابيض عرضي والعرضي قد

يكون جوهرا كالابيض فانه يقال على الجوهر الذي هو الانسان
بانه هو والعرض لا يكون جوهرا واعتبار ذلك من لطايف
الانظار وذلك ان القايل الانسان ابيض يقع قوله موقع قول
ان الانسان ذو بياض او الانسان له بياض وليس يطرد في الحمل
الانسان جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف
اليه بنسبة واذا قيل ابيض فمعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة
هو المحمول ولفظة ذو معناها النسبة التي بها الحمل وجعل
بدل اللفظين لفظة واحدة تدل عليهما بطريق التركيب هو قبل
اولا من احوال الاسما المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض
والابيض فهو لفظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل ولفظة
ابيض لا يدل على معنى واحد يحمل بل يدل على المحمول وما به يحمل
وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن حمل على هذا المحمول بالبياض
للانسان لم يخط ولا فرق بين الابيض وذي البياض الا في
اللفظ المسموع لا في المعنى المفهوم والمحمول فيهما هو البياض لا
غير والابيض ليس مفهومه شيا هو جوهر بل مفهومه عرض
ونسبة له لانها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر
جوهرا فليفهم هذه الدقيقة واما ان العرضي لا يلزم ان يكون

ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضي كما ان العرض للجوهر
عرضي والمال عرضي لذي المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل
عرضي وصفا لما هو عرضي له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا
يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر قد يوصف بالجوهر ويشتق
له منه الاسم فيقال رجل ذو مال ومتمول وذو اولاد

الفصل الخامس في شرح ما قيل في الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق الفصول المقومة للانواع

قد وضع بعض الفضلاء من اهل النظر في كتبه في المنطق
مفهوم لفظ الذاتي والعرضي المقابل له وقال الذاتي هو الوصف
الذي اذا فهمته واخطرته بالبال لم تفهم الموصوف به
بالبال معه لم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى
في ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف ولا يحصل امكان
تصور الموصوف الا بعد تقدم تصور الوصف له بل يجد
رفع الوصف يقتضي رفع الموصوف كالحيوان للانسان والشكل
للمثلث وكل ما لم يكن هذه حاله فهو عرضي سوا كان ملازما
للشي حتى لا يرتفع عنه تصورا او وجودا كمساواة الزوايا

لقائمتين في المثلث اولا زما في الوجود دون التصور كالسواد
لشخص حابق لو ناله بعد ان لا يكون تصوره واجب التقدم على
تصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان
وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس يتقدم رفعه لسبق
رفع الموصوف فلو كان يكون عرضيا كالزوج للاثنين ه
ثم قال في موضع اخر ان الذاتي هو الذي يتقوم ذات الموصوف
به كالشكل للمثلث بل وكالحيوان وكالناطق كل منهما
للانسان ثم صنف الكليات الذاتية الى الاجناس والانواع
والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع
فقال ما هذا معناه ن اذا كانت الالفاظ الذاتية هي الاجناس
والانواع والفصول ومفهوم الذاتي انما هو معنى نسبي و المنسوب
انما ينسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس
والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد
منهما ذاتيا للنوع وذاتية النوع تفهم بالقياس الى ماذا فان
النوع ليس ذاتيا لهما ولا لاحدهما اعني لا للجنس ولا للفصل فان
فهمت ذاتيته بالقياس الى الاشخاص حتى يفهم الانسان ذاتيا
لزيد ولخالد فاما ان يكون الانسان ذاتيا لزيد من حيث

بلغ

هو انسان فالانسان ذاتي لنفسه او ذاتيا له من حيث هو زيد
المتشخص باعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص الا بها
فيكون ايضا تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية
في انه لا يكون ذلك الشخص الا بها ولا يكون كمال ماهيته
المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص بما هو بانسانيته فلا
يكون قوله عليه في جواب ما هو مقولا من حيث هو ذلك
الشخص وان كان من حيث الانسانية مقولا فيجري له حينئذ
الانسانية مجرى الجنس وتجري الاعراض والخواص له مجرى
الفصول فحينئذ لا يوجد النوع الذي به يوفى في جواب السؤال
الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول التشكك
على تمامه ه ثم عاد بعد ذلك لحل اعتراضه فقال ان لفظ
الذاتي وان كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما
قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا
الاصطلاح الى ذلك وانما نريد به ما كان حاله عند الموصوف
به الحال التي قدمنا ذكرها نريد بذلك انه الذي متى اخطر بالبال
مع ما يوصف به يقدمه تصورا واوجب رفعه رفعه وهذا
كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره

لاجل النسبه ثم عادا لان لا يتربه منها وانما قال انه الذي
حاله عند الموصوف به مع اخطارهما بالبال حال كذا فلم
يفهمه الا منسوبا ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي
هو الشخص فلم يكن ذاتيا الا للشخص ويلزم هذه النسبه
الى اسفل اليها ما الزم الاولى بعينه فانه يسلب عن الموصوف
به كما يسلب عن المنسوب اليه ويقال الموصوف بالانساب
ما هو مما تشبث في الذهن ويخطر بالبال معه الا الاشخاص
والشخص الموصوف به وصفا يوجب الذاتيه اما هو زيد من حيث
هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد المشخص
بخواصه واعراضه فهو ايضا كما قيل ذاتيه له يوجب رفعها
رفعه من حيث هو زيد كما اوجب ذلك رفع الانسان
وتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب منه واما
الثاني فلانه كيف يومل ان يدرك الذاتي الكلي من النسبه
لو تبرا على زعمه ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم الا منسوبا
فان الكلي لا يعقل الا لما هو مقول عليه من الكثره الوجوديه
او جائز القول عليه من الكثره الوهميه ثم قال في موضع اخر ان
الفصل ليس ذاتيا لطبيعه الجنس المطلقه فان الحيوان وكذا

عن النطق ولا ذاتيه باعتبار كونه ذاتيا للمركب منه ومن
الجنس فان كل عرضي هذا شانه لانه ذاتي للمولف منه مع
اي شي اتفق وكانت تكون اذن الخواص العرضيه فصولا
فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهه ما هو ضاحك
والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهه ما هو ابيض بل الفصل
ذاتي لطبيعه الجنس المخصوصه بهذا النوع وتلك الطبيعه
انما تصير هي ما هي بالفعل بوجود الفصل فان الحيوان المطلق
لا ذات له ثابته بل انما تصير له ثبات ذات وقوام بالفصول
واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد
فهكذا ينبغي ان يفهم ذاتيه الفصل هذا نص كلامه
وفيه عجب اكثر من الاول فقوله طبيعه الجنس المطلقه
وطبيعه الجنس المخصوصه حتى يمنع ذاتيه الفصل للمطلقه
ويوجبها للمخصوصه كيف يتصور او كيف يقوله وهو القايل
ان اعتبار طبيعه الشي من حيث هي تلك الطبيعه غير
اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعه الجنس كالحيوان
مثلا انما تصير مخصوصه بذلك الفصل المنسوب بالذاتيه
اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما

هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق
ذاتيا للحيوان الناطق كما كان الابيض ذاتيا للجسم الابيض
وفيه ما هرب منه ان يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان
وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا
واما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما تصير
له ثبات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد
ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد
للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتي فليس
الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق
كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان الا انما الطه
بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق
مثلا وان عني بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد
ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان
الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا
للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمعه واما قوله
ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه
بالفصول فهو ولو كان صحيحا مما لا ينتفع به فيما نحن الغرض

بالذاتي ما لا بد منه في وجود الشيء او في ثبات ذاته
وقوام وجوده وانما عني به ما لا بد منه في تصور الشيء وتعقل
ماهيته في الذهن وذلك هو قوله متى رفع في الذهن ارتفع
الموصوف به ولم يمكننا ان نتصوره مسلوبا عنه وهذا
مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعني بالذاتي هاهنا ما اشار
اليه من تقوم الوجود وثبات الذات فيكون معناه غير ما
قرر اولا ويصير الذاتي اسما مشتركا وهو فلم ينقل هذا
ولو ترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك
الاول كل في موضعه والذي ينبغي ان نعرفه هاهنا من
مفهوم اللفظ الذاتي انه بحسب المفهوم اللغوي لفظ نسبي
لا محالة ينسب المتسمات به الى الذوات الموصوفة بها
فلذلك لا يختص بصفة بعينها بل يحتمل التوسع والعموم
اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما
قريبة او بعيدة لكنه يكون بالذي نسبته اليها اقرب
احق واولى وبالذي نسبته اليها ابعد اقل استحقاقا فلذلك
يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية
الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان للانسان الذي هو

زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجوده الاترى
انا نقول ان معقول الشمس كلي لصحه قوله علي شموس كثيره
لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجوده يصح قولها علي
شموس كثيره لو كانت اذ لا تكون هي بعينها تلك الشموس ويصح
قوله علي الداخل في حقيقه الشي دخول الجز كالحيوان او
الناطق للانسان ويصح ايضا قوله علي الاعراض الموجوده في
ذات الشي عن ذاته لا عن شي خارج عن ذاته فيقال لها اعراض
ذاتيه كالثقل في الارض والخفه في النار ويصح قوله ايضا
علي الصفات التي توجد للشي من حيث هو ذلك الشي لا لما هو
اعم منه من حيث هو اعم ولا لما هو اخص منه من حيث هو اخص
كمساواه الزوايا من المثلث لقايمتين فانه له لما هو مثلث
لا للشكل من حيث هو شكل ولا للمتساوي الساقين
من المثلثات من حيث هو متساوي الساقين واذا اضيف
لفظ الذاتي الي صفه لتميزها عن صفه اخرى فانما يميزها
بقرب نسبتها الي ذات الشي دون الاخرى وليس ذلك من
حيث مفهوم اللفظ مما يخصص بعض هذه الاوصاف دون
بعض وان كان بعضها اخرى كما هو معقول ذات الشي

٤٦

٤٣

احق منه بجز معقول ذاته وكذلك العرضي يقال لمفهومات
عده تقابل مفهومات الذاتي فيقال لكل ما ليس بذاتي بوجه
ما من حيث هو غير ذاتي بذلك الوجه انه عرضي ولذلك ربما
صفه ما لشي ذاتيه وبحسب مفهوم وعرضيه بوجه اخر
وعلي ذلك يقال في الصفه المقرره لانسبه ذاتيه لانها اقرب
نسبه الي الذات من الاعراض اللاحقه في الوجود وتلك لعلها
التي عنيت بذاتيه الفصل لما اتصف به من طبيعه الجنس
كالناطق للحيوان الذي اتصف به لا لطبيعه الحيوان المطلق
كما قيل وهذا المفهوم انعرف في لفظ الذاتي من غيره وكانه
بلفظ المقوم اولي ولذلك وجد في الاكثر ما يوجد في معاوضات
المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الي هذا التفصيل
ومعني هذا التقرير والتقويم هو ان معقول الجنس لا يتحقق
من وجود الخالص طبيعته المعقوله كالجسم مثلا الذي لا يصح
وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود
وبحيز محدود وبشكل محدود لا حيله لاحدهما الجسميته
وما لم يحصل له لا يصح وجوده وانما يوجبها له صفه زايده علي
الجسميه وما لم يحصل له لا يصح وجوده وانما تلك الصفه

بوجه

هو

هي التي صححت للجسميه وجودا وقررت لها انيه فلذلك حيث
ميزت جسما انصف بها عن غيره فصل وان شاركها في
ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المخصوص او الحيز
المخصوص ويتميز عنهما بانها اول مخصص عن العموم ومقرر
للوجود فهي اصل في ذلك وما عداها تابع وهي التي يسميها
في العلوم صورة للهيولى فهي فصل مقوم وغيرها من ذلك
خواص فان معنى الخاصيه ما عرض للنوع دون غيره اي بعد
تنوعه بما تنوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس
كالصاهل مثلا اركان هذه الاوصاف هي الفصول المنوعه
للاجناس وبها تتم حقايق الانواع ونسبتها الى الانواع في
المعقول نسبة جزو وكل معنى الى تمام ماهيته فلا يخالف
في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتان بمعنى
ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشي من حيث هو ذلك الشي
واما نسبتها الى الاجناس فمخالفه لنسبة تلك الى الموضوعات
في الوجود فان البياض لا تقوم موضوعه اي لا تفيد الموضوع
انية كما قررت هذه ولذلك قيل في الفصول المقومه انها
لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم

وجودها بفصل فما وجدها ووجدت به الاعلى حد من
طبيعته فما زاد عليه باشتداده ان كان وغيره كالخلل
في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما انقص عنه فليس
هو الذي وجدت به الطبيعه فان كان النقصان بعد
الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان وهو
بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما انقص
منه زايد على الكفايه وان لم يبق معه الوجود فليس بفصل
وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقه
للشي في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد
ويضعف وموضوعها متقرر الوجود محفوظ لما حفظه
فان علة الوجود حافظة للوجود لا محاله مثال ذلك ان
الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقه التي في الطفل
الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة
من بعد كان يشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الانيه
اذ تقررت الانيه قبلها وكذلك في جانب النقصان ان
كانت تنقص والانيه مستقرة ولم تكن لما انتقص مدخل في
تقريرها والا بطلت بزواله وسيزداد هذا بيانا ويزداد

لم تحققا عند الكلام عليه في موجودات الاشيا وفي كل
شي بحسبه جنده هي الفصول المقومه للانواع على ما ذهبوا
اليه ان كان لما اشترطوه فيهما من العرف فايده في العلوم
وحقيقه في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم
الذي قرره هذا الفاضل في فواتح كتبه وان كان اليه
يذهب في ابطاله في الفصول المقومه وبحسبه يصح حل
شكه الثاني على ما حله واما الشك الاول فقد عرفت فساد
ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل
فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمرو فهو ذاتي
لزيد وعمرو ولا بنفسه ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا
لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيدا لو لم
نعتبر له صفه تزيد على الانسانيه لم يلزم بذلك ان يكون
الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان
الموضوع لان احدهما ذهني والاخر وجودي وقد يكونان
ذهنيين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا
ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان معقول الشمس
ومحصولها الذهني ذاتي لعينها الوجوديه كما قيل وا[illegible]

هذه الذاتيه هي ذاتيه الحيوان للانسان اي من حيث هو
جزو حقيقته واما ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان
موجود فذلك ايضا حق فان الانسان ذاتي للانسان الموجود
وجزو معقوله وان كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى
المعروف فذلك حق ايضا فان الذي يعرف زيدا انما يعرفه
انسانا بهيئه كذا وصفه كذا فان قيل في هذين القسمين
ان الصفات العرضيه ايضا تكون ذاتيه اما في الاول
فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الانسان ذاتيا له قلنا
ان ذلك حق مقبول لا شك منا فيه فان الوجود للانسان
الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزو المعقول واما في
الثاني فتكون الهيئات العرضيه التي بها عرف زيدا وسمي
زيدا ذاتيه له قلنا ان ذلك ايضا حق فانها اجزا الحقيقه
المعروفه المسماه من حيث هي معروفه ومسماه فان من عرف
انسانا طويلا كاتبا فقد جعل كل واحد من الانسان
والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فتفسير
الذاتي على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك وصحح الوجوه
على احسن الاوجه ٥

الفصل السادس في تحقيق ما به الشي هو
ماهو في العلم والوجود وما يصلح ان
يقال في جواب ـــــ ماهو

فنقول اذا اعتبرنا بتاملنا اشخاص الموجودات لشخص انسان
مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ماهو عليه
مجموع اشيا كثيره كالجسميه وما فيها من شكل ولون
وحراره وبروده وما لها من اجزاء كعضو وروح وخلط
الى غير ذلك مما لعلنا لا ندركه ادراكا اوليا كما يقال
من قوى فعاله طبيعيه وحيوانيه ونفسانيه محركه ومدركه
ولهذه باسرها اشتراك جامع وجمع موجد ونقول لذلك الشخص
انه هو نقصده بالاشاره ونشير اليه مع نقله في اشيا
اخرى وبقلها عليه كانتقاله من مكان الى مكان ومن
زمان الى زمان ونحن اذا حققنا بحثنا حققنا انا نقول في
هذا الشخص انه هو زيد مثلا او انه ذلك الموجود او انه ذلك
الشكل او انه ذلك الكاين والذي به يكون ذلك
الموجود قد يكفي فيه جسميته لانها الاصل والموضوع الاول
كما بين في العلوم بل كما هو السابق الى الاذهان مالم

يصرف عنه لصارف ظاهر والذي به يكون ذلك المشكل
انما يكفي فيه الجسميه مع ما فيها من شكل بل انما يكون
الشي هو ماهو اعني ذلك المسمى والموصوف باشيا معينه
وما زاد عليها فغير داخل في كونه ذلك الشي مثاله
ان الكره المحسه انما هي هي اعني محسما كريا بجسميتها
وكريتها فقط وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرهما
فهو عرضي لمفهوم المجسم الكري وغير داخل فيما به هو
ما هو بل لعل ما يقول به لشخص ما انه هو على اختلاف
الاحوال غير ما به يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير
بقصده الى النفس التي سيتضح انها غير جسميه وغير المحسوس
من ساير احواله ويقول عن انه هو جسمه او بحاله من احواله
التي هي غير نفسه وساير احوالها كما نقول في الجثه الميته
ان هذا فلان اي هذا ذاك الشخص المعروف بكذا وكذا
من احواله الجسمانيه المحسوسه ونفسه التي اياها يقصد على
الحقيقه بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص اعني الجثه وذلك
لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ونقول عن نفسه انا من
حيث عرف وما عرفناه به غير ما به عرف نفسه فلذلك

يعني ما به عرفناه فنقول بحسبه انه هو ولا يكون الذي عرف
نفسه به باقيا بل اخر يحقق انا نقول هو هو لواحد بعينه بحسب
ادراكين كدينار عرض علينا فحفظنا صورته بعد
استقصا تاملها وتمام المعرفة بها ثم اعيد الينا بعينه مرة
اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ايضا ذلك في شيين
متماثلين لا اختلاف بينهما في حالة نعرفهما بها كدينار اخر نقش
على سكة هذا كانتقاشه وكان على قدر سعته وقدر وزنه
وبكل صفة وحالة تاملناها وعرفناها له فقلنا حينئذ
ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو ونقول ايضا
ان هذا الشي هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا لهذا
الدينار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفرته او
امحت صورته فقد كنا ربما قلنا حينئذ ان هذا الشي هو
ذاك وهو بالحقيقة هو اي الاصل والجوهر الاول واما من
يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اي لا يقول في غيره انا ان لم
ماثله في كل حال ولا يقول في نفسه انني لست انا وان تبدلت
عليه الاحوال اللهم الا مجازا واما ما نقوله في الغير وان كنا
قد لا نشير فيه الى كنه الحقيقة فلكل ما بعينه قولنا هو

اوصاف هو بها عندنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا
هو بها ما هو من القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة
المريدة لها والاعضا الالية الفاعلة لها حتى اذا عدم من
تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث كان هو
كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد
يكون لتلك الاوصاف التي بها يكون الشي هو ما هو اسباب
موجبة لها هي موجودة بوجودها كالخفة في الجسم بالحرارة
واللطافة والثقل بالبرودة والكثافة فالخفيف هو ما هو
اعني خفيفا بالجسمية والخفة واعني بالخفة طلب الحيز الاعلى
وحركته اليه وسكونه فيه وبالثقل كذلك في الحيز الاسفل
والشرط في كونه هو ما هو ليس الا الخفة والجسمية لكن عدم
الحرارة وان لم يكن هو بعينه زوالا عن كونه هو ما هو اعني هو
خفيفا هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعني لعدم خفته وكل
واحد من الاوصاف التي بها الشي هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم
الذاتي الذي كان داخلا في حقيقة الشي دخول الجزو اي في
معناه المقصود به الذي هو به ما هو وجملتها تسمى ذاتية
للشي لمفهوم الذاتي الذي كان معقول ذات الشي ومحصوله

الذهني كحقيقة الانسان للانسان والشمس لعين الشمس والى قد
يرافق هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى في ذلك
الشي تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكتابة في
الانسان من حيث هو انسان وبحسب ذلك يقال ان الذاتي من
اوصاف الشي كل داخل في ماهيته والعرضي لا مدخل له فيها
واذا عني بالذاتي كلما رفعه عن الشي يرتفع كونه ما هو ترفع
السبب دخل في ذلك مع الاوصاف الداخلة في الماهية ما عساه
ترافقها من اسبابها كالحرارة واللطافة اللتين رفعهما يرفع
حقيقة الخفيف رفع السبب فان عني بالرفع ما رفعه يوجب
ذلك ايجابا اوليا وبالذات لا بواسطة لم تتعد الاوصاف الداخلة
في الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا
اوليا وبغير واسطة هو رفع حقيقته لا رفع حرارته الذي
يوجب ذلك يرفع الحقيقة فليستقص مثل هذا في التحقيق فهو
غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط حتى الان الشي من حيث
هو ما هو في التصور والفهم لا يتغير في الرفع والوضع الى غير
الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته كالمثلث الذي
لا يحتاج في الذهن الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه

شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة والخفيف في ان
يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسما بل شيا يطلب
الحيز الاعلى بحركته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه
هو ما هو الا برفعها او رفع شي منها اما في الوجود فقد برفعه
غير الداخلات في ماهيته من الاشيا التي هي اسبابها كما
قيل في الحرارة واللطافة فيكون الانسان بهذا الاعتبار
ذاتيا للكاتب في وجوده اعني اذا فهم من الذاتي انه الذي
رفعه يرفع كون الشي هو ما هو رفع السبب للمسبب وان
لم يكن ذاتيا له في مفهومه ٥ واما المقول في جواب ما هو
فهو مختلف بحسب سؤال السايل وقصده في طلبه فانه قد
يسل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجميع ما يعني
ويقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال في جواب السايل عما هو
الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر
عنها فعل الكتابة وقد يسل عن المسمى لا من حيث هو مسمى
لكن من حيث هو احد الاشيا الموجودة فيكون جوابه بالاصل
والجوهر من ذلك المسمى الذي هو موجود دون ما فيه من احوال
ولواحق كما لو سال ما هو عن الكاتب الذي انما هو شي

موجود بانه انسان من حيث هو شيء موجود لا من حيث هو كاين
فقيل في جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير
تسمية كما يسال عن انسان ما فيقال ما هو هذا قصدا باشارة
كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان بالتمام معمولا لانه
الذي يصح ان يعقل له من حيث هو هو كما يجاب عن ذلك
بانسان او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص
بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا او عمروا
وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة من هويته وما
بعدها مما ينفصل به شخص عن شخص في هويته وحقيقته
فاما ان يكون غير معلوم ولا مستثبت او غير منطوق به
بعبارة ولا مدلول عليه باشارة وربما كان السؤال عنه
بحسب علاقة واضافة كما يسال عن محرك هذا البدن ما
هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ان ربما قيل
انه جوهر غير جسماني فالمعول في جواب ما هو يعتبر بحسب
السايل وبحسب المجيب اما السايل فبحسب ما قصد استعلامه
واما المجيب فبحسب ما فهمه من موقع سؤال السايل وبحسب ما
عرفه مما به يجيبه وبالجملة فكل سايل عن شيء فهو يعرفه

من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات
لاجلها افتقر الى الطلب والسؤال فكل سايل انما يوفي جوابه من
المجيب اذا اجابه عما جهل لا عما علم ويترتب في ذلك المعارف
في تمامها ونقصانها وعمومها وخصوصها كما سياتي ذكره فيكون
الجواب بحسبها صوابا وخطا تاما وناقصا كما ان ربما سال عن
انسان ما هو فقيل حيوان فكان صوابا وان لم يوف الحقيقة
في ملتمس الطالب بل ربما وفي ما عند المجيب اذ يكون حد معرفته
فاذا كان عنده معرفة ما فليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل
يقول من ذلك حد معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا
وكما ان ربما سال عنه ايضا لما هو فقيل انه حادث ومتوالد
او سيكون له صانع الصانع فلم يكن صوابا ولا موفيا اذ
ليس هو الحقيقة المسؤول عنها ولا شيء منها من حيث انه غير الهوية
المطلوبة ولا شيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بانه حيوان ناطق
كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس
الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من الفصول يصلح لان يكون
جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب
السايل فقد تكون موفية لمعرفة القايل من جملة الحقيقة

بعض

واما الفصول فانها لا توتي في احدهما اما قصد السايل فلانها

الحقيقه المسوول عنها واما معرفه المجيب فلان الفصل لا يكون

معروفا اولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه وان

المعرفه بالاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمي محصولها

جنسا وما به يتم تخصص يكون فصلا ولا تخصص الشي الا

بعد عموم سابق على ما سياتي فعلى هذا ينبغي ان يفهم احلاف

الحدود والقول في جواب ما هو على الهويه الواحده ٥

الفصل السابع في التصور والفهم والمعرفه

والعلم والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشيا الموجوده في الاعيان صور في الاذهان كانها

مثل واشباح يلحظها الانسان بذهنه واعيانها الموجوده

غير ملحوظه وعليها تدل بالالفاظ اولا وبتوسطها تدل

بالالفاظ على موجودات الاعيان ثانيا كمعنى الفرس

ومعنى الانسان بل كمعنى زيد وعمرو الذي اذا ذكر لفظه

تمثل له في الذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجود

حاضره ملاحظه حتى اذا حضرت العين التي كان ذلك المقرر

مثالا وصوره لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن

راي

٢٠

شخصا دفعه ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده

دفعه اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهده

الاولى والثانيه بل لم يكن سبيل لمن راى شخصا او اشخاصا من

اشخاص الناس ان يرى شخصا اخر غيرهم فيعرفه بانه انسان

وانما معرفته لذلك هي بان تجد المعرفه والصوره الاولى المقرره

في الذهن من الاول صورته ومواقفه له ومعرفه الشخص

المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان يوافق صورته

التي كانت تمثلت له في الذهن اولا لما ادركه منه ثانيا

وتمثل هذه الصوره في الاذهان من مشاهدات الاعيان

تسمي تصورا ومن مدلولات الالفاظ يسمي فهما وموافقتها

بعد التمثل المدرك لها تسمي معرفه والتصور لا محاله متقدم

على المعرفه والفهم فان المخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى

ذهنه تصور معناه لا يفهم ما خاطب به ولا يدل له عليه

مسموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم تصور ذلك المعنى لم

صالح في الدلاله اللغويه على لفظه صح ان يفهم من ذلك

ما خاطب به كمن راى شخص زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه

حينيذ اذا قيل له في المخاطبه زيد فهم ما خاطب به ودل له

من شاهد شيئًا لا يكون قد سبق له تصوّر معناه ثم ادركه
ثانيا فوافق ما ادركه ما كان تصوّره منه اوّلا قيل انه قد عرفه
كمن رأى زيدًا فحصل له صورة في ذهنه ثم عاد شاهده
ثانيا فوافقت مشاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى
قيل حينئذ انه قد عرفه ٥ وقد يقال المعرفة لمفهوم التصوّر
والتصوّر لمفهوم المعرفة من غير تمييز والتمييز اولى وكل ذلك
فانما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي لآحاد المعاني
ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزيد وعمرو وخالد
والانسان والحيوان وان كان ما للمفرد قد يكون ايضا للمؤلف
لكن من جهة مفرداته التي هو مؤلف منها اعني ان التصوّر
والمعرفة والفهم قد يكون لمؤلفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات
الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من
جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات
التاليف لا من جهة التاليف وقد يفعل الذهن في مفردات
المتصورات جمعًا وتاليفا بين مفرداتها هو الذي يدل عليه
مؤلفات الالفاظ كالمفهوم من قولنا الانسان حيوان وهو
بايقاع نسبة بين المفردات هي الوصلة والرابطة بينها وهذا

قيل انه عرفه واما الاول
فقد سبق له تصور معناه

الفعل من الذهن يسمى حكمًا وجزمًا وهذا التاليف بين
المعاني قد يوجد به محاذاة تاليف بين موجوداتها وموافقته
وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو
الحق والصدق كموافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته
هو الباطل والكذب كمخالفة قولنا الانسان حجر او فرس ولا
يكون هذه الموافقة والمخالفة لمتصورات الافراد ولا
يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها صدق ولا كذب ٥
لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على
انفراده ويعتبر بحصول التاليف مع ما فيه من صدق في الاذهان
يسمى علمًا ولان المعرفة بالمفردات والعلم بالمؤلفات وكل
مؤلف فقبله افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصوّر
مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تاليف بل قد يلحظ
المفردات من غير تاليف فلذلك لا ينعكس الامر فلا يكون
مع كل معرفة علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم
على المؤلف من ذلك بموافقته للموجود ولما عليه الامر في
نفسه هو التصديق ومباينته لذلك هو التكذيب دون
يسمى معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق

والكذب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك
نسمح وهذا هو التحقيق المستقصى وكيف يكون كذلك
والسامع اذا سمع قايلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان
وفهم ما يقوله تمثّل في ذهنه مفهوم لفظة الانسان ومفهوم
لفظة الحيوان على نسبتهما الرابطة لهما في الذهن ولا يكون
حينئذ مصدقا ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من
ذلك تصديقا ولا تكذيبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب
وتمام البحث في ذلك غير لايق بهذا الموضع ٥ وقد يقال
معرفة لمحصول الامور الجزئية ومعانيها كمعنى زيد وعمرو وخالد
وهذا الفرس وهذا الكوكب ويقال علم لمحصول المعاني
الكلية كمعنى الانسان والحيوان وما شاكلهما فلنستعمل
ذلك ونفهمه بحسب ما قررناه وان كان لغيرنا ان يستعمله
ويفهمه على ما يريده فليس في الاصطلاح اللغوي نزاع
بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها
نقص وتمام وضعف واحكام ويتفاوت في ذلك بحدود
زيادة ونقصان فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف
ونوخر ما اختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم وجوب

٢٧

استيفا الكلام في اصناف المعارف والانتقال منه الى
استيفا الكلام في اصناف العلوم ٥

الفصل الثامن في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة
وتامة وخاصة وعامة اما المعرفة الناقصة فهي معرفة
الشي ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان
بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بساير اوصافه
ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان بانه جسم ذو نفس
غاذية نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة
واما العامة فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف
بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره مما ليس هو هو في اوصافه
الذاتية بل يكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كمن يرى
انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه الا
انه جسم او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك الكثير
من الموجودات كالفرس والحمار والحجر والنبات فهي معرفة
مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من الاجسام او غيره

من الحيوانات واما المعرفه الخاصه فهي المعرفه التامه من جهه
ان المعروف بها يعرف بما يتميز به عن غيره من كل شي ليس
هو هو في اوصافه الذاتيه ويكون معرفه بما هو مشترك
له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وجملتها خاص به دون
غيره كمن يرى انسانا ويتامله ويعرفه معرفه تامه فيدرك
منه انه جسم ذو نفس غاذيه ناميه مولده حساسه متحركه
بارادة ناطقه ه وانقص المعارف هي المعرفه باعم المعاني
كمعرفه شي ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفه العامه
قد ينسب الى التمام لاشتمالها على اكثر ما تشتمل عليه الخاصه
وينسب الخاصه الى النقص من اجل ذلك لكن ذلك التمام من
اجل المعروفات وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا والاخذ
في المعرفه من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى
الخصوص فكلما ازدادت المعرفه تخصص العموم وما به
التمام هو الذي به الخصوص مثلا ان بعض العارف في تامل ذلك
الجسم يجده ذا نفس فيخصص عمومه ويتميز عما ليس بذي نفس
بالمعنى الذي به تمت معرفته حين انضاف الى الجسم اعني ذا
النفس ثم يمعن في التامل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك

في التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس
بذي نفس وبذي نفس غير حساس وكذلك يمعن في
التامل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك
في الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك
غير ناطق فتبلغ المعرفه حد حدها في التمام وتبلغ المعنى
حده في الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر في
الذهن من ادراك شي من الموجودات كشخص انسان ثم
ادرك من بعد موجودا اخر مما يدخل في عمومه وشخص به
كشخص شجره مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول
هو بعينه المتقرر من الثاني بل الثاني لا يقرر شيا اخر لا الاول
لانه يقرر بعينه ولا اخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن
عند ادراك الثاني كانه يعود ملاحظا المحصول ادراكه
من الاول لا على انه استفاده من الثاني فان معنى الجسميه
المتصوره من الشجره هو معنى الجسميه المتصوره من الحجر والانسان
وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال هو المعنى الذي
يسمى كليا فانه الذي يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان
اللفظ الدال على معنى الجسم في كل لغه يقال على الجماد و النبات

والحيوان واما الجزئي هو الذي ليس كذلك كمعنى زيد الذي
هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد
الموجودات الذي هو شخص زيد لا يكون هو لعينه المفرز
من موجود اخر ولذلك لا يقال اللفظ الدال عليه لمفهومه
على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة
وكل ما نعرفه ونتصور له معنى ما فاما ان نعرفه بذاته
ونتصور ذلك المعنى عن ذاته كما نتصور من الانسان معنى
انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك
المعنى المتصور هو الذي يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور
عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية واما ان نعرفه بعرض
من اعراضه ولاحق من لواحق ذاته ومقارناتها في الوجود
كما نتصور من الانسان انتصاب قامته ولون بشرته وما
شاكل ذلك ونعرفه بها وذلك المعنى هو الذي يسمى
عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة
به له يسمى معرفة عرضية والمعنى الذاتي الذي هو محصول
معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذي يصلح لان
يقال في جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المسؤول

عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه
اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقيل ما هو فقال
جسم او حيوان فقد وفاه من ذلك محصول معرفته وان كان
ناقصا بقياس الامر في نفسه واما انه ناطق او ابيض فلا
يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما
يكون به خصوص العامة وتمام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا
ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه
جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابيض
الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف
ان الذي يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين في جواب ما
هو والنوع اخصهما ولذلك ان المعرفة الذاتية تبتدئ في نقصها
عامة وجنسية ثم تتدرج في تمامها الى الخصوص والنوعية
وما به يكون الترقي والتدرج الى التمام هو الفصول الذاتية
كما يبتدئ من الجسم مثلا حتى ينتهي الى الانسان معرفته
في تمامها بذي النفس والحساس والناطق ولو علا في عمومه
ما ليس بذاتي لم يسم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات
الشيء وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالموجود والواحد

للذين لا يعقد احدهما جنسًا لما هو مقول عليه من الموجودات
وكذلك الخاص لو امعن في خصوصيته لا يسمى نوعًا كالترنجي
والبدوي وما اشبه ذلك اذ لا يندرج الى الخصوص الذي هو
التمام بفصل ذاتي فلا تكون زيادته في المعرفة الذاتية واخص
المعارف الذاتية واعمها هي جنس الاجناس الذي لا جنس فوقه
واتمها واخصها هي نوع الانواع الذي لا نوع تحته وقد
يكون في المعارف وجه من النقص والكمال هو غير الوجه
المرافق للعموم والخصوص ليس هذا موضع ذكره وتعليمه
بل يذكر في العلوم الالهية وفي علم النفس ٥

الفصل التاسع في وجوه الاستفادة
والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيده الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون
اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كمن يقع بصره على
مرئي لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسأل عنه ويسنح
لذهنه معنى لم يروّ في ادراكه واما ان يكون اصابة عن
قصد وتيلا بعد طلب كمن يتجه بحركته وقصده الى مبصر
فيشاهده ويسأل عن مقال فيسمعه ويتفكر في مطلوب

فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يروم الانسان معرفته
ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت
الطلب والا فالامر الذي يجهله الانسان من كل وجه حتى لا
يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدي الى طلبه ولا بد
ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والا
فالامر الذي يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه
لان يحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه
وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان
فهو يعرفه من جهة بها يهتدي الى طلبه ويجهله من جهة لاجلها
يحتاج الى طلبه ٥ والمعارف والعلوم التي هي اوايل اسباب
الطلب لكل مطلوب فلا بد ان يكون من قبل سوانح غير مطلوبة
يهتدى بها الى طلب المطلوب وقد كان من الغرض ما من
يسمى المستفاد من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليما
وتعلما ذهنيا اي ارادياً قصدياً فنقول ان كل تعليم وتعلم
ذهني فبمعلوم سابق وقد كان يسمي ما فصلناه في التسمية
الى المعرفة والعلم كله علماً ولكل من السانح والمطلوب
اسباب موجبة للسنوح والاصابة يحصل حصولها ويتعذر

بفقدها واسباب معوقه لهما ومانعه عنهما بفقدها يكون
النيل والاصابه وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن السبب
الاسباب كلها علوما ومعارف والذي نذكره الان من
جملتها هاهنا اسباب الطلب منها دون الحاصل بغير طلب وبعد
ان المستفاد من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون
طلبه من جمله اسباب حصوله واستفادته لا محاله لانه
يحصل ويستفاد اذا طلب فالمعارف والعلوم السابقه
للمجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما
كيف يكون المجهول المطلوب معروفا ومعلوما فهو لان
المعرفه كما تقدم القول بها على وجوه كليه وجزئيه
ذاتيه وعرضيه عاميه ناقصه وتامه خاصه جنسيه
ونوعيه والمطلوب يعرف من جهه منها ويجهل من جهه
اخرى فيعرف معرفته كليه ويجهل معرفته الجزئيه ويعرف
معرفه عرضيه ويجهل معرفته الذاتيه وبالعكس ويعرف معرفه
جنسيه ويجهل معرفته النوعيه وذلك للجهل بالمعنى الخاص
الفصلي الذي به تكمل المعرفه الناقصه الجنسيه وتصير تامه
نوعيه كما يعرف من شخص ما انه جسم ويجهل

كونه ذا نفس او غير ذي نفس وحساسا او غير حساس
وناطقا او غير ناطق وكما يعرف منه انه حيوان ويجهل
كونه ابيض او اسود او ذكرا او انثى وكما يعرف منه انه
ابيض ويجهل كونه انسانا او غير انسان او يعرف انه ابيض
ويجهل كونه مربعا او مدورا او يعرفه من حيث هو في جمله
ويجهله في خاصته وشخصه وبازاء كل معرفه وجهل
سبيل باخذ الذهن فيها من الجهه التي عرفت ويسعى الى الجهه
التي جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تكثر الجهات في العلم
ويكون فيها العلم والجهل فتكون العلم والمعرفه
السابقات سببين لذلك العلم والمعرفه المستفاده وتتم
سببيتها بالطلب ومعرفه السبيل المسلوك بالطلب فيجب
عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لا محاله وقد كان
من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول
وهو لا يعرف وما لا يعرف لا يهتدي الى طلبه وان عرف فلا
حاجه الى طلبه وقيل في ذلك اجوبه منها ان التعلم تذكر
والمطلوب كعبد ابق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا
انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفه الاولى ولولاها

لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه
اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره والجهل لذلك نسيان
والتعلم تذكره وجا بعده من استقصى هذا وتقصيه مما لا
نطول بذكره الان وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف
من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق اي من قبيل
العلم وقيل ايضا انه لو اخذ احد في يده اشيا وقال
لمسؤول اتعلم ان كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا
الذي في يدي زوج او فرد فقال لا اعلم فقال له هو ذا
هو اثنين وما علمت انه زوج وكنت تعلم ان كل اثنين زوج
فاجيب عن ذلك وقيل علمته كليا وجهلت معرفته الجزئية
ولم يرد على ذلك وهو لم يذكر حال الجهل والمعرفة بالمطلوب
الواحد من قبيل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهه لا
الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا
الفصل من قبيل المعرفة وتعرفه في موضعه من قبيل العلم
فلنذكر الان الطرق والقوانين التي بها استفاد المجهولات
بالطلب فنقول ان طالب الوقوف على مجهول يروم استفادته
بالطلب مطلوبه منه معرفته او علمه والسبيل المودي

الى اعلام المجهول قد سمي قياسا والحقيقي التام صنف
منه قد سمي برهانا وسياتي الكلام عليهما واما السبل
المودية الى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر
جهات المطلوب في المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحضاره عند
الحس كمن يسل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف انه
ابيض وهو مطلوبه او عن كيفيات الملموسة فيقرب الى
حس لمسه فيدرك منه مطلوبه او يسل عن لفظ ما او صوت
فيودي بالقول الى سمعه او عن رايحة فيقرب الى شمه او عن
طعم فيوصل الى المذاقة وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون
بالتمثيل كمن يسل عن لون فيقال هو مثل هذا او كذلك
عن طعم وملمس وصوت ورايحة فيكون وان لم يحضر الشي
المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند
الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون
تنبيه النفس والاذكار كمن يسل عن الغضب فيقال له
هو ما شعرت به من حالك في وقت كذا ومثل ما تشعر به في
وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والهم
والغم وانيه النفس ووحدتها واشباه ذلك ومنها ما يعرفه

بطريق الاستدلاليه وتصرفات فكريه كما يعرف باني هذا البيت
وانه انسان ومنها ما نعرفه من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا
بالدلالة اللفظيه كما يعرف سقراط وارسطو وفلاطون
واوقليدس والذي نعرفه بطريق الاستدلال ومن اعلام
المخبر فانما نعرفه اذا كنا عرفنا مماثله بالجنس ونعرفه بذلك
عن الاستدلال والاخبار معرفه جنسيه او بالنوع ونعرفه
بذلك معرفه نوعيه او بالصنف ونعرفه بذلك معرفه صنفيه
ولا يعرف جنس ما لا يعرف له مماثلا بالجنس ولا نوع ما لا
يعرف له مماثلا بالنوع ولا صنف ما لا يعرف يشبهه او
مماثله بالعرض ولا نفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته
بسائط الاستدلال فان الالفاظ المقوله لا تستفاد منها
بالذات معرفه مجهول البتة الا بالعرض لانها انما تنبه وتذكر
لمعلومات وتخطرها ببال السامع العارف لها فتعرف
بتلك المعاني معاني اخرى فتكون المعاني هي التي افادت معرفه
بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني
ومنها ما نعرفه معرفه اشيا هي اجزا حقيقته وهي مولفه منها
ومعرفة صورة تاليفه منها حتى اذا التام محصول

المعرفه بواحد واحد منها مع هيئة التاليف الذي فيها كان
ذلك العينه هو محصول المعرفه بتلك الحقيقه المولفه منها
وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بسائطها ومفرداتها
ومن التعرف الطلبي ما يكون بتصفيه الذهن واجلائه
وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفه وتوجيهه الى
المطلوب بكنهه والقاته عن كل شي غيره حتى يجلي العين
عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطه
ولا اله ونسبته الى ذات النفس المدركه كنسبة الاصغا
الى الاذن التي هي الته في السمع والتحديق الى العين التي هي
التها في الابصار كما سنعلمه في علم النفس ه

الفصل العاشر في الاكتسابي
والاولي من المعارف والعلوم

ولان الاستفاده المقصوده للمعارف بالطلب انما يكون
بمعرفه سابقه كما قيل لا محاله فهذه المعرفه قد يكون سببا
موجبا للطلب ومنبها عليه ولا يكون سببا موجبا للاصابه
وقد يكون سببا موجبا للنيل والاصابه والمعرفه التي هي
سبب الطلب دون الاصابه فهي عامه لساير المعارف

المطلوبه كما قيل وانما هي بسبب موجب للاصابه التي هي وصف
خاص يعرف من تركيبات الحقايق فان معرفه المركبات لا
تتم دون معرفه لبسايط التركيب مع صوره التركيب
كما ان المركبات لا توجد دون وجود بسايط التركيب
مع صوره التركيب لذلك لا تعرف دون معرفتها بل معرفه
البسايط وصوره تركيبها اذا حصلت مجتمعه كانت بعينها
معرفه الشي المركب وليس كذلك معرفه الشي بجهه منبهه
علي الطلب وهذا الصنف من المعارف هو المخصوص بالتعرف
الاكتسابي لانه بسبب معرفه لمعارف وما سواه ليس كذلك
بل اذا كان فهو سبب بعيد للاستفاده ولا تتم الاستفاده
بالمعرفه المنبهه علي الطلب فقط لكن وبالطلب من الطرق
الموديه الي نيل المطلوب وبهذه المعرفه المدلول علي
هذا الشرط تتم المعرفه بالشي المطلوب وتحصل تمامها
والحقيقي منها هو ما يكون علي ما قيل ببسايط المركب
وصوره تركيبه وهو المسمى حدا وهو الذي يعرف
المطلوب باوصافه الذاتيه وقد يشتبه بما يسمى رسما
وهو تعريف الشي بصفات عارضه لازمه او لاحقه

ليس هي اجزا حقيقته والاول يفيد معرفه عرضيه ومحصول
هذين هو الذي يسمى بالمعرفه الاكتسابيه وما عداهما من
المعارف كحصول المشاهدات الحسيه والادراكات
الذهنيه والاطلاعات العقليه تسمى اوليه لان السبب القريب
الموجب للمعرفه فيه ليس معرفه اخرى لكن وجها اخر مما ذكر وان
كان للمعرفه في حصوله عليه ما بالعرض وليس يبلغ الي ان
تكون موجبه له ايجابا ذاتيا مثل هذا وقد يضاف اليها التعريف
التمثيلي لانه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما فرق فالمعارف كلها
اما اوليه لم يتقدمها معرفه قبلها واما اكتسابيه افادها غيرها
من المعارف وكذلك العلوم منها اوليه لم يتقدمها علوم
قبلها وانما الحكم العلمي يبدو في تصورها من الذهن ابتدا
اوليا ومنها اكتسابيه توجب الحكم العلمي عند الذهن في
تصورها غيرها من العلوم وكل معرفه وعلم اما اولي واما
اكتسابي ٥ وقد تدعوهم علي قسمه المعارف والعلوم الي
الاوليات والاكتسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم
والامر الذي يذكرنا انا في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف
شيا من الاشيا او نعلم علما من العلوم كانهم فهموا من

الاوليات انها غير مستفاده وانما هي موجوده في الغريزه وانت
فقد عرفت ان الاوليات تستفاد والفرق بين المستفاد
والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد مكتسب
وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن
اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات والاكتسابيات
لقد كان لا يكون كل علم ومعرفه اما اوليا واما اكتسابيا
بل وقد يكون منها ما ليس باولي ولا اكتسابي وكانهم
في هذا القول لم يفهموا من الاولي ما قررناه من انه غير
الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولي ما به
يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب
والمكتسب وليس قبله ما يكتسب به فكان الاولي في
مفهومهم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا
بالاولي وقد يكون لعمري من المعارف والعلوم ما لا يكتسب
ولا يكتسب به غيره كمعرفه البسايط التي هي مفردات
الحقايق في وجودها ولا هي مركبه ولا موجوده في التركيب
فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفه
المركب ببسايطه وهذه غير مركبه الحقايق ولا تكتسب

المعرفه بها ولا هي لبسايط تركيب هي اجزا حقايق الاشيا
فلا يكتسب بها معرفه على هذا الوجه وكذلك قد يجوز
ان يكون في العلوم ما يحكم به البديهه العقليه حكما
صادقا متيقنا بغير حجه ولا يكون اكتسابيا ولا يحتج
به على شي فلا يكون اوليا على ما عنوا وهذا ليس بغلط
في العلوم ولا في المعارف بل الغلط مغالطه لفظيه
من قايله او اختلاف في وضع التسميه والقسمه بحسبها
فانهم لما عنوا بالاولي شيا وهو انه الذي يكتسب به
غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عنينا شيا اخر وهو
انه الذي لا يكتسب بغيره سوا اكتسب به غيره او لم
يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف
والعلوم ما ليس بكاسب ولا مكتسب ولعمري ان
المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن
وليس ذلك هو اكتسابها وانما الاكتساب هو استفاده
علم بعلم ومعرفه بمعرفه متقدمه عليها تقدم السبب على
المسبب ولا بد في ذلك من علم اولي لا مكتسب بعلم ومعرفه
اولي لا تستفاد المعرفه ويكون تلك الاوليات لا محاله

وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا يكاد
يستغنى عنه في شي من المعارف الاستدلالية الكائنة لمجاورة
الانسان ذهنه وتصرفه بفكرته اذ يكون لازمه لها في
حال خطورها بالبال وكيف التي تكون بالاستعلام و الاعلام
من مخاطب ومعلم يستدل على مطالب مسائله ويدلنا على ما في
ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة
وكتابات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم
مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات
الالفاظ ومواقعها ايضا ٥

الفصل الحادي عشر في الاقاويل
المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات

فلناخذ الان في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من
المعارف دون الاوليات من حيث تجري على الالفاظ وتتداول
في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم فنقول ان
من الالفاظ الفاظا يقال لتعرف بها المعاني التي هي اسما
موضوعة لها على سبيل التنبيه والتذكير بما هو معروف منها
اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة لمجهول على ما قيل ومنها ما

يقال ليعرف بها الفاظ اخرى موضوعة للمعاني التي هي ايضا
اسما موضوعة لها ومنها ما يقال ليعرف بالمعاني التي هي اسما
موضوعة لها معاني اخرى غير التي هي موضوعة لها والتعريف
الاول فهو التعريف العام لساير الالفاظ من حيث هي الفاظ
فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل مسموعه على معنى مفهوم
هو اسم موضوع له كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد
او الانسان واما التعريف الثاني فانه تعريف يعرض
للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات
اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض
كتعريف العقار بالخمر والبشر بالانسان بل والالفاظ
الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية او غيرهما من
اللغات واما التعريف الثالث فانه مما لا يعرض للالفاظ
عروضا اوليا وانما هو اولا للمعاني التي هي موضوعة لها
وبها والالفاظ ثانيا ومن اجل المعاني حتى انه لو توهم
خلو المعاني عن الالفاظ وتبريها عنها لما كان ذلك
قادحا في هذا الصنف من التعريف ولا مفسدا له ولو اخليت
الالفاظ عن المعاني لما صح وجوده فيها بوجه من الوجوه

وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص تعليمه بهذا العلم
كتعريف الانسان بالحيوان الناطق المايت والحيوان بالجسم
المغتذي الحساس المتحرك بالاراده فمنه التعريف بالحد ومنه
التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل ولنشبع الان
القول في كل واحد من هذه ولنشتغل به دون غيره مما لا
مدخل له في هذه الصناعه ٥ في الحد اما الحد
فانه قول معرف بجملته لشي واحد هو المحدود لدلالة مفردات
الفاظه على احاد معانيه الذاتيه التي هي اجزا مقومه لحقيقته
والمعاني الذاتيه للشي هي جنسه وفصله او فصوله على ما
قررنا كالحيوان والناطق للانسان فالاشيا المحدوده
هي الاشيا التي لها اجناس حقيقيه وفصول ذاتيه مقومات
لهوياتها ولا جنس لما لا فصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي
المشترك لمختلفين بمعاني ذاتيه او الذي به المعرفه الذاتيه
العامه الناقصه التي خصوصها وتمامها بالفصل او الفصول
الذاتيه ولا فصل لما لا جنس له فان الفصل هو المعنى الذاتي
الذي به تختلف الاشيا المتفقه في معنى الجنس او هو الذي
به يتم المعرفه الناقصه وهي المعرفه الجنسيه واما

البسيط الحقيقه الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف
منه الا حقيقه واحده يدل عليها اللفظ لمفهوم واحد
غير متكثر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولا لابد
لمفردات الالفاظ على احاد معاني ذاتيه هي اجزا مقومه
حقيقة المحدود وهذا فلا اجزا مقومه لحقيقته فيكون
الحد قولا لا واحدا مولفا من الفاظ تدل بجملته على حقيقه
واحده مولفه من حقايق ويدل على كل واحده من
بسايط حقايقه بلفظه من تلك الالفاظ والتيام الحد
في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ لالتيام تلك
الحقيقه في المفهوم من مفردات حقايقها وتلك الحقايق
المفرده التي يلتيم منها حقيقته هي جنسه وفصله او فصوله
وتلك الالفاظ المفرده هي الداله على واحد واحد منها ٥
في الرسم واما الرسم فانه قول معرف بجملته
لشي واحد هو المرسوم لدلالة مفردات الفاظه على اوصاف
له يتميز بها عن جميع ما عداه تميزا عرضيا والاشيا المرسومه
هي التي لها اوصاف مشتركه مع غيرها اما ذاتيه واما
عرضيه واوصاف عرضيه تختص ويتميز بها عن جميع ما

سواه فلو كان من الاشيا ما ليس له اوصاف مشتركه لا ذاتيه
ولا عرضيه لم يكن له رسم سوا كان له اوصاف خاصيه او لم
يكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضيه يتميز بها عن
جميع ما سواه ان كان يوجد شي بهذه الصفه فلا رسم له ايضا
سوا كان له اوصاف مشتركه او لم يكن

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف الشي بنظايره
واشباهه والكلي المعقول بجزئياته واشخاصه ومحسوساته
اما التعريف بالنظاير فهو تعريف الشي بمشابهته لشي واحد
في كل حال وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه
باقليه او اكثريه وشده او ضعف كتعريف العقل بالنور
والتعريف بالاشباه هو انتظام التعريف من مشابهات عده
ومخالفات لاشيا كما نعرف الاراده الملكيه بانها
كارادتنا في معرفه الفاعل بالفعل الصادر عنه والرضا به
ومخالفها فيما به نسبه طبيعتنا وهو صدور الفعل من
الفاعل على نحو واحد لا اختلاف فيه فليتم التعريف من مشابهه
طبيعتنا وارادتنا ومخالفتهما واما تعريف الكلي بجزئياته
واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس بانه

كالحيوان والنوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد
والمثلث بانه كهذا المخطوط وفايدته الكبيره هو ان
نورد جميع الاقاويل المعرفه وهي الحدود والرسوم فيكون
معهما المضمونها لا يتمما المعقول بها بايناسه الذهن لما غرب
من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له
مفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على
المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك فقلما يحتاج
اليه الاذهان القويه ويلتفت عليه الغرايز الذكيه خصوصا
اذا ارتاضت في العلوم وتمرنت في الفهم والتفهيم والعلم
والتعليم ويعتدونه كلفه وهذا في الاقاويل المعرفه
وانما يلاحظون المعاني على كليتها ويجردونها في معقوليتها
كما تراه من حال الفضلاء من المهندسين يتفاوضون في
مسايلهم احسن مفاوضه وهم يلحظون ما فيه مفاوضتهم
باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم
الا فيما امعن في الدقه والاشكال وكان غريبا من اذهانهم
مستعصيا على افهامهم وانما نعتد به في اكثر معارفهم
الضعيفو الاذهان القليلو الرياضه والتمرن في العلوم

فلذلك تكثر استعماله في الخطب والاشعار التي تخاطب بها
جمهور الناس ومن لا انس له بالاقاويل الحكميه فانه لا
لايناسه اياهم لمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج
عليهم ما لا يتحققونه من صدقها او كذبها على ما نذكره
في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفه هي الحدود
لانها تفيد المعرفه الذاتيه التامه وانقص منها الرسوم
لانها انما تفيد معرفه عرضيه او مشوبه بالعرضيه لانها
تتمم الذاتيه الناقصه بالعرضيه الماخوذه من الاعراض
واللواحق وانقص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف
بنفسها ولا تفيد معرفه ذاتيه ولا عرضيه وانما يورد في
لواحق الاقاويل المعرفه ومعها لتسهيل سبيل الافاده
والمعونه عليها ولكل منها منفعه بحسبه وموضع لا
يستغنى عنه فيه ومن كل واحد منها ما هو افضل ومنه
ما هو انقص ولها قوانين وشروط وخواص يتم بوجودها
تحصيل الافضل وبعدمها نقيصه الانقص ٥

الفصل الثاني عشر في الصحيح والتام والمتمم
والفاسد والناقص من اصناف الاقاويل

اما الصحيح الفاضل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما
كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعاني
اعرف من الشي الذي يعرف بها اما في نفسه واما عند المعرف
واما من الوجهين جميعا حتى يكون المعرفه بها على ترتيبها
التاليفي موجبه لمعرفه الشي الذي يعرف بها وحتى لو كانت
المعاني الذاتيه للشي كجنسه وفصله ليست اعرف منه
لكان تعريفه بها تعريفا خطا لانه لا يبلغ الغرض المقصود
في التعريف ٥ وما ترتيب فيه مفردات الالفاظ المولفه
ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف فان كان لها تقدم
وتاخر في المعرفه حتى يكون تصورها عند الذهن مقررا
للترتيب الاسقالي في المعرفه عند السامع على ما هو
عليه عند القايل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم
منها على الاخص كالحيوان على الانسان لان الاعم اعرف من
الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفه العامه جز المعرفه
الخاصه وكما ان الجز الموجود اقدم حصولا منه في الاعيان
كذلك المعنى الناقص الجنسي والمعنى المتمم الفصلي اسبق
حصولا للذهن من المعنى التام النوعي كمن اراد معرفه

حقيقه الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم
اولا فيعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفتقر في معرفه
الحيوان او النطق الى معرفه حقيقه الانسان ويعلم منه
ايضا وجوب تقدم الجزو على الكل في المعرفه لان الجزء اعرف
من الكل فان من اراد معرفه الانسان الذي هو مثلا من
نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولا فيعرف كل واحد من
النفس والبدن ومن اراد معرفه البدن الانساني الذي
اجزاوه الاول من الاسطقسات الاربع فلا بد ان يتقدم
اولا فيعرف كل واحد من الاسطقسات الاربع ٥ وما
كان تاليفه من الفاظ مشهوره صريحه الدلاله عند المعرف
حتى ان السامع يتصور مفهومها عند تخيل مسموعها ويحسن ترتيب
الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب فالاعرف عنده
غيره ٥ واما الفاسد الناقص من سايرها فهو ما كان
بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشي بمساويه في المعرفه
او بما هو اعرف منه ومتاخر عنه في المعرفه او لا يعرف الا به
او يتقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف
او بان يذكر فيها الالفاظ المجازيه والاستعاريه والمشتركه

كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون المضاد للبياض وعرف
السواد بالبياض وليس فيهما ما يستحق ان يعرف بصاحبه
لتساويهما في المعرفه او كما لو عرفت النار بانها الجسم
الشبيه بجوهر النفس والنار اعرف من جوهر النفس وكما
لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف
الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق
بانه افراط المحبه وجنسه المحبه وفصله الافراط فهو المحبه
المفرطه وكما لو قيل في تعريف الشمس انها عين النهار
او في تعريف الارض انها ام الاكوان وتلك الفاظ مجازيه
استعاريه وافضل الحدود من جملتها ما كان مع استيفايه
لساير الاوصاف الذاتيه من غير اخلال ولا تكرار داخلا
على احاد معانيه من الاجناس والفصول باسما تدل على
حقايقها في وضعها الاول ان كانت جليه الحقايق كما
يدل على المثلث بانه شكل يحيط به ثلث خطوط مستقيمه
وان لم تكن جليه عند المعرف فبالفاظ تدل عليها بلوازمها
اللازمه لها وخواصها الاخص والالحق بها اذا كانت معروفه
واعرف منها كما يدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص

اوغالها والزمها لها وعلى خاصيه مغناطيس بجذب الحديد
فان ذلك لتعذر الاسما الداله على حقيقه النفس وحقيقه تلك
الخاصيه بوضع خاص وتعذر الاسما لها في خاصيتها التعذر
معرفتهما بذاتها وحصول معرفتهما بلازمها وخاصتها والحدود
الحقيقيه انما هي ما كانت على الوجه الاول واما هذه فرسوم
واشبه بالرسوم والناقص من الحدود فما اخل بوصف او
اوصاف ذاتيه اقتصارا على تمييز المحدود عن غيره دون تتميم
حقيقته وتقويمها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف
منه ذو نفس حساس متحرك بالاراده اعتمادا على انه لا شي
غيره جسم ناطق واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول
الى التمييز بالاوصاف المشهوره وانما يتوجه فيها الى تقرير
الاوصاف الذاتيه التي مجموعها حقيقه المحدود في النفس فان
تلك هي المعرفه واما التمييز لاحق بها ضروره فان معرفه
حقيقه الشي يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه
ليس هو هو ولو قصد التمييز بنفسه لعذر كان فيه الخطا
من وجهين احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شي من الاشيا
الا بمعرفه ساير الاشيا حتى لا يبقى منها شي واحد لا يعرف ويعتبر

سايرها فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الاوصاف المميزه
حتى تقع حينيذ بمميزه تلك الاوصاف واما في التعريف التام
فلا يحتاج في معرفه المقصود الى معرفه شي غيره وغير
اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد تميز بها عن كل شي غيره
من جهه العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يتميز عنه بشي
فهو هو والاخر ان قصد المعرفه التامه يلزمه التمييز وقصد
التمييز لا يلزمه المعرفه التامه والناقص موجود في التام و
غير موجود في الناقص ومن الحدود الناقصه ما جعل
فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل في حد الانسان انه الماشي
الناطق او المتنقل الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس
عوض الجنس لانهما كثيرا ما يشتبهان وهو من قبيل حد شي
من الذاتيات ايضا كما لو قيل في حد الانسان انه الحساس
الناطق ومن الحدود الناقصه ما قدمت الفصول فيها على
الاجناس كما لو حد المثلث بانه ثلثه خطوط محيطه بسطح
وهو شكل يحيط به ثلث خطوط وافضل الرسوم من
جملتها ما كان فيه اوصاف ذاتيه وافضلها ما كان الذي
فيه منها اكثر كما لو رسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسه

متحركة بالارادة منتصب القامة وافضلها ايضا ما كان
الذي فيه من الاوصاف الذاتية اجناسا لا فصولا لاكثر تثبت
الجنس فيه في موضعه في الحد والوصف العرضي موضع الفصل
كالحيوان المنتصب القامة لان الحساس وما قدم فيه الذاتي
من الاوصاف على العرضي كالحيوان المنتصب القامة ايضا في
رسم الانسان والطاير الابيض اللون الواحد الشخص في رسم
القفنس وان كان كل واحد من الابيض اللون والواحد
الشخص اعم وبين عاما من الطاير والجسم النباتي الاحمر اللون
العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وحمرة
اللون فيه اعرف من انه جسم نباتي وما كانت فصوله خواص لا
اعراضا وكانت الزم لذات المرسوم والحق به واما ما ليس
فيه اوصاف ذاتية فافضله ما كان فيه عرضي عام نظير عموم
الجنس وخاص كالفصل كالمشا المنتصب القامة او
الضاحك للانسان والانقص من الرسوم ما كان بخلاف ذلك
اعني ما ليس فيه وصف ذاتي كما لو رسم الانسان بانه المشا
ذو الرجلين وما فيه من الذاتيات اقل ايضا فانه انقص مما فيه
اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاء ذو الرجلين فانه انقص

من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القامة وما تقدم فيه
العرضي على الذاتي في الترتيب كما لو قيل في رسم الانسان
انه المشا الحساس المنتصب القامة اللهم الا ان يكون
العرضي اعم من الذاتي فانه تقدم لعمومه حينئذ فان التقدم
بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان
يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي
لاحقا وفرعا والذي فيه من الذاتيات فصل او فصول انقص
من الذي فيه منها جنس كذي النفس المتحركة بالارادة
المنتصب القامة فانه انقص من الجسم الحساس المنتصب القامة
وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة من اجتماعها انقص
مما فصوله او فصله الاخير خواص او خاصية تامة التمييز
كالجسم المشاء ذي الرجلين فانه انقص من الجسم الضحاك
وما كانت فصوله ابعد لزوما للذات المرسوم فانه انقص من
الذي فصوله الزم له والحق به كالحيوان المنتصب القامة فانه
انقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات
من جملتها هي ما كان من النظاير بنظير اعرف واقرب كالنور
للعقل ومن الاشباه التي هي اوصاف مماثلة لاوصاف الممثل

عليه لا يخالفها بشده ولا ضعف ولا كثره ولا قله واما المخالف
الممثل عليه كل واحد مما مثل عليه باوصافه بجموع الصفات
لا بما يشاركه من احاد الصفات وان كان يخالفه في ذلك
كان باقرب المخالفات واشبهها كما يمثل به من الاراده
الملكيه والانسانيه فان الشعور المشترك وان لم يكن واحدا
متماثلا في الارادتين فهو الاقرب حدا والاشبه واما فيما
كان من تعريف الكلي بجزئيه والمعقول بمحسوسه فبان يكون
ذلك الجزوي المحسوس اعرف جزئيات ذلك الكلي المعقول واتمها
في معنى معقوليته مثل ان يمثل على الحيوان بانسان وفرس لا
بعنقا مغرب ولا بالققنس وعلى المربع بما ظهر للحس تساوي
اضلاعه وشده تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتفاوتها
وانقصها ما كان بخلاف ذلك اما فيما كان من النظاير فما كان
بنظير ابعد من المعرفه كالتمثيل على العوسج المعارفه بالجن
ومن الاشباه فما كان باوصاف بعيده المشابهه لاوصاف
الممثل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالربان في
السفينه وبالملك في المدينه ه ومن تعريف الكلي بجزئياته
والمعقول بمحسوسه فما كان جزئي هو ابعد الجزئيات من المعرفه

وانقصها في معنى معقوليه الكلي كالتمثيل على الحيوان
بالققنس وعلى المربع بما ظهر للحس اختلاف اضلاعه
وشده تفاوتها وبالجمله فان المعرفه تكون ذاتيه او عرضيه
واكتساب الذاتيه يكون بالاقاويل المولفه من اسماء
المعاني الذاتيه اعني الحدود والاكتساب العرضيه يكون
بالاقاويل المولفه من اسما المعاني العرضيه اعني الرسوم
والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم
لان المماثله والمشابهه والمخالفه والمباينه اوصاف عرضيه
ومنها يلتام الاقاويل التمثيليه فافضل الحدود ما اشتمل
على ساير الاوصاف الذاتيه بترتيب يتقدم فيه عامها على
خاصها واعرفها على ما ليس باعرف ودل بالفاظ معروفه
مالوفه عند المعرف واختصر الالفاظ مع استيفا المعاني
ليكون اسهل حفظا وفهما باستعماله الفاظا تدل على كثير
من الاوصاف بالتضمن والاشتمال كالحيوان اذا استعمل
في حد الانسان عوضا عن الجسم ذي النفس الحساسه وما
عداه فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده انما هو بقدر
اخلاله بما يخل به من ذلك ه وافضل الرسوم ما كان

اشتماله على ذاتيات اكثر واعم وعرضيات الزم واعرف وما خالفه فهو ناقص وفاسد ونقصه وفساده بقدر خلافه ومباينته ٥

الفصل الثالث عشر في القسمة والتحليل والجمع والتركيب المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة ٥

قد ينتفع في تحصيل الاقاويل المعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتفريق وجودي وذهني لما يبصر في العقل فيه ويتوصل اليه وبه ٥ اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكثرة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تاليفي وتركيبي والتاليفي هو الذي آحاده متميزة في اجتماعها لكل عن صاحبه عقلاً وحساً كالعسكر من آحاد الرجال والقول من آحاد الالفاظ والتركيبي هو الذي يختلط آحاده وتتحد اجزاؤه فلا يدرك كل منها على حياله كتركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتاليف ضربان ذهني ووجودي والذهني كتاليف عموم المعنى الكلي من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه

واما الوجودي فهو كتاليف الشيء من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم او البدن من الراس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهني ووجودي اما الذهني فكتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص ٥ والوجودي ضربان طبيعي كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعي كتركيب السكنجبين من الخل والعسل فليس في هذه ما تظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التاليف في تاليفها ٥ والتفريق هو تكثير الوحدات العرضية ولتمييز الآحاد الاجتماعية الاختلاطية التركيبية والتاليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كالواحد بذاته وهو لا يقبل تكثيرا بوجه وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة انفصالية ٥ وهو ايضا على ضربين يعرض لآحاد التاليف ويسمى قسمة وتفريقا ولمميز آحاد

التركيب ويسمى تحليلا ٥١ والقسمه علي ضربين قسمه كلي
الي جزياته وقسمه كل الي اجزايه وقسمه الكلي الي جزياته
علي ثمنيه اضرب قسمه جنس الي انواعه كقسمه الحيوان الي
الانسان وغيره وقسمه نوع الي اشخاصه كقسمه الانسان
الي زيد وعمرو وغيرهما وقسمه جنس الي اصناف كقسمه
الحيوان الي الطاير والسابح والماشي وقسمه صنف الي اجناس
تحت عمومه كقسمه الكاين الفاسد الي الجماد والنبات
والحيوان وقسمه نوع الي اصناف تحت عمومه كقسمه الانسان
الي التركي والبدوي وغيرهما وقسمه صنف الي اصناف تحت
عمومه كقسمه الطاير الي اكل اللحم ولاقط الحب وراعي العشب
وقسمه صنف الي انواع تحته كقسمه الطاير الي العقاب
والغراب وغيرهما وقسمه صنف الي ما تحته من الاشخاص كقسمه
البدوي الي زيد وعمرو وغيرهما واما قسمه الكل الي اجزا
متشابهه كقسمه قطعه من الذهب الي اجزا كثيره وقسمته
الي اجزا مختلفه كقسمه بدن الحيوان الي اعضايه الاليه
كاليد والرجل والراس وغير ذلك فيكون كل قسمه للمقسوم
علي احد هذه الوجوه العشره لا غيره واما التحليل فهو مقابل

التركيب وبعكسه مبتديا مما انتهى اليه ومنتهيا الي ما ابتدا به
وماضيا علي سننه من غير تقديم ولا تاخير اما في مقابله
التركيب الذهني الذي يكون في المعاني الكليه وتسمى تحليل
الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصل مفردات
الحدود وذلك هو الذي يكون باعتبار المشاركات والمباينات
بين الاشيا حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل
معنى الانسان الي الحيوان والناطق والحيوان الي الجسم المغتذي
والحساس المتحرك بالاراده وكذلك تحليل الجسم والمغتذي
حتى ينتهي الي الاوايل التي لا تركيب فيها ولا اشتراك ولا مباينه
واما في مقابله التركيب الوجودي ويسمى التحليل بالعكس اما
الطبيعي كتحليل بدن الانسان الي الاخلاط والاخلاط
الي الاسطقسات واما الصناعي كتحليل السكنجبين
الي الخل والعسل ومن كل واحد من هذه الانحا ما هو
الانفع والافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب عرض دون
عرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعا وتحصيله مطلقا ومخصوصا
ومعرفه ذلك فقد يتم بالوقوف علي مواقع الانتفاع بكل
واحد منها مخصوصا في الغرض الذي قصد بذكرها في هذا

ذكرنا ان لكل علم شيئا علي
هو من الحد الاعم

ساذسه

الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقاويل المعرفة و اكتسابها

الفصل الرابع عشر في وجوه التوصل
الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مولفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل
المعاني المفردة التي يولف منها ومفردات الحقايق اما ان تكون
بسايط مفردة في وجودها وادراكها واما ان تكون وجودها
وادراكها مع غيرها في التركيب والبسايط المفردة
في وجودها وادراكها فلا حدود لها وانما تولف الحدود
منها وانما تعرف بذواتها ونستوفي ذكر وجوه التوصل
الى معرفتها في غير هذا العلم وقد تعرف برسوم وصفات
عرضيه ونذكر وجوه التوصل الى كسبها وتحصيلها
هاهنا ٥ واما البسايط الموجودة في التركيب فهي وان
كانت ايضا لا حدود لها فان الحدود تولف منها وقد
تدرك بذواتها وبرسوم واوصاف عرضيه ولان الحدود
تفيد المعرفة الذاتية للاشيا التي هي مولفة منها لا العرضية
فاكتسابها يتم بالمعرفة الذاتية للاشيا التي هي مولفة
منها لا العرضية ولا فالاصول والمفردات اذا لم تعرف

الا معرفة عرضية فانما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الا معرفة
عرضية لا ذاتية مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان
انما تتم بان يعرف المفردات التي حقيقته مولفة منها كالحيوان
والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان و الناطق
لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف
الانسان بذاته وقصارى المعرفة بالحدود ان تكون كالمعرفة
باجزاء الحد التي عرف بها فاذا كانت المعرفة بها عرضية
فمعرفة الحدود بها لا تكون الا عرضية مثلها او انقص منها
لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناطق وان
كانا ذاتيين للانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لا تكون
الا مثلها عرضية فاكتساب الحدود انما يتم بحصول المعرفة
الذاتية بالبسايط التي الحدود وحقيقة المحدود مولفة
منها ٥ والمعرفة الذاتية للحقايق البسيطة سوا كانت
مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل
باطلاع النفس على كنه حقايقها اما بواسطة الحواس
والالات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى
واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه

والمشتاق لشوقه والمحب لمحبته والعالم لعلمه وامثال ذلك
الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في
المؤلف والمركب منها فالمميز للمدرك احادها انما يدرك خلطا
من شيئين جسمين احدهما اسود كالاثمد مثلا والاخر ابيض
كالاسفيداج فان البصر يدرك منهما لونا واحدا هو
الغبرة وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين
لا لونا واحدا وانما عجز المدرك عن التمييز واذا احتيل
بتدبير عقلي صناعي في تفريق اجزائهما وتمييز كل منهما
عن الاخر راى اللونين كلا على انفراده فصح ان المرئي انما كان
مجموع لونيهما ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود
ومؤلف الماهية او مركبها من حقائق وبسائط وتلك
البسائط فاما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حاله
فالذهن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها
بل هو يدرك حقائقها ويستثبتها ويؤلف حد المحدود
منها واما ان تكون خفية مختلطة ممتزجة امتزاج الخل
والعسل في السكنجبين فالذهن يحتاج الى حيل وتدابير ذهنية
ووجودية في تحليلها وتفصيلها توهما او وجودا وتمييز

احادها البسيطة الادراك والاستثبات حتى اذا
استثبت حقائقها الفها في ذهنه حدا وحقيقة
واحدة هي حقيقة المحدود ومن ذلك التحليل الذهني
العقلي للحقائق الذهنية ويتميز بالنظر الى الموجود الواحد
وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة
اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له
فتجد الحقيقتين تشتركان في حقيقة واحدة وتختلفان
باخرى فيتميز له اشتراكهما فيما اشتركا فيه واختلافهما
بما اختلفا فيه ويستثبت كلا من الحقيقة المشتركة
والمميزة على انفرادها فيتكثر بذلك حقيقة الموجود
الواحد ويتميز ما فيهما من ذلك التركيب ثم كذلك في كل
واحدة من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة
اخرى مشابهة لها فانها قد تتكثر ايضا الى مشتركة
ومميزة حتى تقع الاسماء الى المشترك الذي لا مباينة في ضمنه
ولا اشتراك بعده والمشتركات هي التي كانت سميت
اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا اذا كانت
عرضية والمميزات هي التي كانت الفصول الذاتية والعرضية

فتميز بذلك التحليل ما في ضمن الحقيقه من تركيب كما تتميز
بالتفريق ما في ذيل الجسمين من مزج وتركيب ثم يولف
حقيقه واحده كما ابيضا الهويه الوجوديه واحده
بالتركيب فيكون الذهن قد وقف علي حقيقه الموجود وعرفها
معرفه تامه اذ عرف الحقيقه بمعرفه بسايطها التي هي
مركبه منها ثم عرف الحقيقه بها فالحدود تكتسب
بالتحليل العقلي المذكور علي هذا الوجه ثم بهذا التاليف
اذ يبتدي الذهن في تاليفها باخر ما انتهي اليه تحليله
وينتهي عند ما ابتدا منه اعني انه يبتدي في تاليفها باول
مشترك واخر مميزه وقد يحتاج الذهن في الحدود الي
التحليل الوجودي التفريقي حتى يحصل مميزات مفردات
حقيقه المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الي
معرفه اصول تركيبه المحتاج في تمييز احادها الي التحليل
والتفريق كقسمته الي اعضايه الاليه واعضايه الاليه
الي اعضايه المتشابهه الاجزا ثم لا يتاتي له معرفه ما في
هذه من التركيب علي الحقيقه الا بالتحليل الصناعي لها
او بمقاييسنا لما حصل من مماثلات لها واستعمال

طريق صناعي استدلالي لتمييزها عقلا كما يستدل بحجر
علي انه من الاسطقسات الاربع وعلي ان الذي هو الارضي
برسوبها في الماء او الهوايي بطفوها عليه او الناري بحس
ملمسها او المايي بترده اذ تساوي خفتها وثقلها وكما
يستدل علي ذلك بصلابتها ولينها وكثافتها ولطافتها
ثم يولف الحد من اصول التحليل علي الوجه العقلي لا علي الوجه
الوجودي فيقال الجسم مولف من الاسطقسات بالتفاعل
فيه كيفيتها مثلا علي لطيفها وباردها علي حارها اذ يميز
في تفصيلها اعم اجزا ماهيتها عن اخصها وترتبت علي النحو
الذي ترتبت فيه الاعم ثم ما يليه حتى الاخص وبالجمله فينبغي
ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلي والقصد
الارادي كما قيل ومنها ما ينال من غير قصد ولا طلب ولنسم
بالاكتسابي من المعارف كل مطلوب بقصد ارادي
وطلب عقلي وانما سمينا من ذلك بالاكتسابي ما كان تحصيل
معرفته هو معرفته اشيا هي اجزا حقيقته وهو مولف منها
ومعرفه صوره تاليفه حتى يكون المجموع ذلك في الذهن جمله
ما كما المجموع تلك الحقايق في الوجود وذلك المجموع

الذهني هو المسمى حد التلك الوجودي في الحدود فالمعرفه
الاكتسابيه على الحقيقه انما هي التي تحصل بالحدود والاوصاف
الذاتيه واما التي بالرسم والاوصاف العرضيه فانما يذكر
معها لمشابهتها لها واختلاطها بها وقد تقدم القول
بان كل معرفه مستحصله بطلب عقلي وقصد ارادي فهي لا
محاله مسبوقه بمعرفه تقدمت الطلب فسمت الذهن عليه
والا فكيف يطلب مجهول لا يعرف بوجه وكيف يهتدي
الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفه ويسعى الى
اخرى والمعارف اما ذاتيه واما عرضيه اما عاميه واما
خاصيه اما مجمله واما مفصله فالطالب قد يأخذ عن العرضي
الى الذاتي وعن العامي الى الخاصي وعن المجمل الى المفصل
وبالجمله عن الانقص الى الاتم وعن الاظهر الى الاخفى بل
عن الاسبق اليها الى المتاخر عنه ولحقه الى الذاتي من
العرضي فهو الذي بالطريق الاستدلالي التشهي وذلك
من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامي الى
الخاصي فهو الذي بالتحليل العقلي المعلوم وقد ينتفع فيه
بالقسمه على اختلاف وجوهها وتحصيل الفصول التي بها

ينتقل الى الخصوص عن العموم بتقسيم الجنس واستدلال او
تحليل كما يقال ان هذا الشي جسم ثم الجسم اما ذو نفس
واما غير ذي نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس
ثم ذو النفس اما حساس واما غير حساس ويستحصل بوجه منهما
انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق ويستحصل
بوجه منهما انه ناطق وعن المجمله الى المفصله فهو الذي
بطريق التحليل العقلي والوجودي ايضا على ما عرفت ه
والاصل في جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه
فيه اولا الى تحصيل البسائط التي هي احاد حقائق المحدود
فهي اوليات الحدود ولا تكتسب بحدود فالتدبير العقلي
الذي به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعي الذي
عليه العمل في تاليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل
بسائطها من الاوصاف العرضيه انما يحصل بطريق من هذه
ايضا اعني بتحليل عقلي او وجودي او بتوصل استدلالي علمي
كالاستدلال على الحراره او اللطافه بالخفه وعلى الثقل
او الكثافه بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحراره باللمس
والحمره بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما يحصل

بتحصيل بسائطها والامعان في طلب البسائط واجب التقدم
على طلبها ولان الطلب للشي المعين انما يتم بمعرفة سابقة
فاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى
النفس حتى كلما كانت المعارف السابقة عندها اكثر
كانت على تحصيل المطلوب اقدر وان كان طلب المعارف
قد يكون على وجهين احدهما مطلقا غير مقصود والاخر
معينا مقصودا فالمطلق قد يستغني فيه عن تقدم المعرفة
كمن خرج من داره واخلى سره لما شاهده اي شي اتفق له مما
لم يعرفه فيقصده ولاجل محصول ذلك وجه يقف عليه
في غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذي لا ينال الا بسبب
معرفة كما قيل وينتهي اليه من المعارف السابقة بهذه
الوجوه المذكورة التي منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهي
التي ينال بها بسايط الحدود واوايلها غير المحدودة والقدما
وان كانوا تكلموا في الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى
الينا تعليم مستوفى في تحصيل بسايط الحدود واوايل المعارف
كما وجد لهم ذلك في تحصيل اوايل القياسات ومبادي العلوم
الفصل الخامس عشر في المناسبة بين

الاسامي والحدود للمتصورات والموجودات
اعلم ان الحدود انما هي حدود بحسب الاسما والاسما اسما
بحسب الحدود بل اقول ان الاسامي انما هي بحسب المعاني
والمعاني معان لها وبحسبها والمعاني فهي للموجودات اما
البسيطة فللبسيطة منها واما المركبة من تلك
البسايط فهي للمركبات من تلك البسايط وتلك هي حدودها
والاسامي توضع لما في الاذهان اولا كما قيل وللموجود
ثانيا وبحسب ما حصل منه في الذهن للمركبات بحسب
معانيها ايضا فان الشي قد يسمى باسم بحسب صفة او اوصاف
فيكون الحد الذي بحسبه مركبا من تلك الاوصاف او من
الشي وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت
به فانه انما يقال عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون
حده الذي بحسبه انه فاعل الكتابة وكما يسمى بالعالم
وينعت به فيكون حده الذي بحسبه انه الذي له علم وكما
يسمى بانسان فيكون حده الذي بحسبه الحيوان الناطق وكذلك
في العكس انما يقال له انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب
من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة ما له علم وله بحسب

كل حد صفات عاميه وخاصيه يتركب منها ذلك الحد كما له
من جهه انسانيته الحيوان والناطق ومن جهه كاتبيته
الفاعل للكتابه وكما ان المسمي انما يسمي ما نعرفه ومن حيث
نعرفه كذلك الحاد انما يحد ما يسميه ومن حيث يسميه
ففي كل حد بحسب كل اسم صفات ذاتيه وان كانت
لذلك الشي المحدود بحسب اسم اخر ومن جهه حد اخر صفات
عرضيه ويكون ايضاً ذاتيات ذلك الحد التي بحسب ذلك
الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث يحد بهذا الاسم الحد
ويسمي بهذا الاسم فان الكاتب كما انه عرضي للانسان من
حيث هو انسان اي حيوانا ناطقا كذلك الانسان اعني
الحيوان الناطق عرضي للكاتب من حيث هو كاتب وهذه
العرضيه في المفهوم وعند التصور كما ان الذاتيه ذاتيه
بحسب ذلك فالبياض ذاتي للابيض في مفهوم ابيضيته
وان كان عرضيا له في مفهوم انسانيته او فرسيته وكذلك
النطق ذاتي للانسان في مفهوم انسانيته وان كان عرضيا
لمفهوم ابيضيته او كاتبيته فهذه بسايط الحدود
وذاتيات المحدود من حيث هو محدود وان الحد حقيقه

ذهنيه وبسايطه اجزا تلك الحقيقه وهي التي بها المحدود
هو ما هو اعني هي التي بها سمي بذلك الاسم ولذلك قد يستقر
للشي في الذهن مفهوم يسمي بحسبه باسم ثم يتقرر
الطلب له مفهوما اخر بصفه او صفات اخري فيسمي بحسبها
باسم اخر ثم يحكم بذلك الاسم علي هذا الاسم اي بذلك
المفهوم علي هذا المفهوم حكما بانه هو اي بان هذا الشي
اي الموجود المسمي بهذا الاسم والمحدود بحسب هذا الحد هو
بعينه المسمي بهذا الاسم والمحدود هو بعينه المسمي
بهذا الاخر المحدود بحسبه بهذا الحد كما يقال ان الانسان
محدث وحقيقته ان الشي المسمي بالانسان من حيث هو انسان
اي حيوان ناطق يصدق عليه النعت بمحدث بمفهوم وجوده
بعد عدم سابق اي بعد لا وجود كان له بقياس زمان ماض
فالاسما والحدود داخله في المواضعات والمواطيات فقد يجوز
اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم
ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشي الواحد اسما
كثيره بحسب حدود كثيره وحدود كثيره بحسب اسماء كثيره
وكذلك بحسب نعوت واوصاف كثيره كما للانسان

فرانه جسم وحيوان وانسان وكاتب وطبيب وعالم وله
بحسب كل اسم حدا لا ان الحد وان كان بحسب الاسم فانما
يكون حدا من حيث هو لمسمى موجود حتى يكون محصول
حقيقة وجوديه وانما هو حد بالاضافه اليه اي المحدود
واما اذا كان الاسم لصفات مجموعه لا حقيقه لها في الوجود
فانه لا يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما
نمثل به في عنز ايل الذي هو اسم شرحه دال على صوره ذهنيه
مولفه من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود وجودي
من حيث عرف ومن جهه ما لحسبه سمي وعلى ان الشي اذا
كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحيوان
والناطق واخر بحسب اعراض ولواحق للماهيه الموجوده
كالكاتب والمنتصب القامه راي الاول اولى بان يسمى
حدا للشي الموجود والثاني بان يسمى رسما وان كان هذا
الثاني ايضا حدا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك
الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراض ولواحق باسم ويحد بحد
مولف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتيه
وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضيه فيكون الحد

اسم يحوي به معنى خاص فان ذلك الشي يسمى ايضا بحسب

ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد واما كان اسمينا
الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهري من حيث هو
منبه على مفهومه تنبيه الدلاله واللزوم واما الحسب
اللواحق والاسم الذي بحسبها فلم نحاش من تسميته حدا
وما من احد من اهل العلم ممن يقول بهذا او يخالفه يحاشي
ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب وما
حد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشه فيه فانه عايد الى
مراضعه واصطلاح في تسميه الحدود والرسوم والعلم
بهذا تم ويتحقق لمن يحقق ما قيل في الفصل الذي تكلم فيه
على ما به الشي هو ما هو في العلم والوجود وابقه وتدبر
هذا القول بعقله وحسبه ٥

الفصل السادس عشر في حكايه ما
اورده من استصعب قانون التحديد وجعله
في حدود الامتناع وتسهيل تلك
الصعوبه وتجويز ذلك الممتنع

قال اما معناه ان صناعه التحديد صعبه عندي ممتنعه لا على
الوجه الذي جرت به عاده الناس من اعتذارهم عن

تقصيرهم ثم اصنعا وتحملا لكن لان الامر في نفسه كذلك
وذلك لان الحدود انما تتم بالاجناس الحقيقيه والفصول الذاتيه
جميعها حتى لا تشذ منها واحد ولا يدخل معها غيرها من
العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد
نغلط فناخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب
وما فيه من فصول يزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا
الجسم بدل الحيوان في حد الانسان وذلك يكون لان الجنس
البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفي ولان البعيد
له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان والفرس
جنس قريب يجمعها اخص من الحيوان واعم من كل واحد
منهما وينفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان
عن غيرهما في ذاتيهما او معروف المعنى ولا اسم له وكذلك
فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذي النفس وايضا فان
الفصول قد يتساوى في عمومها وخصوصها فلا يتميز لنا
كالحساس والمتحرك بالاراده في الحيوان فانهما ذاتيان
متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس
متحرك بالاراده وكل متحرك بالاراده حساس فلا يدرى

كذلك فباي قانون يتهيأ لنا استخراجه وباي وجه يتحقق
انا اتينا على ساير الفصول التي هذه صفتها في الحدود وهذا
وايضا فمن لنا بذاتيه ما يعتقد ذاتيته وعرضيه ما يعتقد
عرضيته حتى لا يلحقنا اللازم مكان المقوم او يترك المقوم
اذ ينظر فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج
الحدود لكل محدود بل يمتنع والمعول في اعتبار الذاتي
والعرضي على ما قررته من مفهوميهما اولم تر اعتباره
متاتيا على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف
بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسما والاسماء
لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتي
واصناف مفهوماته وان التي منها داخله في الحدود اما في
حدود المسميات من حيث هي مسميات فمعلومه ومتوصل
اليها بطرق الاكتساب المتقدمه وكذلك التي بحسب
الهويه الموجوده التي اذا تصورت في الذهن حقيقتها
فحدها دل عليها باسم يكون للموجود بحسبه فقد تعلم
ايضا اذا تتبعت الهويات بطريق التحليل والتفصيل
عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا وبطريق التمييز

والفصل بين مختلفات الموجودات فان تعذر من ذلك شي
في بعض الاشيا فهو من قبيل المجهولات التي يستعسر
الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما
في وقت دون وقت وبحسب شخص دون شخص وكما يتعذر
ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى وبالعكس
ذلك بان يقال في الحدود اولى منه بان يقال في القياسات
والعلوم ٥ واما قوله ان الفصول قد يتساوى في مرتبة
العموم والخصوص فلا نعلم وهو اصعب ما اعتذر به فنقول
انه لا يخلو ان يكون جهلناها من حيث هي فصول مميزة او من
حيث هي صفات موجودة للموصوف فان كانت من حيث هي
صفات موجودة للموصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت
ان العارف يسمي ما عرف من حيث عرف ويحد ما سمي من حيث
سمي فالحد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب المعرفة
فالذي يسمي من حيث يعرف بتفسير الاسم بالحد الذي هو تفصيل
المعرفة والمجهول غير داخل في الحد الذي بحسبه سمي المسمى
وحد الحاد والجهل بالمجهول غير قادح في العلم بالمعلوم
من حيث علم فانا اذا عرفنا من شي ما كالثلج انه جسم ابيض

ثم جهلنا من امره هل هو وطن او ثلج لم يضر جهلنا بالجسمية
وقطنيته في معرفتنا الجسمية والبياضية فاذا سميناه
باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك الاسم كنا قد
وفينا الاسم شرحه والمعرفة بيانها من حيث عرفنا ما سمي
جهلناه كما جهلنا ما حتى نعلمه بعلم اخر وهكذا ان كان
للشي صفات عدة حتى علمنا بعضها وجهلنا البعض لم
يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم اذا استقصينا علم
المعلوم بما نعلم به وسمينا من حيث عرفنا وحددنا من حيث سمينا
وتفسير الاسما بالحدود هي من جملة تفسير اللغات وتعرف
معاني الالفاظ حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذي عناه
به المسمي والمسمي لا يعني ما لا يعرفه والسامع الذي ينقل
اليه ذلك اذا فهم المعنى او المعاني المقصودة بالاسم الذي
تضمنها في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه ممن سمعه منه حيث
عرف ما عناه وقصده بالاسم وتضمنه معناه واما من حيث
هي فصول مميزة فلا ينكر ان تجهل لان الانسان اذا عرف
الصفة للموصوف فقد عرف انه يتميز بها عن كل ما ليست له
والتمييز لازم للمعرفة بالعرض لزوما اوليا من حيث ان ما ليس له

ثنه
ذلك فليس هو الموصوف وكيف يتساوى الفصول في من
الخصوص والعموم لم تتساوى في الذاتية واللزوم فان
الصفات للموصوفات في التسمية لا يدخل ما لا يعينه
المسمى مع ما يعينه فلا ينفصل ما لا يعينه على ما يعينه ولا
ينقص عنه ولا يساويه فان المسمى اذا سمي الحساس لم يدخل
المتحرك بالارادة معه في المعنى والتسمية وان دخل معه في
اتصاف الموصوف به وسلب في ذلك مساواته له في العموم
والخصوص او لا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله
في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس فاما في الوجود
فيتضح في العلوم ان الصفات للموصوفات منها اصول
هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغيرها لازم
لها فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فالاصل منهما
هو الفصل كما قيل وان تساويا في كونهما اصلين حتى لا
يكون احدهما تابعا للاخر ولا ممتنعا كان الامر على ما
اوضحنا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني منها وعلى راي هذا
القايل بحسب تقرير الوجود فايهما قرر الوجود فهو الصورة
والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رايه بشيئين فان

لم

احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا فيما سلف
فالاخر لا مدخل له في ذلك وان لم يكف فالثاني هو
المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرر وجوده بفصل
الحساس فلا مدخل للمتحرك بالارادة في تقرير وجوده
وان لم يتقرر به فالمتحرك بالارادة هو المقرر والوجود
الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيئين بل من جهة
معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان بل
تقرير الوجود هكذا وليس على ما نجده في العلوم
عند الكلام في الصورة والهيولى ه وشرطه في
الذاتي يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذي بارتفاعه
يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول
من حيث هو موجود فيعتبر في الذاتية الوجود ويعتبر
نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العلل
الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعلول
لكنها علة للجملة الموجودة منها ومن الهيولى كالجزء
من الكل فان له اعني للجزء من الكل علية بهذا
المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف

لانه يتصورها بتصور الشي الذي هي صورته في الهيولى
وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفايه
لكنك اقترحت استاعد بهذه الزياده ٥ فكذلك
ما قاله من اشتباه الذاتي بالعرضي في الوجود والذهن
اما في الذهن فبحسب المعنى واما في الوجود فبحسب التابع
والمتبوع فان تعذرت علينا معرفه التابع والمتبوع
في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعينه المسمي ويتداوله الروايات
في اللغات فان كل عرضي لشي ومن جهه فقد يكون ذاتيا
له من جهه اخرى بحسب المعنى والتسميه كالكتابه لزيد
التي هي ذاتيه له من حيث هو كاتب وعرضيه من حيث هو
انسان وتعذره في الوجود من جهه معرفه السابق واللاحق
لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل
وقت ولا يقع فيه من التعذر اكثر ما يقع في جانب
القياسات والعلوم وليس اذا عز علينا القياس في اشيا
دون اشيا يكون ذلك قد صار ممتنعا مطلقا عن
القياس كذلك الحد يجوز ان يتعذر في اشيا دون اشيا
واوقات دون اوقات لم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا

في الحقيقه لان الحد اللفظي هو حكايه محصول الشي
عند الذهن وهو الذي بحسبه وضع الاسم وجعلت
له الوحده الذهنيه والمعنوي هو ذلك المحصول الذهني
وان المعاني الجنسيه والفصليه التي هي حقايق الهيولات
والصوريه في ذوات الهيولات والصور هي موجودات
كثيره لها ضرب من الاجتماع في الوجود ٥ وبالعرض
يقال للمجموع منها انه واحد وليس لها وحده حقيقيه كما
تظنه هذا القايل من ان الموجود الواحد يتقوم من
اشيا كثيره توامر كل واحد منها بالاخر فاذا كان
كذلك وجعل الانسان بعضها وحده وجمعا ذهنيا
وترك بعضها فلم يذكره ولم يدخله في تصوره لم يكن خاطيا
ولا غالطا مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيره
نباتيه وحيوانيه وناطقه ان كان كل واحد منها
موجوده قايمه بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع
الاخرى فليس للمجموع منها وحده الا بالعرض وعند التصور
كما سيحقق لمن احب التحقيق وان اوقع الذهن تلك الوحده
وانجمع على اثنين منها او ثلث اعني على البدن مع الحساسه

او علته معها ومع المباينه فليس هو في ذلك غالطا ولا له
فيه نوع جهل فلتصح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام
بنفسه والبعض الاخر قوامه به فذلك عنه عرض لا
يقوم الماهيه ولا يدخل في التحديد ونحن فقد بينا ان الذهن
اذا عني جوهرا مع عرض كان المجموع عنهما من معنيهما احدا لا
محاله فللذهن ايضا ان يعني من ذلك ما شا ويسميه ويحده
حسب ما عني واما ان كان كل منهما لا يقوم بنفسه بل
بالاخر ومع الاخر والكل انما يوجد واحدا حاصلا
بالاجتماع دون الاحاد المفرده وهو مما يذهب اليه في
الهيولات والصور وهو من اسباب استصعاب ما استصعب
في هذا الموضع فسنوضح القول فيه ونبين انه لا وجه له
ولو كان لقد كان لا يوجب في الحدود هذه الصعوبه
العظيمه على ما قيل ٥ وقد بقي في امر الحدود مباحث
تاتي في المناسبات بينها وبين البراهين وهي اكثر ما امعن
فيه المتقدمون في الكتب المنطقيه في كلامهم في
الحدود فلذلك تكلموا في الحدود بعد كلامهم في
البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا به

الا قليلا ومن استوفى فيه قولا فانما اورده في العلم
الكلي وبقي فيها شبهات نورد في فنون المجادلات
وانواع الانظار في المعلومات ٥

تمت المقاله الاولى
ولله الحمد والمنه

فصول هذه المقالة

فذلك يو فصلا

لله الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

المقالة الثانية

الفصل الاول في الاقاويل الجازمة

قد عرف اولا ما المعارف وما العلوم والفرق بينهما وان
العلوم تكون بالفاظ ومعان من لغة والاقاويل الجازمة
هي الالفاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لا من حيث
هي معاني نوقف واحد وان الصدق او الكذب يلزمها
بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق
والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان
الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم
هو حصول الحكم والمحكوم عليه في النفس فلكون المعلومات
لذلك يقال على صنفين اولا وثانيا اما اولا فعلى ما قد
يسمى علما وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما
ثانيا فعلى الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة
التي جرت العادة بتسميتها معلومات وان كان من المعلومات
اشيا لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انما هي كالاجناس
والانواع المتقدم ذكرها وان كانت انما تحصل

بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الموجود واجب
التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات
ما يتقدم على الموجودات وتكون اسبابا لها اعني
العلوم وهذه الحقيقة الاعتبار بسهولة من الوجود
والقضايا ايضا هي الاقاويل الجازمة وتسمى من حيث هي
اعلام من واحد لاخر اخبارات وقد قسمت القضايا الى
الحملية والشرطية والحملية منها هي التي يحكم بشي وتسمى
محمولا انه لشي يسمى موضوعا او انه ليس له حكما فصلا
والحكم بانه له يسمى ايجابا وبانه ليس له يسمى سلبا واما
الحمل فانه يقال على الايجاب بينهما بالحقيقة وعلى السلب
مجازا من حيث ان فيه تقديم حمل قبل حصول العلم رفعه
السلب في العلم فليس كل معنيين خطرا بالبال يلزم
عند الذهن ايجاب احدهما على الاخر او سلبه عنه بل انما
يكون ذلك في معان مخصوصة لمعاني مخصوصة يلزم
الحكم بالايجاب او السلب في العلم فيهما اما لذات المعنيين
واما لسبب يوجب ذلك فيهما والذي للمعنيين من حيث هما
معنيين على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم

فان اخرج العلم ذلك الحيوان الى الوجود بحكم به كان ايجابا
وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلبا فكان
اسم الحمل مقول على السلب من اجل ذلك الحيوان المتقدم عليه
فهو مقول عليه مجازا او على الايجاب بالحقيقه وكذلك
الموضوع والمحمول يقال على المقدر الموضوعيه والمحموليه
وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الاخر وصارا بالحقيقه
محمولا وموضوعا ه والموضوع ليس يتعين موضوعا
والمحمول محمولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الاخر
من حيث هما معنيان ذهنيان او من حاله تتعلق بتصورهما
اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عاده من تقدم الموضوع
جعل موضوعا وفي عاده من تقدم المحمول جعل محمولا
فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه
اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته
بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل
انسان او مقول على كل انسان بل ذلك ربما تعين باعتبارهما
وباسباب تتعلق بهما من حيث هما لا من حيث هما
متصوران كما سيقال في العلوم ان معاني الجواهر

توضع للاعراض كالانسان للبياض وان الجزئيات توضع للكليات
كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغي ان نتوقف
الذهن ها هنا حتى نقول في هذه الالفاظ المقوله ما معنى الحكم
بشي لشي وما معنى انه وما معنى شي حتى نطلب لكل لفظ
تعريفا فقد قيل فيه في قوانين التعريف والتعرف ان السابق
الى معرفه العارف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه
منها فليس كل لفظه تعرف باخرى على الاتصال فلم جرا
بل يعرف ما لم يعرف بما عرف ويختلف بحسب العارفين وما
يسبق الى معرفتهم ايضا ه ويقال من الحمليات معدوليه
وهي التي موضوعها او محمولها او هما اسم عرف بسلب
شي من الاسما الا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمه كذلك
غير محصله المعنى كقولنا لا انسان صامت او الفرس غير
ناطق او لا انسان غير ناطق ومقابلها من القضايا التي
محمولها وموضوعها انسان واسم وكلمه محصلان تقال
لها بسيطه فتنقسم القضايا الحمليه الى بسيطه ومعدوليه
وقد فرق بين المعدوليه وبين السالبه من القضايا وهي التي
لحكم بنفي المحمول عن الموضوع بان لا يعني المعدوليه

حرف السلب الذي هو لا وغير فيها جزءا من المحمول او الموضوع
والحكم بالاثبات والنفي يجمعهما ويدخل عليهما فيقول الفرس
غير انسان زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان
ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول
كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة
الاسم وهو حرف هو فيقولون الفرس هو غير انسان وزيد ليس
هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تاخر حرف
السلب عن الرابطة كان جزءا من المحمول وان تقدم عليها
كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمعدولة
التي محمولها غير محصل واما التي موضوعها غير محصل فلا
اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير
الانسان ضاحك او لا انسان ضاحك والقضية التي ترد
الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية
والتي لا يذكر فيها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف
السلب في السالبة منها لا تجعلها ثلاثية كما انه في الثلاثية
لا تجعلها رباعية اي لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات
والنفي في القضايا ان كان جزما حتما غير متوقف على

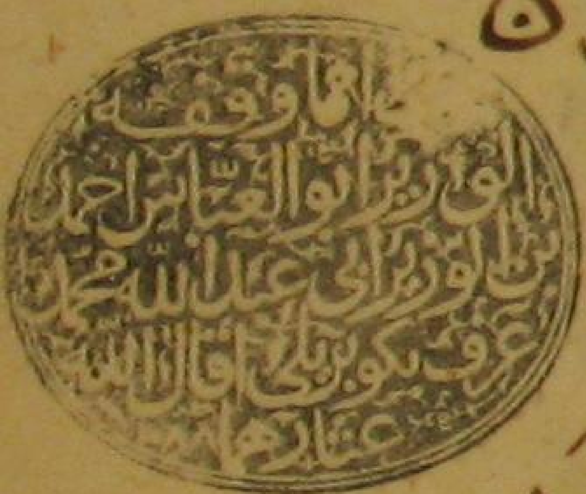
شرط كقولنا الشمس طالعة كان حمليا كما قيل وان كان
غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول او معلوم
اللزوم او العناد سميت القضية شرطية كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار
في هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول
هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا في اللزوم ويسمى
شرطية متصلة واما في العناد فمقابل ذلك في الحكم كقولنا
اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
وتسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون
معلومة الحكم بذاتها وفي ذاتها او يكون الحكم فيها متعلق
الحكم في غيرها فالمعلومة تكون الحكم فيها حمليا والتي
علمها متوقف على غيرها تكون على ضربين تعلق اللزوم
وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم بالملزوم والمعاند
فان علما جميعا كانا حمليين ايضا كقولنا الشمس طالعة
والنهار موجود او آ ب و ب ج فآ ج او الشمس طالعة والليل
غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيها حكم فان علم
اللزوم وجهل حال الملزوم او العناد وجهل حال المعاند

كان العلم الشرطي فان من يعلم انه ان كانت او لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجودا او ان كان ا ب و ج د
فا ج او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود او علم
ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء الاول من الشرطية
المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة
والجزء الثاني يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف
المضاف الى القضية الاولى وهو ان ونظايره يسمى
حرف الشرط والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار
موجود يسمى حرف الجزاء والاعتبار في الايجاب والسلب
اللذين في القضية الشرطية غير الاعتبار الذي في
اجزايها بل انما هو فيما اوجبه الحكم فيهما وهو اللزوم
والعناد والحكم باللزوم في المتصلة يسمى ايجابا
ولو كان بين سالبتين كقولنا ان كان كذا ليس
كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها
يسمى سلبا ولو كان بين موجبتين كقولنا
ليس ان كان كذا كذا فكذا كذا

والحكم بالعناد في المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا اما ان
يكون كذا واما ان يكون كذا وبرفعه يسمى سلبا
كقولنا ليس اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا
وقد يجعل الايجاب في الشرطي هو اللزوم والموجبة
هي المتصلة والسلب هو العناد في المنفصلة والسالبة هي
المنفصلة وليس كذلك لان التي ليس اما ان يكون لازما
ككون هذا حيوانا لكونه انسانا واما ان يكون معاندا
ككونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم في المتصل
باللزوم وفي المنفصل بالعناد مناقضة اللزوم بالعناد
والعناد باللزوم لان النقيضين لا ثالث لهما وها هنا ثالث
كحال كونه انسانا عن كونه ابيض او اسمر او اسود ه
وقد فرق بين الحملية والشرطية من القضايا بان قيل ان الحملية
من القضايا البسيطة باعتبارها اذ نسبت الى الشرطية
وفي الشرطية تركيب لان اجزاء القضية الشرطية قضايا
حمليات فصارت قضية واحدة من اجل الحكم بل الحكم
بهما لكانتا قضيتين فان حذف الشرط والجزاء او اسقطا
من قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقيلا

كلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة قضيه والاخرى
قضيه اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واما الحمليه
فانها اذا حللت الى جزيها اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن
في احدهما موضع صدق ولا كذب وان كانت اشيا
فوق واحد فان الموضوع والمحمول في القضايا الحمليه قد
يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين
او مركبين غير ملحوظي الاجزا كقولنا الانسان حيوان وقد
يكون كل منهما الفاظا فوق واحد قد صار لها اتحاد حصل
به منهما موضوع واحد او محمول واحد ومعناها واحد ملحوظ
الاجزا كقولنا الحيوان الناطق المايت وهو الموضوع جسم
ذو نفس حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزا القول
الدال على معنى الموضوع والقول الدال على معنى المحمول موضع
صدق ولا كذب على الصيغه التي بها حملت ووضعت
فليست قضايا في الحمليه لا تكون في القضيه قضايا
بالفعل وفي الشرطيه تكون واقول انها من جهه الحكم
قضيه واحده لا تركيب فيها لان القضيه انما تكون قضيه
من جهه الحكم لا غير فاذا المركب في حكمها تركيب

فلا تركيب فيها ولا يبعد ان يوجد في الحملي ايضا تركيب مثل هذا
فان من قال قد علمت ان الانسان حيوان فقد قال قضيه واحده
فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان وهما قوله
قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتاول فيقال ان
الحمليه تكون ابسط من الشرطيه لان الشرطيه تركيبت
من قضايا لا محاله والحمليه فقد لا تركب من قضايا ولم يقل
وليس في الامعان في امثال هذا كثير فايده خصوصا لمن
يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعلها تجرى
في رياضات الاذهان وتعويدها التدقيق في الاستنباط



الفصل الثاني في المحصورات
والمهملات والمخصوصات من القضايا

ومن القضايا الحمليه ما يكون موضوعها جزئيا اي شخصا
واحدا معينا كقولنا زيد وقد سميت مخصوصه ومنها ما
يكون موضوعها كليا وحينئذ اما ان يكون قد بين ان
الحكم بالمحمول على كله او بعضه اما الذي على كله فمثل قولنا
كل كذا كذا ويسمى القضيه التي هي كذلك كليه اي
كليه الحكم واما الذي على بعضه فكقولنا بعض كذا

كذا وتسمى القضيه التي هي كذلك جزئيه اي جزئيه الحكم
لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وان كان الموضوع
في نفسه كليا ولفظتا كل وبعض المخصصتان للحكم
في الموضوع يسمى كل منهما سورا وما لم يذكر فيه السور
من القضايا يسمى مهمله كقولنا كذا كذا من غير ان
نقول كل كذا او بعض كذا والسور في الحكم انما يعتبر
اثباته ونفيه للموضوع وعنه لا للمحمول لان الكليه والعموم
بالفعل للمحمول انما تكون من جهه موضوعاته الكثيره ونسبته
اليها من حيث هي كثيره واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما
تحمل بنفس طبيعته لا بنسبته ولا من حيث هو منسوب الى
كثيره فلا كليه للمحمول قبل حمله حتى يعتبر في حمله بل هي
عارضه له في حمله من حيث حمل على شي وعلى غيره
لا في حمله على شي واحد من حيث هو ذلك الواحد واما ما
يقال من ان سور المحمول قد يعتبر وان كان مجانبا للعاده
مثل قولنا الضحاك هو كل انسان فانما ذلك الحمل للموضوع
ايضا وزياده اعتبار وذلك لان محصوله في الذهن هو كما
حصل من قولنا كل انسان ضحاك دون غيره او كقولنا

بلغ مقابله

انما الضحاك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان
هو كل ضحاك فان معناه ان الموصوف بالانسان هو الذي
يحمل عليه الضحاك دون غيره وامثال هذه الاشيا في دلالات
الالفاظ كثيره لمن يتفقدها وبذ امثالها ومن قبلها يقع
اغلاط كثيره في كثير من المهملات وفي ضمن القضايا الشرطيه
قضايا حمليه كما قيل وتكون القضيتان الحمليتان اللتان
في القضيه الشرطيه موجبتين وهي موجبه كقولنا ان كانت
الشمس طالعه فالنهار موجود وتكونان موجبتين وهي سالبه
كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعه فالليل موجود وقد
تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في
القضيه الشرطيه هو سلب حمليتها وايجابها ولذلك قد
تكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في
حمليتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهه دوام الحكم ولا دوامه
انما ذكر فيه الدوام فهو كلي وكالكلي وما لم يذكر فيه
فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزوي وما لم يذكر
فهو مهمل اما المحصور حصرا كليا فهو كقولنا كلما
كان كذا كان كذا واما الحصر الجزوي فكقولنا قد

يكون اذا كان كذا كان كذا واما في السلب فكقولنا
ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب
الكلي وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا وهو
الحصر السالب الجزئي وليس اذا كان كذا كان كذا
وهو السلب المهمل هذا في المتصل واما في المنفصل فالايجاب
الكلي هو ان يقال دايما اما ان يكون كذا واما ان يكون
كذا والجزئي قد يكون اما كذا واما كذا والمهمل
اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلي
ليس البتة اما كذا واما كذا والجزئي قد لا يكون اما
كذا واما كذا والمهمل ليس اما ان يكون كذا واما ان
يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه المعاني التي
تسمى جهات منها بالاسوار فانهم قد قرروا في الحمليات
ان الجهات هي حالة الدوام واللادوام للحكم وجعلوا الدوام
هاهنا سورا واخلوا هذه عما يجري مجرى الجهة فلو جعلت
هذه جهات وتركت بلا اسوار لقد كان كذلك ايضا
والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس
طالعة نظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والتالي

وكذا الا ان بعض قولنا اذا كان كذا كان كذا

ثامنة

والنهار موجود نظير المحمول في تلك وهو كقولنا

وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع
في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور هاهنا حصر للمقدم
في الحكم بلزوم التالي له وكما كان السور هناك ليس ما
يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع اهو كله ام بعضه
كذلك هاهنا يجب ان يكون السور مبينا لما يلتزم التالي
من المقدم اكله ام بعضه لكن عموم التالي هاهنا للمقدم
انما هو عموم لزومه لجميع المقدم كما كان عموم المحمول
لموضوعه هو الحكم به عليه باسره والمقدم هاهنا
ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان
هذا انسان ولا محموله كقولنا انسان من ذلك ولا مجموعهما
من حيث هو مجموع فانه اذا اجتمع منهما في هذا الجمع معنى واحد
الا في صورة القضية التي هي الحكم والحكم بان هذا انسان
يلزمه الحكم بانه حيوان فاذا اردنا في ذلك العموم وكلية
اللزوم لم يكن الا لزوم ذلك الحكم لكل ذلك الحكم
وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكثر الا بالاحوال والازمان
فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا
انسانا فهو حيوان وهو نظير ما قيل كلما كان هذا

كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون في اللزوم
الجزئي وليس البتة في رفع اللزوم بالكلية وقد لا يكون
في السلب الجزئي لكن جدوى الحصر هاهنا قليلة فإن
الحكم هاهنا إنما هو بلزوم التالي المقدم ولا لزومه وإذا
كان كذلك فاللازم منه لازم في كل وقت وحال وما
لا يلزم في كل وقت وحال فليس بلازم لما قيل إنه لازم له
نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال فإن قولنا
قد يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان لا يكون فيه
لزوم ولا يستعمل من قبله حكم وإنما يلزم الحكم بحسب
قرينة وحال وهو إذا كان هذا حيوانا ناطقا ولا فرق بين
قولنا إذا كان وكلما كان ومتى كان وأما قد يكون
وقد لا يكون فلا يستعملان وإذا استعملا فهما من
الجهات لا محالة وفي موضع يمكن أن يكون ويمكن أن
لا يكون إذا كان هذا حيوانا فهو إنسان ه وأما قولنا في
السلب الكلي ليس البتة إذا كان كذا كان كذا فهو
فهو في معنى القضية المنفصلة القائلة إما أن يكون كذا
وإما أن يكون كذا وخالفا الأولى الثانية في أن الأولى

تمنع اللزوم والمعية في الوجود وتجوز معها أن لا يكونا
جميعا معا والثانية مع رفع اللزوم تثبت أحدهما لا محالة
مثال الأولى ليس البتة إذا كان هذا الإنسان قائما فهو قاعد
فإنه تمنع المعية ولا تمنع رفعهما معا حيث لا يكون قائما
ولا قاعدا كالمضطجع ومثال الثانية إما أن يكون هذا
العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يمكن أن يكون هما
جميعا ولا يمكن أن يكون ولا واحد منهما حتى لا يكون لا
زوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتصل أكثر من سلب
الاتصال المذكور كقولنا ليس إذا كان ا د ليس كلما كان
فكان الإيجاب في المتصل قال يلزم وهذا قال لا يلزم وفي المنفصل
قال يعاند وليس وجه رابع فقوله ليس البتة إذا كان
كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا سلب
الاتصال وإن كان السلب في ضمن العناد فإن الضد
والمعاند غير وليس هو فالذي قال بهذه الأسرار في الشرطيات
قد دون في نظره كما أتى عليه القول ولم يجرد كما ينبغي
إليه البحث والتحقيق فرجع القول إلى ما في التعاليم القديمة
ولم يزد عليه إلا بأن الانفصال ليس هو سلب الاتصال

ولا الانفصال سلبه بل يسلبهما غيرهما لكن بالبيان الذي
اوضح في هذا القول لا بالرد المطلق ٥

الفصل الثالث

في جهات القضايا

يقال ممكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه
ممكن ولا يمتنع ان يكون عليه وذلك اما في الوجود واما
في الذهن والذي بحسب الوجود اما على الاطلاق واما بحسب
وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف لمقتضى
ذاته ولا يمتنع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل
انما يعتبر كونه كذلك متى كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن
بسبب مانع او بعدم ذلك السبب الموجب مثاله الهوا اذا قيل
يمكن ان يكون باردًا وغير بارد فانه لا يكون باردًا
بذاته ولا يمتنع عنه البرد بذاته وانما يكون باردًا بورود
الثلج والما ولا يكون باردًا الا بحر الشمس مع برودته او لعدم
برد الثلج والما الموجب لبرده فالبرد له ممكن على الاطلاق
بهذا الاعتبار ٥ والذي بحسب وقت ما هو الذي لا يكون في
وقت ما يقال انه ممكن تلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك

بسبب موجب او لا يكون بسبب مانع او بعدم السبب
الموجب كالخشب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون مستنيرًا
وهو الوقت الذي ليس هو فيه مستنيرًا وفيما بعده يكون
مستنيرًا ان كان بسبب هو مجاورة النار ولا يكون ان لم
يكن بسبب مانع او بعدم مجاورة النار ويقال من هذا
اكثري لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه
كالصحو في الجو واقلي لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب
لا كونه كالمطر في الصيف ومتساوي ومتقارب لما
يتساوى فيه ذلك ويتقارب كالمطر والصحو في الشتا وفي
البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الاقسام فكونه لا
يكون دائمًا وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون
ذاته لا تقتضي تلك الحال التي لاجلها نسب اليه الامكان ولا
تمنعها وانما يكون له اذا كانت بموجب هو غيره ولا يكون اذا لم
يكن لمانع او لعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائمًا
او لم يكن كونها او لا كونها له لمقتضى ذاته فهذا هو
اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان
الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحض او الجهل الصرف

اذا لم يمنعها

او الظن الغالب فالمجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا
وان لا يكون كذا جائز ومحتمل وذلك ان الصفه اما ان تكون
معلومه الوجود للموصوف عند الذهن بمجرد النظر فيهما
ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كالقول
بان الكل اعظم من جزءه فيكون ذلك علما حاصلا اوليا
ويسمى حكما ضروريا ولا يكون فيه موضع امكان ولا
جواز ولا احتمال بنظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل
ان يكون الكل اعظم من جزءه واما ان تكون الصفه
معلومه السلب عن الموصوف بمجرد النظر فيهما ولا يحتاج
في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كالقول
بان ليس الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علما حاصلا
اوليا ويسمى حكما ممتنعا ولا يكون فيه موضع امكان
والجواز ولا احتمال بنظر ايضا فانه لا يقال انه يمكن او يجوز
او يحتمل ان يكون الجزء اعظم من كله وكل ما هو على
غير هاتين الصفتين اعني كل ما ليس باولي العلم من الايجاب
والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له
امكان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد

النظر فيه مجهولا حتى اذا احضر السبب الموجب للعلم اخرج
ذلك الامكان الى الضروره او الى الامتناع وقد لا يحضر
السبب الموجب للعلم اليقيني بل سبب مرجح ويوجب الظن الضعيف
او القوي او لا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيرته
فيكون نظير الامكان الوجودي في اكثريته واقليته
وتساويه ويقال له كذلك ايضا وهذا الامكان
اعني الذي بالاعتبار الذهني هو الذي يسمى بالامكان
العامي اذا قيل مطلقا فاما ان قيل ممكن ان يكون دخل فيه
الضروري ولم يكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع
وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معا عم الممكن والضروري
والممتنع لانه يقال على ممكن وضروري وممتنع قبل العلم
المحقق الذي يكون بالسبب لا لان العامه تقوله فان اشتقاقه
من العموم لا من العامه كما ظن قوم وهو نظير الامكان
الوجودي من حيث ان الضروره والامتناع انما وجبهما
فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما في ذلك سبب
وربما قيل ممكن ليس بممتنع وادخل الضروري الاولي تحته لا ٢
وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضروري ما عرف هذا

والامر الا يكون ابدا محمولا حتى يقال عليه هذا الامكان
الذي حقيقته الجهل بطرفي النقيض واما الموجب واما
السالب وكذلك يقال ضروري لما هو على الوصف الذي
بحسبه قيل انه ضروري ولا بد من كونه عليه وذلك في
الوجود والذهن ايضا والذي في الوجود اما مطلق واما
بشرط والمطلق فهو الذي يكون على ذلك الوصف بمقتضى
ذاته لا ينطوي شيا يوجبه ولا يرتفع بسبب كالحيوان
للانسان والزوجية للاثنين والذي بشرط فهو باعتبار
ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط الموجب
ضروريا وذلك الشرط سبب لا محاله فهو اما دائم الوجود
غير متغير الايجاب والسببية ولا مانع يمنع كونه ولا يرتفع
عنه بسبب من الاسباب فهو له دايما ما دام موجودا مثل
كون السما موجوده واما دائم الوجود متغير الايجاب
والسببية ولا مانع يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب
فلا يدوم له ما دام موجودا ولكنه ضروره بسببه يكون
لا محاله وقت ما يوجبه السبب الموجب له ولا مانع يمنع
كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل

الشروق والغروب للكواكب الذي هو لها بسبب ضروري
متغير الايجاب وهو الحركه الدوريه ولذلك لا يدوم
لها ما دامت موجوده لكنه بحسب ضرورة السبب يكون
لها لا محاله في وقت ما يوجبه لها اعني وقت ما تنتهي بها
الحركه الى الافق ولا مانع يمنع شروقها او غروبها حينيذ
ولا يرتفع ذلك عنها بسبب وهذا الضروري الموقت يقال
له ممكن ايضا بالامكان المطلق من حيث ان ذات
الموصوف به لا يقتضيه ولا يمنعه واذا كان الوصف
يكونه لسبب واذا لم يكن فلمانع او لعدم ذلك السبب
او عدم سببيته ويقال له ممكن بالامكان الموقت ايضا بحسب
الوقت الذي لا يكون فيه كذلك وضروري في الوقت
الذي يكون فيه ويقال له ممكن دون تعيين الوقت او دون
السبب او دون ايجابه وضروري باعتباره مع السبب حين
ايجابه ويقال الضروري ايضا لكل ما وجد وحصل حين وجد
وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري لانه حصل
على الوصف الذي قيل بحسبه انه ضروري في وقت وجوده
وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك

وعلى ما سيتضح في العلوم ان كل ما يوجد بعد ما لم يكن
فان ايجاب وجوده راجع الى سبب ضروري الوجود وان
كان تجدد الايجاب منتظرته وفي وقت ايجابه وايجاده
لما يوجده انما يوجده بان لا يكون مانع يمنع كونه على ذلك
ولا شيء يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضروري
باعتبار الوجود ٥ واما باعتبار الاذهان فقد قيل في
باب الامكان الذهني ان فيه ايضا مطلق الضرورة وهو
الذي المحمول فيه معلوم الوجود للموضوع باعتبارها فقط
وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى
زايد عليها والضرورة فيه مشروطة موقته بحصول
ذلك السبب والمعنى الزايد ٥ وكذلك الامكان ممتنع لما
ليس على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممتنع ولا بد من
ان لا يكون عليه وذلك في الوجود والذهن ايضا والذي
في الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذي
كونه ليس على ذلك الوصف مقتضى ذاته ولا ينتظر سببا
لاجله لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون لعدمه كالبرده
للنار والفرديه للاثنين والذي بشرط فهو باعتبار ذاته

دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا
على ما قيل في الضروري وذلك الشرط اما وجود سبب
مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود
والرفع غير متغير الاقتضا ولا موجب يوجب ما اقتضى رفعه
فهو ممتنع دايما ما دام موجودا مثل فرض السما ساكنة
فانه فرض دائم الامتناع ما دامت السما موجوده لاجل
دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية
المحركة للسما التي هي دايمة الايجاب للحركة والرفع
للسكون غير متغيرة الاقتضا وليس في الوجود سبب
يقتضي يوجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون
واما دائم الوجود متغير السببية والرفع فلا بد من ذلك
الامتناع ما دام موجودا لكنه لضرورة السبب يرتفع
لا محالة دون وقت وجود رفعه عن السبب ولا موجب
يوجبه في ذلك الوقت الذي يرتفع عنه مثل شروق
الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يمتنع فيها شروقها
واخرى يمتنع فيها غروبها بسبب ضروري متغير الايجاب
وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع ما دامت

او يطلع من الارض فلا تغرب وذلك الوقت

موجوده لكنه بحسب ضروره السبب ممتنع لا محاله وقتا ما
يوجب امتناعه اعني وقت ما يكون تحت الارض ولا اشرق
في ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها
حينئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالامكان
المطلق كما قيل في الضروري من حيث ان ذات المحكوم
عليه لا يقتضي ذلك الحكم ولا يمنعه واذا كان كونه
لسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع
بهذه الصفه اعني بالامتناع الموقت ممكن ايضا بالامكان
الموقت في الوقت الذي هو فيه ممتنع من حيث انه فيما بعده
يكون موجودا وحقيقه ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
ممكن ولا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا
لان الاول كان الوقت فيه وقتا للقول والحكم بالامكان
والثاني كان الوقت فيه وقتا للمحكوم به ٥ فاذا
جعل الوقت وقت الامكان كان صدقا اذ يكون
الامكان في ذلك الوقت حاصلا والمحكوم به مرفوعا
ممتنعا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس
انها يمكن ان تطلع فقد صدق اذ يكون الوقت وقت

حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم به واذا
قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد
كذب اذ يكون وقت قوله وحكمه بالامكان هو
وقت الحصول ووقت الحصول تبطل فيه الامكان
وتحصل الضروره كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها
يمكن ان تطلع في هذا الوقت فكذبه اظهر فالممتنع
الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان الوقتي
ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه
والامكان بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده
فان الممكن في وقت وجوده يصدق عليه انه ضروري
الكون كما قيل وكذلك هو في وقت عدمه يصدق
انه ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما الوجود
ففي وقت عدمه باعتبار وقت وجوده اذا كان مستقبلا
واما العدم ففي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت
غروبها انها يمكن ان تطلع اي يصدق القول بالامكان
في ذلك الوقت لا ان الطلوع يكون في ذلك الوقت وذلك

في وقت طلوعها انها ممكن ان تغرب ويقال ايضا لهذا
الممتنع المشروط انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار
ممتنعا وممتنع باعتباره مع ذلك الشرط ووقت اقتضايه
لامتناعه ويقال ايضا لكل ما ليس حين هو ليس من دايم
العدم وغير دايمه لانه ليس يدل على ذلك الا الوصف الذي
قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن بد من ان لا يكون عليه
ربما يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان لحاق عدمه
راجع الى سبب ضروري الوجود متجددا لا لحاق متقدمه
وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع بارتفاع لحاقه انما يرتفع
ما كان اوجبه بان لا يكون موجب غيره يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود ٥ واما
باعتبار الاذهان فقد قيل في باب الامكان الذهني
وفيه ايضا مطلق الامتناع وهو الذي المحمول فيه معلوم
السلب عن الموضوع باعتبارهما كفرض الجزء اعظم
من كله وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما
لسبب ومعنى زايد عليهما والامتناع مشروط مرة

ممتنع

بحصول ذلك السبب والمعنى الزايد وبالجملة فكل صفة
وشرط كان لا لحاقه ضروري فانه بعينه شرط الامتناع
سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة وشرط كان لسلب
ضروري فانه بعينه شرط لامتناع لحاقه فان ما
بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والممتنع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليم نقل
الحكم من احدهما الى الاخر على هذه الصفة وكرر
في الممتنع للتفهيم ٥

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي عناه ارسطوطاليس في تسمية ما سماه بالمواد
والجهات من هذه الاحوال فانه اراد بالمواد الاحوال
الوجودية منها وما للاشيا في انفسها وبالجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة
على ما فصل في الفصل السالف فيكون الممكن الذي هو جهة
ممكنا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشيا تكون ضرورية
في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق

عليها والضروري الذي هو جهة عامة ايضا الا انه حكم يصدق
على ضروري وممكن فاذا حكم بان الانسان يمكن ان يكون
كاتبا لحكمنا ضروريا اي حكما يقينيا محققا واما اذا قيل
ان الانسان حيوان بالضرورة وعني بذلك انه حيوان ولم
يكن بد من كونه حيوانا او هو ذا ما الحيوان وجعل ذلك
من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد بالجهة ما قيل من ان العلم
بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضروريا او
ممكنا وجعل من حيث هو حال الامر في نفسه مادة
فهو شيء من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد
كان لا يقتصر على هذا المعنى فحسب بل كان جميع الموجودات
واحوالها ايضا يستحق ان يكون لها من حيث هي موجودة
اسماء ومن حيث هي معلومة اسماء اخر وليس كذلك بل
كما قيل ان الاسامي انما هي اولا للمعلومات ومن اجلها وثانيا
للموجودات وليس لما قاله ارسطو في الجهة والمادة وجه
مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم
ذلك ولم يعتبر هذا الاعتبار فان هذا وجه مهم في نفسه
لا لاجل تاويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون

ارسطو اخترع هذيانا لم يدعه اليه داع وترك مهما من كبار
المهمات وهو مما جرى على السنة الناس وفي عرفهم في موضعه
ويقال ايضا جهة لقضية حال اخرى غير هذه التي ذكرت
وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها
امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل ثبت فيها مطلقا
وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول الموضوع ولم
يبين هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي بوجه ما ذات
جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول الموضوع حكما
جازما لا ظنا وتجويزا كما في الجهة الممكنة ونسبتها
الى الجهة الضرورية نسبة الاهمال الى الاسوار الجزئية
والكلية فكما ان في الاهمال يحكم على الموضوع
لا محالة بالمحمول ولم يبين في الحكم اهو لكله ام لبعضه
وهو لا محالة لبعضه ويشك هل هو لكله ام لا كذلك
هذه يحكم فيها بوجود المحمول للموضوع حكما جازما
ضروريا لا تجويزيا امكانيا وقتا ما لا محالة ويشك هل هو
دائم ام لا وبالحقيقة فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظا
لا تصورا او اعتقادا كما كانت الثانية من القضايا

تفاضلوا من الجزء الدال على النسبه وهي في التصور غير خاليه
عن النسبه لا محاله والا لما كانت قضيه فانه لا يكون قضيه
عند الذهن ما لم يوقع نسبه بين المحمول فيها والموضوع فلا
قضيه ثنائيه في الاذهان كذلك لا قضيه مطلقه في الاذهان
فان القضايا بالاسر اعني الاذهان من الامكان الذي هو جهه
الا الى الضروره والامتناع فنسبتها الى ذوات الجهه من
القضايا بهذا الوجه نسبه الثنائيه الى الثلاثيات ونسبتها
الى المواد وبذلك الوجه نسبه المهمله الى المسورات اعني
وجه اعتبارها ضروريه غير معلومه الدوام واللادوام
فيكون لا محاله في وقت ونشك انها في كل وقت ام لا لاجل ان
المهمله نحكم انها لا محاله في البعض ونشك انها في الكل
هذا اذا صنفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور
واما على ترتيب اخر فانه قد قيل ان الضروري في المواد هو الدائم
اما في الايجاب ويسمى واجبا واما في السلب ويسمى ممتنعا كل
ذلك في الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا في الحكم
والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما
والمعدوم عنه دائما ماده الضروره وينقسم الى الوجوب

والامتناع و الذي لا يدوم وجوده للموضوع ولا عدمه
ماده الامكان ونظير ذلك في الاذهان الحكم بايجاب
المحمول للموضوع دائما جهه الوجوب وبسلبه عنه دائما
جهه الامتناع وبايجابه وسلبه لا دائما جهه الامكان
وجعل المطلق الذي حكم فيه بوجود محمول الموضوع ولم
يذكر دوامه ولا دوامه فكانت نسبه المطلق بهذا
الاعتبار الى ذوات الجهه من القضايا نسبه المهمل الى
ذوات الاسوار ايضا والقضايا لا تخرج عن احد هذه الجهات
الاربع التي هي الامكان والاطلاق والضروره والامتناع
فان القائل اما ان يقول ويجزم في حكمه واما ان لا يجزم
بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذي يحكم ويجزم فاما ان
يحكم بالضروره المطلقه كما يقول الانسان بالضروره
حيوان او الموقته كقوله الشمس تكسف بالضروره
في وقت كذا او ضروره مطلقه لا يعين فيها دواما
ولا توقيتا والذي يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجويزا
مطلقا او موقتا اما المطلق فكمن يقول ممكن ان يكون
زيد كاتبا واما الموقت فكقوله ممكن ان يكتب زيد غدا

واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترن به ذكر امكان
ولا ضرورة كمن يقول الانسان حيوان او زيد كاتب
او يكتب وظاهر الاعتبار يبين ان كل قول يصدق
بشرط فانه صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا
مقابله بامكان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول
المطلق عند ما يصدق بشرط الامكان فان القول المطلق
فيه حكم جازم والذي بشرط الامكان لم يجزم فيه الحكم
فانه ليس اذا صدق القول بان زيداً يمكن ان يكون كاتبا
يصدق القول بان زيداً كاتب لان شرط ممكن ان يكون
في ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم
بالكون او اللاكون فشرط الامكان اطلاق بالقياس
الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطلق ولا
ينعكس والمطلق يصدق على ما تحته ولا ينعكس ولعلم ايضا
ان الموضوع الذي حمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك
الموضوع ايضا موضوع حمل عليه او يكون موضوعاً اخيراً
لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع حمل عليه فانما
يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة

هو موضوعه لا هو وانما يوضع موضوعه معنوناً معرفاً به
كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما فقيل الابيض كذا
فان الابيض عنوان للموضوع لا نفس الموضوع والموضوع
الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع
الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لا موضوع له الذي لم
يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع
لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال
عليه دلالة اولى فالقضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفاً
ومعنوناً بالمعنى من المعاني فاما ان يكون مما يوصف به دائما
كما يقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وصفت في هذا
الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها
وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت
به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا او
النائم كذا فان ذلك مما يوصف به اشياء لا يدوم لها فليس كل
متحرك متحركا دائما ولا كل نائم نائما دائما فاذا وضعنا موضوعا
معنونا بالمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا
عليه محمولا او سلبنا عنه محمولا لا بضرورة مطلقة او موقتة

فاما ان يكون المفهوم من حكمنا انه له بشرط المعنى الذي
عنون به اما دائما ما دام له كما يقول ان كل متعفن الاخلاط
محموم بالضرورة اي ما دام متعفن الاخلاط وليس هذا
الحكم بلازم له قبل ذلك الوقت اعني قبل تعفن اخلاطه ولا
بعده واما في وقت من اوقات كونه له لا محالة كما يقول
ان المنخسف منخسف بالضرورة وليس ذلك ما دام منخسفا بل
في بعض زمان انخسافه واما في وقت كونه له وقبله وبعده
كما يقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام
متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به
او قبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد
كائن فلنتامل فلنعلم اي هذه يقال مجازا واي يقال حقيقة
ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة منصوص
عليه في اللغة فنقول ان الذي يدل عليه نص اللغة من ذلك
انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع لحسبه
لا قبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع
معه او في بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا
وليس في ضمنه انه ما دام كذا اي موصوفا بعنوانه هو كذا

اي موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف
بعنوانه وما عدا ذلك فمجاز واتفاق في نفس الامور غير
مقصود في اللغة فان القائل كل متحرك جسم ليس المفهوم ان
بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم
ذلك اذ علم ولزم اذ لزم من نفس الامور لا من دلالة اللفظ
ولما قبل وبعد فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى
فقد كان كائنا وهو مستنكر في اللغة واتكال على فهم الانسان
بعلمه الذي ليس في دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد
اي سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات
اتفقت في الايجاب ولم تتفق نظايرها في السلب او اتفقت اقل
من ذلك وفي لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال
في السلب انه لا واحد من الناس بمتنفس لان لكل واحد منهم
وقتا لا يتنفس فيه وان قيل لم يكن مصروفا ولا مقبولا بل انما
قيل كل انسان لا يتنفس ولا ينتقل ولا يتصرف حتى يكون المفهوم
منه قد لا يتنفس وقتا ما ويكون صورته صورة الايجاب
المعدول واذا قيل لا شيء من الاسود ابيض فانما معناه ما
دام اسود او النايم ليس بمتيقظ ما دام نايما وقد وقع لعموم

من ذلك الخلط في احكامهم في القضايا المطلقه ومخالفه
لارسطوطاليس في اشيا منها سنذكر في موضعها فاذا
تاملت ما قيل هاهنا خلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما
صعب عليهم ومناقضه ما جده من الاقوال التي تخالف ما قيل
هاهنا في المواد والجهات تقدر عليه من جاد فهمه وتامله
لما قلناه فيها وما قاله من جا قبله ٥

الفصل الخامس في اشتراك القضايا
وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

القضايا تشتركان اما في الموضوع واما في المحمول واما فيهما
وكذلك في السور والجهه وقد تتباين في كل ذلك او في
بعضه والقضيتان المشتركتان في المحمول والموضوع قد
تتقابلان بان تكون احدهما موجبه والاخرى سالبه وهذا
السلب فقد يكون في احداهما الجميع ما اثبت في الاخرى من
محمول وجهه وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من
ذلك هو ان يكون تقابلها بحيث لا تجتمعان على صدق ولا
على كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احداهما
كذب الاخرى ومن كذب احداهما صدق الاخرى وذلك

يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتصارهما من الاختلاف
على كون حرف السلب في احداهما دون الاخرى حتى لا يذكر
في احداهما ما لا يذكر في الاخرى سوى حرف السلب فلو
قد قيل في احداهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك
مثاله كل ا ب بالضروره ليس كل ا ب بالضروره فهذا
مطلق التناقض فيهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر
فيهما جهه من ضروره ولا امكان لا يعتبر فيهما سوى
ذلك اعني سوى المخالفه بحرف السلب فقط فيكون كل
ما قيل او عني في احداهما من موضوع ومحمول وشرط اي
شرط كان من مكان وزمان واضافه وجزء وكل وقوه
او فعل قيل او عني في الاخرى بعينه لم يزد الا بزياده حرف
السلب فقط فيكون ان قيل مثلا في الموجبه زيد قيل في
في السالبه من بدا اي ذلك بعينه وان قيل يتحرك قيل في
السالبه يتحرك ايضا بتلك المعنى فان كان عنى في تلك
حركه مكانيه عني في هذه مكانيه ايضا لا وضعيه
ولا استحاليه ولا غير ذلك واذا كان في تلك في زمان كان
في هذه في ذلك الزمان لا في غيره فلا انفال في تلك زيد يتحرك

واما حصل ذلك كان الكص عن الطليين

اليوم وفي هذه زيد ليس يتحرك غدا وكذلك المكان
ولا يقال في هذه يتحرك على الارض وفي هذه ليس يتحرك
على الفلك وكذلك في الاضافه حتى اذا قيل في هذه
صديق لزيد لا يقال في تلك ليس بصديق لعمرو ولا لزيد اخر
بل لذلك بعينه وكذلك القوه والفعل ولا يقال في هذه
كاتب اي بالقوه وفي هذه ليس بكاتب اي بالفعل وكذلك
الجزء والكل ولا يقال في هذه طويل ويعني اليد وفي هذه
ليس طويلا ويعني الرجل فاي واحد من هذه لم يعتبر
لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصادق او التكاذب
فانه يصدق القول بان زيدا يتحرك وزيدا ليس يتحرك
اذا كان زيدا اخذ في حركه اخرى او في غير ذلك
الزمان او في غير ذلك المكان وانه صديق وليس بصديق
اي صديق زيد ليس صديق عمرو وانه كاتب وليس بكاتب
اي بالقوه وليس بالفعل وانه طويل وليس بطويل اي طويل
اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان معا كما لا
يكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد
وهو صديق عمرو ولا يتحرك على الارض ويتحرك على الفلك

واما اذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق احدهما وكذب
الاخرى حتى لا يلزم لا محاله من صدق الموجبه بعينه كذب
السالبه ومن صدق السالبه بعينه كذب الموجبه اي من
حال صدقها لا من اجل الاشيا المعينه التي فيها الحكم والصدق
والكذب فان قولنا الانسان حيوان والفرس ليس بحيوان
يصدق احدهما ويكذب الاخر لكنه لم يلزم كذب احدهما
من صدق الاخر ولا بالعكس لكن لان هذا الايجاب
في هذه الماده اعني في هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى
الصدق وهذا السلب في هذه الاخرى اقتضى الكذب
واما في المسورات فكما قيل ايضا انهما اذا اختلفا في السلب والايجاب
في القضيه مواضع فان يقدم على جميع ذلك تم التناقض
وكان معنى السالبه انه ليس كما قيل في الموجبه فان قولنا
كل اب ناقضه ليس كل اب والا ان عبر فقيل كل
اب ليس ب فقد لا يناقض ولا يصرح بالتناقض في جميع الاشيا
لانه قد يفهم سلبا كليا والكليتان لا يتناقضان بل قد
يكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا
يجتمعان على صدق ولا على كذب وتضادهما بان لا يجتمعان

مطلقا دون تعين حال لان ذلك السلب انما الذي كذب السلب

على صدق بل قد يجتمعان على كذب كما ان الضدين في الوجود
لا يجتمعان معا في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر
مثلا الذي ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب
وقولنا ليس ولا واحد من الناس بكاتب او كل انسان ليس
بكاتب اذا فهم بهذا المعنى لا يصدقان معا ولا يلزم من صدق
احدهما كذب الاخر وقد يكذبان معا فلا يلزم من كذب
احدهما صدق الاخر واذا القايله ليس كل كذا كذا
سميت جزئيه سالبه ولا شي اذا او احد من كذا كذا سميت
كليه سالبه فالشرط اذن ان يكون اذا كان احدى
المتناقضين كليه ايهما كانت ان يكون الاخرى جزويه حتى
اذا قيل في الموجبه منهما كل ا ب وهو الجايب حتى مثلا قيل
في الاخرى ليس كل ا ب وان كان لا خلاف فيهما ما قيل
باكثر من الحروف السالب او ليس بعض ا ب او بعض ا ليس ب
وكالقافها فيما قبل بزياده حرف السلب وذكر بعض بكان
كل ومحصول الحكم في العبارات الثلث واحد فان
القايله ليس كل ا ب منعت ان يكون الكل كذلك
فتفهم منها ان بعض الاحالة ليس كذلك واما ان الكل

ليس كذلك او ان البعض الاخر كذلك فلم يفهم من حدها
بل بقي جايزا وفي حكم ما لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
من القايله بان البعض ليس كذلك واما القايله ليس
بعض ا ب فقد يفهم منها ما فهم منهما وقد يفهم منها ان
البعض ليس كذلك فقط بل الكل دانه ولا البعض كذلك
وانما يصير هذا ما اذا اضيف الى ذلك في اللفظ ويحتط في
الثالث في اللغه العربيه ولا حتى يقال ولا البعض كذلك
فنظيره في لغات اخرى مثل هيج في اللغه الفارسيه فانه
في العباره عن السلب الكلي افصح مما في اللغه العربيه
واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور
الكلي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان
وجعلوا الالف واللام حرف حصر كليا لم يتناقض المهملتان
كما عرفت انه لا يتناقض الكليتان وان فهمتا جزئيتين
لم يتناقضا ايضا كما استعرفت واما ان يريد بها نفس
الطبيعه من غير تعرض لحمها بكل او بعض فهو صار
موضوعها كالموضوع الشخصي من حيث هو شيء واحد ويتم
في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات

قد يستعمل ذلك على انه غير مناقض فيكون رفع الناقض
فيما اصطلحنا هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من
المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة
والسور مع ذلك فقط في المحصورة ○ واما ان زيد على
ذلك جهة او صفة للمحمول او صفات فقيل مثلا كل انسان
حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود
حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم فقيل مثلا في
السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بكاتب مجود كان
القول مناقضا لا محالة وان لم يتعين ما رفعه السلب اهو
ذلك الموجب او بعضه فكان اذا قال مثلا ليس بطبيب فاضل
ناصح لم يتبين ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او من
ليس بطبيب او ليس ولا واحد منها او ليس اثنين منها لما كان
المحمول بصفات تجعل شيا واحدا في السلب ثم قيل ان هذا
المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سوا كان كل ذلك
او بعضه فان القول يكون مناقضا للايجاب واما ان جعل
حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول
يثبت ما قبل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه

مسلوب واحد من حيث هو كذلك كما لو قال زيد طبيب
ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملا لان يرفع
الفاضل والناصح معا او يرفع احدهما فقط فيصدق انه
ليس فاضلا ناصحا او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد
اثبت ذاتك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ما حمل او كله
سوا في ابطال ما قيل فانه يتم بان لا يكون القول كذلك واي
شي نقص منه فقد جعله ليس كذلك سوا كان كل ما
اثبت او بعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان
حيوان بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان
ليس حيوانا بالضرورة فقد تم الناقض سوا عني بذلك انه ليس
بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس بالضرورة وان
كان لا يتميز فيه احدهما وان غير موضع حرف السلب فقيل
حيوان ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه
اذا قيل لا بمعنى واحد كما اشترط في التناقض ان يكون المعنى
الموجب والمعنى المسلوب واحدا بعينه لا لفظا مشتركا
يدل على معنيين مختلفين كما يكون في الضروري الذهني وكذلك
يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه بممتنع اذا كان

المسلوب والموجب من كل واحد منها واحد بعينه واما
تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعني سالبها مع موجبها
وموجبها مع سالبها فانه لا يوجب تناقضا ولا انضادا اذ
قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض الناس كاتب
وبعض الناس ليس بكاتب وقد يصدق احداهما ويكذب
الاخرى اما في الضروريات فتصدق الموجبة ويكذب السالبة
كقولنا بعض الناس حيوان ليس بعض الناس حيوان واما
في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة كقولنا
بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد يكونان
متضادتين اذ قد يكذبان معا ولا يصدقان معا كما قيل
والجزئيتان اعني الموجبة والسالبة يسميان الداخلتين تحت
التضاد من حيث انهما تحت الكليتين في عمومها وهذا
التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلي محصورتين
ومهملتين سواء كان حكمهما موقتا او مطلقا وتتعين
الصدق والكذب في كل واحد منهما واما ان كان موضوعهما
جزئيا فكانتا مخصوصتين وكان الحكم فيهما ماضيا فان
الحكم فيهما مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا

في كل وقت بل فيما هو من ذلك في الماضي فان التناقض
ليتم فيه باسره ويصدق احد المتناقضين فيه ويكذب
الاخر لا محالة واما ما هو في المستقبل فان التناقض يتم فيه
في المواد الضرورية والممتنعة واما في الممكنة فلا فان الحكم
الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان كان التناقض يتم فيه
لا محالة بان يصدق احدى المتناقضين ويكذب الاخرى فانه لا
يتعين الصدق والكذب في واحد منهما بعينها كما يتعين في
الواجب والممتنع لان قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد
ليس يكتب غدا اذا احفظ فيه باقي شروط التناقض لكن
لا يتعين فيهما الصدق او الكذب لاحداهما بعينها في ذلك
الوقت وان لم يخرج منهما وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين
لعالم ما كملك او نبي او منجم مثلا وليس هو عنده ممكنا فانما
هو عنده ضروري على كلي مفهومي الممكن والضروري
اما الذهني فلا اشتراط بل متيقن ولو كان ظانا لما تعين
حكمه ولو ترجح واما الوجودي فلان احد طرفي الممكن لا
يصير موجودا بعينه دون الاخر الا لسبب وذلك السبب
الموجب لوجوده يجعله ضروريا لا ممكنا وانما هو ممكن

بذاته لا بسببه الموجب بل هو بسببه الموجب ضروري كما قيل وكذلك هو في الذهن متغير بتغير سببه وهذا معنى قول ارسطو انه لولا الممكن لبطلت الروية والاستعداد ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا يعني ان المحدثات تتوقف وجودها على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والروية والقصد قد يكونان من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق في قدر الله تعالى وقضايه فانما هو سابق باسبابه والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المريد منا للارادة سبب موجب لا يكون عن الارادة والا فللارادة الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما نريد الاكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا ولما عنى معلوم ومن اعتقد ان الارادة غير مسببة باسباب قد تعلمها الانسان وقد لا يعلمها لم يحسن العلم بالقضا والقدر على ما سياتي في موضعه

الفصل السادس في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولة فقد عرف الفرق بينهما وان الموجبة المعدولة فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما ايجابيا وسلبيا وان ذلك بحسب ما يعنيه القائل في تلفظه بها وما يقع عليه الاصطلاح في لغة لغة وفي تعارف طايفة طايفة هذا اذا قيلت على انفرادها واما في جملة الحجج والادلة فتظهر الفرق بينها وبين البسيطة كما سياتي في تعليم القياسات وموقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المعنى المحمول في الموجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كايجاب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية القايلة زيد بصير وقد تكذب

معها دبصرق مع سلبهما وقد قال قوم انها التي تدل على
المعنى الاخص من معنيين متقابلين فيما من شانه ان يكون
له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضع ويجرى
الكلام الذي ياتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لا على
اي عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شانه ان يكون للموضوع
او لنوعه او لجنسه كالعمى لزيد لا للحايط فانه وان سلب
للحايط انه لا بصر له فلا يقال له اعمى في تعارف اللغات
وكالمرد وهو عدم اللحيه في الرجل لا في المراه وكالانوثه
وهو عدم الذكوريه في الانسان والحيوان لا في الحجر
وليس في المناقشه في ذلك كبير فايده فليعن العاني ما شا
من هذه المعاني وليجعل كلامه بحسبه فليس مما يفسد به
الغرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما ياتي من
الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعبير على المعنى الثاني من
الثلاث والكلام بحسبه ٥ وبين هذه القضايا النسب تلازم
وتباين وعموم وخصوص في الصدق والكذب فان
السالبه المعدوليه لشي ما والسالبه العدميه لمقابله الاخص
من قبيل الموجبه البسيطه له والموجبه المعدوليه له والموجبه

العدميه لمقابله من قبيل السالبه البسيطه له وكل
طبقه منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من طبقتين
منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما تجتمع على الكذب
وكل سالبتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان
كان فيهما ما تجتمع على الكذب وكل سالبتين من طبقتين
منهما لا تجتمعان على الكذب وان اجتمعا على الصدق لاجل
ان المتضاد فاتبعا الاستلزام بالانعكاس بل بينهما ما هو
اعم واخص صدقا وكذبا وذلك لان ايجاب الشي اخص صدقا
من سلب مقابله لان السلب يصدق في كل قضيه لا يوجد
محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
كان الموضوع الذي يسلب عنه موجودا او معدوما فان
الايجاب لا يصح الا على موضوع موجود لان الشي لا يكون
موجودا لشي معدوم والسلب يصح عن المعدوم والموجود
فانا لا نقول عن سقراط الذي هو الان معدوم ان شيا موجودا
له ويجوز ان يسلب الان عنه اشيا فانه لا يصح ان يقال ان
سقراط الان ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط
الان شريرا ولا ظالما فان السلب عن الشي لا يحوج الى اثبات

وجود المسلوب عنه والايجاب سواء كان معدولا او
محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان
كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون
فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون
والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا
من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه شي
كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطه
ان كانت او يكون كلاهما بالقوه مثل الجرو الذي لم يفتح
فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوه او يكون غير قابل
ولا الواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسايط
فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان
عادلا فقط ويصدق في البواقي ولما اذا قلنا زيد يوجد
لا عادلا فانه يصدق اذا كان جايرا او متوسطا او كلاهما
بالقوه او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب
اذا كان عادلا او معدوما والموجبه العدميه تقع في
حيز الموجبه المعدوله والسالبه البسيطه فيكون حال
العدميتين عند المعدولتين ان الموجبه منهما [illegible]

الموجبه المعدوليه والسالبه تشارك السالبه المعدوليه
فان الموجبه المعدوليه تصدق على ما تصدق عليه الموجبه
العدميه ولا ينعكس لان الموجبه المعدوليه اعم صدقا من
الموجبه العدميه لكن السالبه العدميه تصدق على السالبه
المعدوليه ولا ينعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس
يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا ولا
ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا
صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق في المختلط
وفي الذي بالقوه وفي غير القابل ولا يصدق هذا عليه
فحال العدميتين عند المعدولتين ان الايجاب يطابق الايجاب
والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال
العدميتين عند البسيطتين ان تكون نسبه الموجبه البسيطه
الى السالبه المعدوليه كنسبه السالبه المعدوليه
الى السالبه العدميه لان الاولى اخص صدقا من الثانيه
والثانيه من الثالثه وبالعكس نسبه السالبه العدميه
الى السالبه المعدوليه كنسبه السالبه المعدوليه الى
الموجبه البسيطه لان الاولى اعم صدقا من الثانيه

ان السلب مطلقا يطابق الايجاب ما

والثانيه من الثالثه على ما في هذا اللوح ٥

زيد يوجد عادلا يصدق اذا كان عادلا	زيد ليس يوجد عادلا لا يصدق في الجميع الا في واحد وهو الذي يصدق فيه نقيضه
زيد ليس يوجد لا عادلا يصدق اذا كان عادلا او معدوما فقط ٥ ويكذب في البواقي	زيد يوجد لا عادلا يكذب اذا كان عادلا او معدوما ويصدق في البواقي ٥
زيد ليس يوجد جايرا يكذب اذا كان جايرا ويصدق اذا كان معدوما او عادلا او مخلطا او بالقوه او بالفعل	زيد يوجد جايرا يصدق في واحد فقط وهو اذا كان جايرا ويكذب في البواقي ٥

فكل اثنين من هذه على العرض فهما متناقضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا واما اللواتي على الطول ففي الطبقه الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص صدقا فالعدميه السالبه اعم من السالبه المعدوليه والمعدوليه

بلغ

من الموجبه البسيطه كما قيل فاذا صدقت الموجبه البسيطه صدقت السالبه المعدوليه واذا صدقت السالبه المعدوليه صدقت السالبه العدميه ولا ينعكس واذا كذبت السالبه العدميه كذبت المعدوليه السالبه واذا كذبت المعدوليه السالبه كذبت البسيطه الموجبه ولا ينعكس ٥ واما في الطبقه الثانيه فالامر بالعكس فان المتاخر في الوضع اخص صدقا والمتقدم فيها اعم صدقا فاذا صدقت العدميه الموجبه صدقت المعدوليه الموجبه واذا صدقت المعدوليه الموجبه صدقت السالبه البسيطه ولا ينعكس وفي الكذب بالعكس ٥ واما النسبه بينها قطر المختلفه اما القطر المبتدي من الطبقه العليا الى السفلى وهو الواقع بين الموجبه البسيطه وبين الموجبتين المعدوليه والعدميه فانه يمنع اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب اذا كان الموضوع معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المعدوليه السالبه وبين الموجبه العدميه لا يجتمعان على الصدق ويجتمعان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوه او لا بالقوه لان الموجب في كل

واحده من العدميتين والبسيطتين صدقه في واحد و السالب
كذبه في واحد والحال فانها في ذلك المعدولتان ٥ واما
المنتزي من الطبقه اليسري اخذا الي اليمني وهو الواقع بين
السالبه البسيطه وبين السالبتين المعدوليه والعدميه
فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع علي الكذب ولا يمنع
الاجتماع علي الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما
والذي هو اخص صدقا من شي فنقيضه اعم صدقا من
نقيض ذلك الشي وذلك لان الاخص صدقا هو اعم كذبا
وبالعكس ولذلك اختلف الحال في المتلازمين ونقيضهما
حتي يكون النقيض لازما اخص لنقيض اللازم الاخص حيث
يكذب الاعم بكذب الاخص من غير انعكاس و
يصدق الاخص بصدق الاعم من غير انعكاس ٥ واما
المهملات فانها تخالف ما وضع في المخصوصات في شي
وتوافقها في شي اما الموافقه ففي الالواح طولا وهي ان تكون
الموجبه البسيطه اخص صدقا من السالبه المعدوليه
والمعدوليه من السالبه العدميه واذا صدقت الاولي
صدقت الثانيه واذا صدقت الثانيه صدقت الثالثه

من غير انعكاس ٥ وفي الكذب بالعكس علي قياس ما في
المخصوصات وكذلك الموجبه العدميه اخص صدقا
من المعدوليه والمعدوليه من السالبه البسيطه واذا
صدقت الاولي صدقت الثانيه واذا صدقت الثانيه
صدقت الثالثه من غير انعكاس وهو قول ارسطو ان
نسبه الموجبه البسيطه الي السالبه المعدوليه والسالبه
المعدوليه اليها كنسبه السالبه المعدوليه الي السالبه
العدميه والعدميه اليها ويوافقها ايضا في الاقطار
فان الموجبات اعني الموجبه البسيطه مع الموجبتين المعدوليه
والعدميه تجتمع علي الكذب وذلك اذا كان الموضوع معدوما
واما المخالفه فلانها عرضا لا يتناقض بل تجتمع علي الصدق
كما مر في المهملات واجري حكمها مجري الجزئيات والجزئيات
لا يتناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا
يصدق اذا كان البعض بصفه عادلا ويصدق معه
حينئذ قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعدولين
والعدميين وتخالف قطرا بان الاقطار الموجبه في المخصوصات
كانت لا تجتمع علي الصدق وايضا فان قولنا الانسان يوجد



تجتمع علي الكذب وهاهنا تجتمع علي الصدق

عادلا والانسان يوجد لا عادلا والانسان يوجد جايرا تجتمع
على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جايرا
والاقطار السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك
ولا تجتمع على الكذب وهذه الوجهان

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا
يصدق اذا كانوا كلهم	يصدق اذا كانوا كلهم
عادلين او بعضهم	معدومين او لا عادل منهم
والباقون ما كانوا ويكذب	البتة او البعض لا عدل فيه
اذا كانوا معدومين	ما كان وانما يكذب اذا
واذا لم يكن فيهم ولا	كانوا كلهم
عادل واحد	عادلين ويصدق في
ما كانوا ه	باقي الاقسام ه
الانسان ليس يوجد	الانسان يوجد لا عادلا
عادلا يصدق اذا كانوا	يصدق اذا لم يكن فيهم
كلهم معدومين	عادل البتة كاينا ما
او كلهم عادلين	كانوا مستقيمين او سوا
او بعضهم عادلين	او بعضهم ليس بعادل

ويكذب في	والباقي ما كانوا ويكذب
باقي	اذا كانوا معدومين او
الاقسام	عادلين كلهم ه
الانسان ليس يوجد جايرا	الانسان يوجد جايرا
يصدق اذا كانوا كلهم	يصدق اذا كانوا
معدومين او لا جاير	كلهم جايرين
فيهم او البعض ليس بجاير	او بعضهم ويكذب
او البعض معدوم او غير	في الباقي ه
قابل او متوسط وانما يكذب	
اذا كانوا كلهم جايرين	
ويصدق في باقي الاقسام ه	

فقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا
الانسان يوجد عادلا واخص صدقا من قولنا الانسان
ليس يوجد جايرا لان قولنا الانسان ليس يوجد جايرا
يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا
كلهم جايرين فيكذب فيه فقط ه وقولنا الانسان
ليس يوجد عادلا يكذب في ذلك ايضا ويصدق في كونهم لا

غير قابلين او متوسطين وتكذبه اكثر من كذبه وصدقه
انقص من صدقه ٥ وقولنا الانسان يوجد لا عادلا اقل
صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا من
قولنا الانسان ليس يوجد جايرا لان قولنا الانسان يوجد
جايرا يكذب اذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جايرين
او سويا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد لا عادلا
وانما يصدق اذا كانوا كلهم جايرين او بعضهم و
يصدق ايضا قولنا الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم
صدقا منه والموجبه البسيطه اخص صدقا من السالبه
المعدوليه والسالبه المعدوليه اخص صدقا من السالبه
العدميه ٥ والسالبه البسيطه اعم صدقا من الموجبه
المعدوليه والموجبه المعدوليه اعم صدقا من الموجبه
العدميه على ما قيل ٥ واما المحصورات فانها تحتاج في
اعتبارها الى بسط ذلك في الكل والبعض ليعرف مقادير
الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع ١
اما ان يكون كله مثلا عادلا ٢ او كله جايرا ٥ ٣ او
كله مختلطا ع ٤ او كله لا بالقوه ولا بالفعل وهو موجود

٥ او كله لا بالقوه ولا بالفعل وهو معدوم ٦ او بعضه
عادل وبعضه جاير ٧ او بعضه عادل وبعضه مختلط
٨ او بعضه عادل وبعضه بالقوه كلاهما ٩ او بعضه
عادل وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ١٠ او بعضه عادل
وبعضه جاير وبعضه مختلط ١١ او بعضه عادل وبعضه
جاير وبعضه بالقوه كلاهما ١٢ او بعضه عادل
وبعضه جاير وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ١٣ او
بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوه كلاهما
ع ١٤ او بعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه
لا بالقوه ولا بالفعل ٥ ١٥ او بعضه عادل وبعضه
بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ١٦
او بعضه عادل وبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه
بالقوه كلاهما ١٧ او بعضه عادل وبعضه جاير
وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ١٨
او بعضه عادل وبعضه جاير وبعضه بالقوه وبعضه
لا بالقوه ولا بالفعل ١٩ او بعضه عادل وبعضه مختلط
وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل

ينظر هذا الموضع ويصحح من نسخة اخرى

٢٥ اوبعضه عادل وبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه
بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ٥ ٢١
اوبعضه عادل وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه
ولا بالفعل اوبعضه عادل وبعضه جاير وبعضه
مختلط وبعضه بالقوه كلاهما ٥ اوبعضه عادل
وبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل
اوبعضه عادل وبعضه جاير وبعضه بالقوه
وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل ٥ اوبعضه عادل
وبعضه مختلط وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا
بالقوه ولا بالفعل اوبعضه جاير وبعضه مختلط
اوبعضه جاير وبعضه بالقوه كلاهما ٥
اوبعضه جاير وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل
اوبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه بالقوه
كلاهما اوبعضه جاير وبعضه مختلط
وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل اوبعضه جاير
وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل
اوبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه بالقوه

اوبعضه عادل وبعضه جاير وبعضه مختلط وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل

كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل اوبعضه
مختلط وبعضه بالقوه كلاهما اوبعضه مختلط
وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل اوبعضه مختلط
وبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه ولا بالفعل
اوبعضه بالقوه كلاهما وبعضه لا بالقوه
ولا بالفعل فهذا باعتبار مقتضى القسمه العقليه سوا كان
كان لذلك في الوجود امثال اولم يكن وليعتبر عموم الصدق
والكذب وخصوصهما في ذاك وذا ولا في لوح المحصورات
المناقضه ولنكن الكليات موجبه ٥

كل ب هو عدل	ليس كل ب هو عدل
يصدق اذا كان الكل	يكذب اذا كان الكل
عادلين ويكذب في ساير	عادلين ويصدق في ساير
الاقسام الباقيه ٥	الاقسام الباقيه ٥
ليس كل ب هو لا عدل	كل ب هو لا عدل
يصدق اذا كان الكل	يكذب اذا كان
معدوما او بعضه عدلا	معدوما او بعضه
فقط كاينا ما كان	عدلا فقط او كله

الباقي وهو ما عدا	عدلا ويصدق في باقي
قسما او كله عدلا	الاقسام
ويكذب في باقي الاقسام	
ليس كل ب هو جايز	كل ب هو جايز
يكذب اذا كان	يصدق اذا كان
الكل جايزا ويصدق	الكل جايزا ويكذب
في باقي الاقسام ٥	في باقي الاقسام ٥

فالنسبة هاهنا في التلازم والتعاند طولا وعرضا وقطرا
على ما كان في المخصوصات لان الموجبة البسيطة قد
صدقت في واحد فقط وكذبت في ثلثين قسما ٥
والسالبة المعدولية صدقت في سبعة عشر قسما ماعدا
وكذبت في اربعة عشر قسما فهي اعم من الموجبة البسيطة
صدقا واخص منها كذبا ٥ والسالبة العدمية كذبت في
قسم واحد وصدقت في ثلثين قسما فهي اعم من السالبة
المعدولية صدقا واخص منها كذبا فنسبة الموجبة السالبة
البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة
المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها

وتنعكس كذلك في نقايضها لان الاخص صدقا نقيضه
اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من الموجبة
المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون
كذلك نسبة الاولى الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة
الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتناقض عرضا كما كانت
المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات
على الصدق وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع
معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي ما كان والسوالب
لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع
معدوما او كان بعضه فقط عادلا كما بينا ما كانت
البواقي والحكم فيها كالحكم في المخصوصات والنسبة
تلك بعينها ٥ واما اذا وضعت الكليات السالبة
والموجبات جهوية على ما في هذا اللوح ٥

بعض الناس يوجد عادلا	ولا واحد من الناس يوجد عادلا
يصدق في ستة عشر قسما	يكذب في ستة عشر قسما
منها وهو اذا كان	صدق فيها نقيضه وهو اذا
الكل عادلا او البعض	كان البعض عادلا والباقي

عادلا والباقي كيف كيف كان ويصدق في
كان ويكذب في ية خمسة عشر قسما كذب فيها
قسما وهو اذا لم يكن فيهم نقيضه وهو اذا لم يكن فيهم
عادل كيف كانوا عادل كيف كانوا ٥

ولا واحد من الناس يوجد بعض الناس يوجد لا عادلا
عادلا يصدق في قسمين يكذب في القسمين اللذين
وهما اذا كان الكل عادلا صدق فيهما نقيضه وهو
او معدوما ويكذب اذا كان الكل عادلا او
في باقي الاقسام معدوما ويصدق في الباقي ٥

ولا واحد من الناس يوجد بعض الناس يوجد جايرا
جايرا يكذب اذا كانوا كلهم يصدق في ية قسما كذب
او بعضهم جايرين وهو ١٤ فيها نقيضه ويكذب في بو
قسما ويصدق في ٦٢ اقسام وهو قسما صدق فيها نقيضه ٥
اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا ٥

وعليك بالتامل والاعتبار فيعر الحال بين البسيطتين
والمعدولتين وبين البسيطتين والعدميتين مخالفة لما
كانت عليه فيما قبل وذلك لان الموجبة البسيطة هاهنا
يكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق
في ٦٢ قسما وهو اذا كان الكل عادلين او البعض
عادلين والباقون كيف كانوا ٥ والسالبة المعدولية
انما يصدق في قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او
معدوما ويكذب في باقي الاقسام لم يصدق الاولى اذا
كان البعض فقط عادلين وحينئذ لا تصدق السالبة
المعدولية القابلة ولا شيء بينهم لا عادل ويصدق المعدولية
اذا كانوا معدومين وحينئذ لا يصدق الموجبة البسيطة
فيصدق كل منهما فيما لا يصدق فيه الاخرى ويكذب
فيما لا يكذب فيه فلا يلزم من صدق احداهما صدق
الاخرى ولا من كذبها كذبها وكذلك الحال في السالبة
العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض
الاخر جايرا وحينئذ لا تصدق السالبة الكلية العدمية
وتصدق السالبة العدمية اذا كان الكل معدومين

ولا تصدق حينيذ الموجبه البسيطه ولا السالبه لان ايهما في
صدق ولا في كذب واما المتضادات وهذه الوجهان

كل انسان يوجد عادلا يصدق في واحد وهو اذا كانوا عادلين ويكذب في البواقي	لا واحد من الناس يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم جايرين او معدومين او بالقوه او غير قابلين او متوسطين او خلطا ما لا عدل فيه ويكذب في البواقي وبالجمله انما يكذب اذا كان الكل او البعض عادلين ويصدق في البواقي ه
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او معدومين ويكذب في البواقي ه	كل انسان يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا كلهم جايرين او متوسطين او بالقوه او غير قابلين او خلطا ما لا عدل فيه ويكذب في البواقي ه

لا واحد من الناس يوجد جايرا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او معدومين او بالقوه او غير قابلين او متوسطين او خلطا ما لا جاير فيه ويكذب في البواقي وبالجمله انما يكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جايرين ويصدق في البواقي ه	كل انسان يوجد جايرا يصدق اذا كانوا كلهم جايرين فقط ويكذب في البواقي ه

فالحال فيها في المقابلات طولا على مثل ما كانت في المحصورات من ان صدق الموجبه البسيطه يلزمه صدق السالبه العدميه ولا ينعكس اذ كانت الاولى اخص صدقا من الثانيه والثانيه من الثالثه وكذلك في مقابلاتها تكون السالبه البسيطه اعم صدقا من الموجبه المعدوليه والمعدوليه من العدميه ويلزم من صدق الثالثه صدق الثانيه ومن صدق الثانيه صدق الاولى من غير انعكاس واما عرضا فظاهر انها لا تجتمع على الصدق وقد تجتمع على الكذب واما قطرا فان الايجابيه منها لا يتفق على الصدق ويتفق على الكذب والسلبيه لا يتفق على الكذب ويتفق

العدوليه صدقا فالسالبه العدوليه يلزمه صدق السالبه

علي الصدق ه واما الجزويات وهي الداخلات تحت التضاد
فقد اجري حكمها حكم المهملات علي ما سلف القول فيه
واما ذوات الجهه من القضايا ويسمونها رباعيه لانها
تضاف فيها الي المحمول والموضوع والرابطه الجهه كقولك
زيد يمكن ان يكون عادلا او ذوات الاسوار ايضا كذلك
رباعيه اذا لم يذكر الجهه وان ذكرت الجهه معها
صارت خماسيه لكنهم لم يقولوا رباعيه الا لذات
الجهه ولا يقولون خماسيه لشي من القضايا كما اتفق في
عرفهم والجهه لفظه تدل علي حال المحمول عند موضوعه
هل هو له بالضروره او بالامكان وكما ان السور تجاور
به الموضوع والرابطه تجاور بها المحمول كذلك الجهه
من حقها ان تجاور بها الرابطه اذا لم يكن سور فان كان
كان لها موضعان اولث سوا نفي المعنى واحدا او اختلف
احدهما عند الرابطه والاخر عند السور والاخر بعد
المحمول فلها في الصدق والكذب من التلازم والتباين احكام
اخري فيها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس واجب ان
يوجد يلزمه ما في جدول لموتقابليها يلزم نقيضه وهذا جدولها ملزومها

واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد
ليس بممكن ان لا يوجد	ممكن ان لا يوجد

ان

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن
ان يوجد ونقيضاهما يلزمان نقيضه والممكن ان يوجد
يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزم نقيضه نقيضه
اعني قولنا ليس بممكن ان يوجد لقولنا ليس بممكن ان
لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما
ممكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوحه ومقابله
لا يصدق معه ما في لوحه من نقايض اللوح الاول وهذه صورته

تصادق هذه الست معا

ممكن ان يوجد	ليس بممكن ان يوجد
ممكن ان لا يوجد	ليس بممكن ان لا يوجد
ليس بممتنع ان يوجد	ممتنع ان يوجد
ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان لا يوجد
ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد
ليس بواجب ان لا يوجد	واجب ان لا يوجد

لا تصادق هذه معا

فعلى مثل هذا الاعتبار ينبغي ان يعتبر القضايا في لزوم

الصدق والكذب عموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتناقضا

الفصل السابع في
توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل علي موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول علي الموضوع ولا شك في انه انما يشتمل علي قضيه واحده كقولنا الانسان يوجد حيوانا وهو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من العبارات ٥ واما تكثر المحمول ففيه اعتبار فان كان تكثره لانه يشتمل علي المحمول واوصاف او وصف للمحمول فقد قيل ان القضيه تكون واحده ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق او فلان طبيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كان يشتمل علي محمولات عده كقولنا زيد طبيب صايغ نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيره وتعدد المحمولات وقولها في المعني كالقول فلان طبيب وفلان صايغ وفلان نجار وفلان شاعر وما اري بين الاول والثاني كبير فرق يوجب تكثرا او توحيدا وان كان التكثر بينهما جميعا اعني من

المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيره ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحده كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس و الانسان حيوان ولا فرق في المعني بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحده في الموجبات والسوالب من القضايا الحمليه واما القضايا الشرطيه اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها علي توال فوق واحد تكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الحمليه وتكون القضايا كثيره وتعددها كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فبه سعال وحمى لازمه والم ناخس ونبضه منشاري واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا او اوصافا كما كان في المحمول في الحمليه فقد يصح ان يفهم واحده علي ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد يفهم كثيره كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان

هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تنفصل الى قضيتين
صادقتين ٥ واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم والقضية
واحدة لا محالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان
كان بهذا الحمي لازمه والم ناخس وسعال ونبضه منشاري
فبه ذات الجنب واذا فصلت هذه المقدمات فقلت كل
مقدم منها على انفراده لم تصح القضايا فانه اذا قيل
ان كان بهذا حمى لازمه فبه ذات الجنب لم يكن حقا
وكذلك الباقية فان التالي انما هو تال لتلك باسرها
لا لواحد منها ٥ واما المنفصلات فانها تتكثر توالیها
ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال في عدد
ما انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد
واما ان يكون زوج الزوج واما ان يكون زوج
الزوج والفرد ٥ ولو كانت اجزا الانفصال مهما
كانت فان القضية لا تتم الا بذكرها جميعها على الشذ
منها واحد هذا اذا قيلت على الوجه الصواب في العبارة
واما ان حرفت فقيل اما ان يكون هذا حيوانا ناطقا
او حيوانا ليس بناطق او لا حيوانا ولا ناطقا فهي كثيرة

في المعنى ومعناها معنى قضيتين قيل في احديهما اما ان
يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان يكون
ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكثر في القضايا
معاني محمولاتها وموضوعاتها وتواليها ومقدماتها
مع تكثر الالفاظ المستعملة فيها ٥ واما ان كانت
تكثر الالفاظ دون المعاني كما يدل على كل واحد
من المحمول والموضوع او المقدم او التالي بقول معرف
لا باسم موضوع فان ذلك مما لا شك في انه لا يكثر
القضايا كما تقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان
الناطق المايت جسم ذو نفس حساس فان المعنى المفهوم
لم يتكثر في قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم
ذي نفس حساس لم يتكثر ولم يخالف المفهوم من
قولنا حيوان ولم يزد ما في القضية في المعنى على موضوع
واحد ومحمول واحد فلا يلتفت في امثال ذلك الى
الالفاظ كثرت ام قلت وانما الالتفات الى المعاني
وكذلك فليعتبر الحال في الشرطيات متصلة
ومنفصلة ٥

قولنا الجسم ... النطق ... فان المفهوم من

فصول هذه المقاله سبعه

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

المقاله الثالثه

الفصل الاول في تاليف القضايا بعضها مع بعض على صورة يستفاد بها الحاصل علم المجهول

ولان ذهن الانسان يستفيد علما المجهول من علم المعلوم وحاصل
بحيث يكون العلم بالمعلوم شيئا موجبا للعلم بالمجهول
ولكنه لا يكون العلم الحاصل شيئا موجبا للعلم المستفاد
كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في المجهول
والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بحصوله للذهن يوجب
حصول العلم بالمجهول لما تاخر الثاني عن الاول كما لا
يتاخر المسبب عن السبب التام السببيه والايجاب بل
كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع
الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبه
من العلوم الحاصله الى فكر وزمان بل كان اذا حصل
العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي
هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث

فينتهي الذهن من اول علم المعلوم الى اقصى حدود المعلومات
الاكتسابيه بغير كلفه في اقصر زمان من غير توقف
ولا حاجه الى فكر ولا رويه وليس كذلك بل العلم بحدوث
ما يحدونه من ذلك بفكر ورويه وطلب في زمان طويل
بعد توقفات واثبات فالعلم الحاصل انما يفيد علما
بمجهول حاله وصفه يحصلها الذهن بالرويه والفكر على
طريق البحث والطلب فيودي ذلك البحث والفكر
الى علم المجهول بالمعلوم واستفادته به اما بغريزه النفس
وفطرتها التي يهتدي الى ذلك هدايه طبيعيه الهاميه
كهدايه الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالفكر
في المعلومات الذي يعثر فيه على الصواب المفيد الموجب
لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي
قانوني حفظي يعلمه اهل النظر والاعتبار من ارباب
الغرائز المطبوعه والفطر السليمه الملهمه له ومن الاصابه
في البحث والقياس الهادي اليه وذلك القانون التعليمي
هو الذي نقصده في كلامنا هذا وننطق فيه فنقول
ان علم المعلوم يودي الى العلم بالمجهول بوصله ونسبه

موجوده بين المعلوم والمجهول وتلك الوصله وصله
حكميه علميه لا محاله توجب للذهن في نظره الوصول
بسفارتها من علم المعلوم الى علم المجهول والحكم به
وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول لموضوع
في الحمليات او لا وجوده لكله او لبعضه ولزوم تالٍ
لمقدم في الشرطيات المتصله او عناده له في الشرطيات
المنفصله فذلك السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول
لموضوعه ولزوم التالي لمقدمه او عناده يحتاج ان يكون
له نسبه اليهما اعني الى المحمول والموضوع او الى المقدم
او التالي يلزم من تلك النسبه لزوم هذا لهذا فهو اعني السبب
الموجب للعلم بشي له وصله بالمحمول والموضوع او التالي
والمقدم وتلك النسبه الموجوده يكون من نوع النسبه
المحكوم بها حتى يوجب ما يناسبها فان الشي لا يوجب ضده
ومباينه وانما يوجب شبيها به فهي نسبه ايجاب في الايجاب
وسلب في السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يحمل
على موضوع المطلوب وموضوع لمحموله او ما في قوته في
الحمليات مما يصدق معه وينعكس عليه كما ستعلم او تالٍ

للمقدم في الشرطيات ومقدم للتالي او ما في قوته مما يرجع اليه
كما ستعلم او واحد الجزئين فيما يعلم في الاستثناء من الشرط
والجزا كما سياتي ذكره وليسمى هذا الواصل الموجب
حدا اوسطا وجزءا المطلوب اللذان هما الموضوع والمحمول
يسميان في المجتمع طرفين وحدين موضوع المطلوب منهما
يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر كقولنا
ا ب و ب ج فا هو الحد الاصغر وج هو الحد الاكبر والمطلوب
هل ا ج ام لا وب هو الحد الاوسط المتردد في القضيتين
والحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين اللذين هما
ا وج حيث تقول فا ج فالقول او الاعتقاد بان ا ب وب ج
او ايجاب ا ج في القول والاعتقاد فا ج قبل العلم والنظر
مطلوب ومع العلم والنظر هما حدان وبعد النظر نتيجه
فيها الحكم المعلوم فكان الناظر الباحث طلب وسال
ثم راجع ذهنه او يطالبه معلمه هل ا ج ام لا فلاح له البحث
والنظر حيث فكر في ب ا وصاف ا ومحمولا انه ان ا ب وب ج
فوجد حدا اوسطا واصلا بين ا وج بالقالب للحكم به وعليه
في القضيتين الى الحكم بالمطلوب فحكم بان ا ج وكان

التفكر والطلب في النظر اذ لا لهذا الحد الاوسط الموجب
للعلم بالمطلوب الذي علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا
في الايجاب وتنظيره في السلب حيث يسلب عن الحد الاصغر
ما سلب عنه من المحمولات كقولنا ا ب ولا شي من د ا و ب
ليس ج فينتج ما يحصل به العلم ان ا ليس بج او ليس ا ج
هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماعه فيما يقال
فاما ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج
الى تامل ما ونظر يعيده الى هذه الصورة ويرد مفهومه
الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات يجري
التالي مجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر
تاليا ومقدما بشرطه كما يقول ان كان ا ب فج د وان كان ج د كان
فه ز فينتج ان كان ا ب فه ز او كقولك ان كان ا ب
فج د وان كان ج د فه ز فينتج ان كان ا ب فه ز وفي
الاستثناءات يجري التالي او المقدم مجرى الاوسط حيث
يتكرر في القرينة شرطا وعلما كقولك ان كان ا ب فج د
لكن ا ب فج د على ما ياتي شرحه وتفصيله وحاصل الكلام
فيه الان هو وجود الواسطة التي بها يحكم الذهن في النسبة

من المحمول وموضوعه والتالي ومقدمه حكما اوليا ان كان
عند الذهن لا يتوقف عند السامع والمفكر الذهن فيه
الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب ليطلب
الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية
قد يخطر بالبال من حفظ الفاظها ولا يتصور معانيها تصورا
مطلقا من غير مقايسة الى المطلوب ولا نظر في الحكم
حيث لا يتسع ذهنه لذلك او لا يتفطن له فلا يوجب الحكم
المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط تصور المعاني على صورتها
في نظامها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
النظري للايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ ذلك
ما يتحقق من الحكم في المطلوب من غير توقف ه وقد
يحصل هذا العلم والحكم لمن ينظر ويتامل معلوماته في مطلوبه
من غير ان يعرف هذه الصورة ولا كيفية الطلب القانوني
الذي قلنا بل يسعى ضرورة ذهنه او ينبعث ذهنه اليه
في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب بحثه ونظره
ذلك وهو لا يعرف كيف طلب ولا كيف بحث ونظر
كما يبصر الانسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف

البصر ولا على اي وجه ادرك بالبصر فعلم العلم غير العلم
وقد يحصل بعد العلم الاول وقد لا يحصل فهذا العلم اعني
علم هذا القانون النظري من علم العلم الذي لا يتوقف على
حصوله حصول العلم وكثير من العلما قد نظروا في المعلومات
وحكموا في العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير ان يعرفوا
كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد يسبق الى العلوم
والقول فيها من سبق قبل ان يكتب هذه الكتب المنطقية
ويحرر فيها ما حررت من الاقاويل والقوانين التعليمية
وقد يقرا هذه ويعلمها من لم يحصل علما من العلوم او لا
يقدر على تحصيله واذا حصل بنظره وبحثه لا يحتاج الى
مراجعتها في انظاره وتذكرها في افكاره كما لا يحتاج
الشاعر الى مراجعة العروض وتذكرها في اشعاره التي
يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها
ويعرف العروض من لا ياتي لقول الشعر فالعروض من الشعر
وقطع الشعر ادون فهم وليس الذوق والفطرة من العروض
كذلك هاهنا المنطق من الفطرة والحكمة الغريزية وليست
غريزة الحكمة من المنطق وانما المنطق قانون حكاية

الفطرة الصالحة والحكمة الغريزية كما قيل ٥

الفصل الثاني في المقدمات

والقياسات المؤلفة منها يقول

القضية الحاكمة بالايجاب او بالسلب في الحمليات او بالشرط
والجزا في الشرطيات والاستثنائيات تسمى اذا دخلت في تركيب
القراين القياسية مقدمة اي قولا يتقدم تقريره في الذهن لعلمه
وحكمه لاستنتاج العلم بالمطلوب واثباته ٥ والقراين
القياسية تتالف على ضروب من التاليف بعضها مفيد منتج يحيث
عنه لعينه علم المجهول وبعضها لا ينتج عنه ذلك لعينه فلا
يفيد ولا ينتج والقراين المنتجة تختلف من جهة مقدماتها وما
فيها من علم وحكم حاصل بهما اما علمه يقيني لا ريب فيه والقراين
التي تتالف منها تسمى نتايجها برهانية ٥ ومنها مظنونة
الصدق ظنا غالبا مشهورة القبول عند الاكثرين والقراين
التي تتالف منها تسمى نتايجها جدلية ومنها مقنعة للاذهان
محسنة للظنون والقراين التي تتالف منها تسمى نتايجها
خطابية ٥ ومنها موهمة مغلطة والقراين التي تتالف
منها تسمى نتايجها سوفسطايية ومنها مخيلة موثرة

في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول بتأثير الشبيه
التصديق والظن والقبول والقرائن التي تتألف منها
تسمى نتائجها شعرية وهذا القول هو في اوائل مقدمات
القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت
للذهن نتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى
التي انتجتها وما انتجت عنه كذلك الى ان ينتهي الى مقدمة
لم ينتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة الاولى في تلك القرائن
المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل
ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا فحكمه تابع لحكمها
في الصدق والكذب والقبول والرد يقينا عن اليقيني
وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة
التاليف صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة
تاليفها كالمركب من المادة والصورة من سائر الاشيا
والمركب يكون خيرا ورديا وصالحا وفاسدا اما الصلاح
مادته وفسادها بجودتها ورداءتها واما الصلاح صورته
وفسادها بجودتها ورداءتها واما الصلاحهما بجودتهما
او فسادهما ورداءتهما معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد

اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية
او من الاوائل العقلية والصالحة للجدل والمناظرة
هي المشهورات والذايعات التي يقل المخالف عليها ويكثر
الموافق فيها والصالحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في
اوائل النظر قبل التعقب والتتبع النظري الفكري والصالحة
للمغالطة هي المغلطة الموهمة والصالحة للشعر هي المخيلة
المؤثرة في نفس السامع مثل تاثير الصحيح المقبول والصالح
اليقينيات للجدل وقد لا يصلح كما لا يصلح المغلطات للبرهان
والصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها
والفاسدة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة
من جهة الصورة لفن من الفنون المذكورة بل يشترك القرائن
المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف من جهة
المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا ٥ وقد سميت القرينة
المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا
في نقل من نقل اليونانية الى العربية وليس معنى القياس
اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا
على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية

لفظه يستحق ان يجعل له اسما وقد كان يسمى في اليونانيه
سولوجسموس فنقله الناقلون الى لفظه القياس والقياس
في العربيه هو النقل والتسويه في احكام التمثيل كما قيل فيما
سلف ومن يسمي هذا القول المولف على هذه الصوره بالقياس
تواطا على ذلك بعد المعرفه بالمعنى الذي يشار اليه به
فواحده قياس وجمله قياسات ويستعمله قايس وقاس
اصطلاحا في التسميه فالقياسات كلها تتفق في الصوره
الحمليه في الحمليات والشرطيه في الشرطيات والاستثنائيه
في الاستثنائيات وتختلف من جهه المواد التي هي القضايا
والمقدمات فالحدود مفردات لا حكم فيها اعني حدود
القضايا كالمحمول والموضوع ويسمى حدودا لانها اجزا
القضايا واطرافها وقد يكون الفاظا مفرده كقولك
الانسان حيوان وقد يكون حدودا على الحقيقه لان كل
واحد منها مولف من الفاظ تدل دلاله الحد على معنى واحد
كقولك الحيوان الناطق جسم حساس متحرك بالاراده
فالحيوان الناطق المايت هو الحد الموضوع وهو حد الانسان
والجسم الحساس المتحرك بالاراده الحد المحمول وهو

حد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما
حدود هي الفاظ مولفه داله على شي واحد هو المحدود
واما لفظه واحده تدل على شي واحد على ما قيل والقياس
مولف من القضايا كما كانت القضايا مولفه من الحدود
وبدخولها في التاليف تسمى مقدمات وقد سلف الكلام في
الحدود عند ذكر الالفاظ المفرده ومعانيها والحدود
والرسوم الداله عليها وفي القضايا المولفه من الحدود
من نحوها حمليها وشرطيها شخصيها ومهملها ومحصورها
كليها وجزويها سالبها وموجبها والقياسات يولف منها
منها ما ينتج الذهن العلم بالمطلوب المجهول من المعلوم السابق
منها على الوجه المذكور ولذلك اشكال من التاليف بعضها
من الانتاج بنفسه ينتقل الذهن من علم القياس المولف على
صورته الى علم النتيجه الواجبه عنه وبعضها تحتاج الذهن
في التزام نتيجته لقرينه الى تصرف ذهني في القرينه لينتقل
منها الى علم المطلوب بحيث لا تكون الصوره القياسيه
توجبه بالفعل بل بقوه قريبه من الفعل ينتقل الذهن اليها
بتصرف نظري في القول المولف على تلك الصوره حتى

يرتده الى الصورة البينة الانتاج بنفسها وذلك التصرف
هو تغيير التاليف بتغيير المقدمات وتبديل محمولاتها
موضوعاتها وموضوعاتها محمولاتها ويسمى ذلك عكساً
واما بقياس اخر بين الانتاج يثبت الشي بابطال نقيضه لكون
العلم السابق الى الاذهان يقضي بان النقيضين لا يجتمعان
على صدق ولا على كذب بل يقتسمان الصدق والكذب
لا محالة فيدل صدق احدهما على كذب الاخر وكذب
احدهما على صدق الاخر ويسمى قياس الخلف فنقدم الان
القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها
احوج الى النظر من الخلف فنقول ان القضية يحصر موضوعها
في الكلام دون محمولها لان المحمول ابداً كلي اما بالفعل
والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان
حيوان فالحصر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل فيه
يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحيوان على الانسان وقد
يساويه كالضاحك للانسان فالقضية توجب حكمها
صفة الموضوع بالمحمول لكله او لبعضه ولا تتعرض للمحمول
هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق

في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا
الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله
اعني صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان
حيوان لعموم المحمول الذي غيره العكس فجعله موضوعاً
ولم يعمه الحكم بالمحمول الذي كان موضوعاً لكون المحمول
الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان
حيوان وبعكسه فلما لم يلزم العكوس في تبديل الموضوعات
والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على كليتها وجزويتها
تبدل الحكم في تقليب الاشكال المتفقة في الاقوال
الى الشكل البين الانتاج فاحتاج ذلك الى نظر يقرر
الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق يستعمله الناطق
بالقياس ويثق به ۝

الفصل الثالث في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه منها من صدق اصولها

العكس في المقدمة هو تصيير محمولها موضوعاً وموضوعها
محمولاً مع بقائها على ما كانت عليه من الايجاب والسلب

والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس من
حكم الاصل وصدقه من صدقه ومعه ٥ فالموجبه
الكليه المطلقه من الحمليات تنعكس بحيث يبقى صدقها
موجبة جزئيه كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان
من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقه من صدقه ومعه و
لعموم المحمول وزيادته على الموضوع والمثال عليه ٥

انسان ـــــ حيوان

حيوان ـــــ انسان

فالحيوان لما كان محمولا عم الانسان وزاد عليه فكان
كل انسان حيوانا والانسان لما صار محمولا لم يعم الحيوان
كله بل بعضه فتغير الحكم فيه ولولا العموم والخصوص
المختلفين في جانب المحمول والموضوع لتم العكس وصدق
كليا مع كلي كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان
بل ساواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه لا يبين عند
الاذهان انه اذا كان شي شيا فذلك الشي ذلك الشي
كخطي اب المساويين المتطابقين اللذين لا يفضل احدهما
على الاخر فايهما حمل عم الاخر وايهما وضع عمه الاخر

ا ـــــ ب   ب ـــــ ا

في الحكم كما في هذه الصوره ٥   ب ـــــ ا   ا ـــــ ب

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف والوصف فرق
في تقليبهما بالتقديم والتاخير سوى التقديم والتاخير الا
من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان في لغة العرب
مبتدا وخبرا فكما ان الانسان ضحاك فكذلك الضحاك
انسان اذا تساويا في العموم والخصوص فصدقهما في الاصل
والعكس واحد كما قلنا انه اذا كان اب فب ا واذا لم يكن
لم يكن ٥ والسالبه الكليه بحسب هذا البيان تنعكس سالبة
كليه فانه اذا لم يكن شي من ا ب لم يكن شي من ب ا اذ لو
كان شي من ب ا لكان ذلك الشي من ا ب لكنه لم يكن
فلم يكن فما اسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد
الاوراق وتطويل الكلام وتبعيد المرام بعد قربه من الافهام
ويعتبر ذلك بان يعرض على اهل الفطنه ممن لم يسمع فيه
كلاما ولا درس فيه علما فتراه يفهم هذا ويقبله عن
كثب ولا يعتريه فيه شك ويعتريه في ذلك المطول
لطوله وعسر فهمه واحتجاجه على الابين بالايسر ابين ٥
والموجبه الجزئيه يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا

لو كان لكان العكس اعني

لان البعض الذي من آ اما ان لا يتصل عليه ب حتى لا
يتصف به ما ليس ب كما لا يتصل الانسان على بعض
الحيوان حتى يتصف به ما ليس حيوان فيصدق في مثله
عند العكس في ذلك ان كل ب آ كما يصدق ان
كل انسان حيوان مثاله ٥

ب انسان
آ حيوان

واما ان يتصل على بعض آ حتى يتصف به ما ليس آ كما يتصل
الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان
كالققنس فيصدق عكسه ان بعض ب آ كما يصدق
ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع
كليا وفي موضع جزئيا والجزوي لا يناقض الكلي بل يصدق
معه فالذي لا يشك فيه صدقه جزئيا في كل موضع وان
صدق كليا في موضع فهو زيادة على الصدق الذي لزم
من العكس حاصل من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور
هذا ومثاله ٥

ب ابيض
آ انسان

والسالبة الجزوية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق

ثانية

ليس بعض الانسان بابيض وليس بعض
الابيض بانسان وبعض الانسان ابيض وبعض
الابيض انسان موجبة جزوية
ليس كل انسان غراب ليس كل غراب
انسان ولا شي منهما سالبة كلية
ليس كل حيوان انسان كل
انسان حيوان موجبة

مع اصلها لاختلافهما مع العموم والخصوص في الايجاب والسلب
ولا يستمر فيهما حكم على ما تمثل به في هذه الخطوط ٥

آ انسان ب ابيض
آ انسان ب غراب
ب انسان آ حيوان

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزوي والايجاب
الجزوي فيكون بعض ب آ كما ان بعض الابيض انسان ويكون
بعض ب ليس آ كما ان بعض الابيض ليس بانسان بل ققنس
ومع الثانية السلب الجزوي والكلي فان بعض الغراب ليس بانسان
ولا شي من الغراب انسان لان السلب الجزوي لا يناقض السلب
الكلي بل يصدق معه ومع الثالثة يصدق الايجاب الكلي
فان بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان يصدقان
معا فاذا اختلف الحكم لاختلاف العموم والخصوص بالايجاب
والسلب والكلية والجزوية لم يستمر لها عكس معين يلزم صدقه
من صدق الاصل فهذه عكوس القضايا المطلقة ٥
وقد اعتبر في المطلقة نسبة محمولها الى موضوعات موضوعها

فلتختلف

وهل المحمول لها ما دام الموضوع لها او ما دامت موجوده
الحال في صورة اللفظ ومفهومه في ايجابه وسلبه فدل
الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في
بعض الاوقات مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع
ومع لا اتصافها بها كمن يقول الانسان حيوان ناطق
مايت موصوفه بالحيوان ما دام انسانا وبالناطق في بعض
اوقات كونه انسانا وبالمايت بعد كونه انسانا ولا في
شي من اوقات كونه انسانا وليس الحال كذلك في السلب
فانه اذا قيل لا شي من كذا كذا فان العباره تعطي ما دام
كذا كما يقول لا شي من الحيوان بجماد ولا شي من الجماد بحيوان
ما دام جمادا وما دام حيوانا ولا يتصف بالمسلوب في بعض
اوقاته فانعكست السالبه الكليه لذلك سالبه كليه
ولم ينعكس الموجبه الكليه موجبه كليه لاجل العموم
وانعكست جزئيه لاجل الوجود اللازم اما دايما كالانسان
حيوان واما في بعض اوقاته كالانسان ناطق او بعد كونه
كذلك كالانسان مايت فيطرق من هذا اشكل على من
قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتامل ما يقتضيه الذوق

والعرف في العبارات ومفهوم الالفاظ الذي يجده كذلك
من لم يدقق النظر اكثر مما يجده المدقق الذي لم يستقص
فيفرق في ذلك بين الموجبه والسالبه فقال بحسب نظره
غير المستقصا ان السالبه الكليه المطلقه لا تنعكس
كما قال ارسطو مثل نفسها كليه ومثل على ذلك وقال
ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتا ما بالفعل فذلك
سلب مطلق ولا ينعكس اي لا يصدق عكسه انه لا شي
من الضاحك انسان بل كل ضاحك انسان ولم يعتبر
بكلامه في قوله وقتا ما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا
وغيره لا يذكر فيه وقتا ولا شرطا بل يذكر المحمول والموضوع
والسور في الايجاب وحرف السلب في السلب من غير زياده
واذا قيل كذلك لم يصدق فيما مثل به اذ لا يعقل منه سامع
من الجمهور انه لا شي من الانسان ضاحك بالقول
المطلق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يعقل منه
ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك فصورة
الكلام في الايجاب لا يعطي دواما وفي السلب يعطي الدوام
حتى يكون النفي بقيا بحسبه ٥ فتامل الكلام وموقعه

من الفهم والتصور واستغنى عن جميع ما طولوا به الكلام
والحق صواب قول ارسطو في هذا الاطهر مع عنايته عن
التدقيق المستعمل والضروريات تنعكس كذلك
ايضا موجبتها الكليه والجزويه موجبه جزويه وسالبتها
الكليه تنعكس سالبه كليه ويكون عكس السالبه
الكليه الضروريه سالبه كليه ضروريه لانه اذا انتفى
شي عن شي بالضروره فذلك الشي منتفي عنه بالضروره
ايضا سوا اردت الضروره بمعنى الدوام او بمعنى ما لا بد منه
واما الموجبه الكليه الضروريه فانها كما لا تنعكس
كليه كذلك لا تنعكس ضروريه فان كل كاتب
عاقل بالضروره وليس كل عاقل كاتب بالضروره
بل بعضه بالامكان لان ما لا بد منه لشي قد يكون له بد
من ذلك الشي فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده
كاتبا وللعاقل بد من الكتابه فلا تنعكس الموجبه الضروريه
ضروريه بل ممكنه ذهنيه تجوز الضروره وتحتمل
كونها ولا كونها وحكم الموجبه الجزويه في ذلك
كحكم الموجبه الكليه ولا تنعكس السالبه الجزويه

[illegible]

كما قيل والممكنات في عكوسها كذلك ايضا
موجباتها وسوالبها كلياتها وجزوياتها لكنها قد
تنعكس الى الضروره في بعض الامور فان العاقل كاتب
بالامكان والكاتب عاقل بالضروره وفي بعضها
ينعكس الى الامكان فان النجار يمكن ان يكون نجارا
فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بممتنع
وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والواجب
وينعكس السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى
السلب وينعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن
ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن
ان يكون والقضيه الممكنه الموجبه والسالبه هي القائله
ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون لا ان القائله ليس ممكن
ان يكون فانها سالبه الامكان لا سالبه ممكنه في سلب
الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان
الوجودي هو ضروره الكون واللاكون فان الضروري
الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي
معناه الجهل والتجويز وحكمه معلوم مما سبق فلا نصح

عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان
الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا الا تطويل
لما فصلته ومن تامله حق تامله وقاس به ما قيل هاهنا
عرف الفرق ه ومن العكس ما يسمونه عكس النقيض
ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن نقيض المحمول
فيكون عكس النقيض لقولنا كل انسان حيوان ان ما
ليس حيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس
حيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان
ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن نقيض الموضوع
لجواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان
حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان
الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع ه وكقولنا
لا شي من الانسان بحجر بعض ما ليس بحجر انسان وكقولنا
بعض الحيوان ابيض بعض ما ليس بابيض حيوان وكقولنا
ليس كل حيوان انسان بعض ما ليس بانسان حيوان ه

الفصل الرابع في
القراين القياسيه

والقرينه القياسيه هي قول مولف من اقوال فيها مواضع
تصديق وتكذيب يلزم عما قيل فيه بذاته عند من
يعقله حكم في قول اخر يصدق مع صدق ما قيل فيه ه
وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم
او الشرطي ولزوم ذلك عند من يعقله لان من حفظ قولا
ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه و كذبه
صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من
يعقل لزوم معقول لمعقول وهذا الصدق اللازم يلزم من
الصدق الملزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما سنعلم
من ان المقدمات في القراين القياسيه قد تكون كاذبه
مكذبه والنتيجه اللازمه عنها صادقه مصدقه واذا
كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول
مولف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت
وانما يلزم ما يلزم عنها بتاليف يكون لها في نظم القرينه
القياسيه بين المقدمات وحدودها التي هي الاجزا
الموضوعه والمحموله في الحمليات والمقدمات والتوالي
في الشرطيات وتاليفها في الحمليات على اشكال

ثلثه وذلك ان القضيه تكون من قولين هما مقدمتان
وفي كل مقدمه حدان احدهما موضوع واخر محمول ويلزم
عنها ما يلزم لشركه بين المقدمتين وتلك الشركه يكون
في جزء لاجمله اذ لو كانت في الكل لكانت احداهما هي
الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما
ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا
في احداهما محمولا في الاخرى وتاليف المقدمتين يكون من
حدي المطلوب المسوول عنه اعني الحد المحمول والحد
الموضوع كما يسل السايل هل الانسان حيوان ام لا
فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول
هما الانسان وحيوان وتاليف القرينه على ذلك يكون
باضافه حد الى هذين الحدين يكون مشتركا للمقدمتين
ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس
وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل
انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي
صارت به القضيه المطلوبه قضيتين بتكراره فيهما
واشتراكهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال

المبين في الايجاب كما قلنا وفي السلب لقولنا في بيان
ان الانسان ليس بحجر مثلا ان كل انسان حيوان ولا شي
من الحيوان بحجر فلا شي من الانسان بحجر فيتوسط الحد
الاوسط من الحدين في القضيتين ينقل الحكم على طريق اللزوم
منهما الى الحكم في المطلوب فصارت الحدود ثلثه في القضيتين
لكون القضيه من حدين وتكرار الحد الاوسط فيهما سوى
مناب حد رابع تتم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان
محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا لمحمول المطلوب
كقولنا كل ا ب وكل ب ج كان قياسا كاملا
بين منه بذاته ان كل ا ج ويسمى شكل القرينه بالشكل

الاول وتسمى القضيه التي موضوعها موضوع المطلوب
مقدمه صغرى والتي محمولها محمول المطلوب مقدمه كبرى
لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل
وان كان الحد الاوسط محمولا على كلتي القضيتين على
موضوع المطلوب ومحموله سمي بالشكل الثاني كقولنا
في بيان انه لا شي من الانسان بحجر كل انسان حيوان ولا شي
من الحجر حيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب

الذي هو الانسان بالايجاب في القضيه الصغري وعلي
محمول المطلوب الذي هو الحجر بالسلب في القضيه الكبري
وبين منه انه لا شي من الانسان بحجر لكن لا بذاته بل بيان
كما يأتي ذكره فليس بقياس كامل وان كان الحد
الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب
ولمحموله سمي بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض
الحيوان ناطق كل انسان حيوان وكل انسان ناطق
فيبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان
يأتي ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع
لموضوع المطلوب الذي هو الحيوان في المقدمه الصغري
ولمحموله الذي هو الناطق في المقدمه الكبري ويسمي المقدمتين
بالصغري والكبري انما يتميز في هذه الاشكال الثلثه
باعتبار المطلوب وموضوعه ومحموله حتي تكون القضيه
التي فيها موضوع المطلوب هي القضيه الصغري والتي فيها
محموله هي الكبري سوا كان كل واحد منهما في القضيه
التي هو فيها محمولا او موضوعا فتنحصر الاشكال بحسب
ذلك بثلثه الاول منها الذي الحد الاوسط فيه محمولا

علي موضوع المطلوب وموضوعا لمحموله وهو القياس الكامل
الذي يبين ما يبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه
محمول علي موضوع المطلوب وعلي محموله معا والثالث الذي
هو فيه موضوع لكليهما وليسا بكاملين اذ لا يبين ما
يبين في كل منهما ما يبين به بذاته كالاول وتخرج القسمه
بنسبه الحد الاوسط الي موضوع المطلوب المعين ومحموله
شكلا رابعا هو ان يجعل الحد الاوسط موضوعا لموضوع
المطلوب ومحمولا علي محموله مثال ذلك اذا كان المطلوب
هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق انسان وكل
ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الاوسط
الداخل علي الحدين موضوعا للاصغر الذي هو الانسان
ومحمولا علي الاكبر الذي هو الضاحك علي الشكل
المذكور فاما اذا لم يعتبر المطلوب وحداه فلا توجب
القسمه سوي الاشكال الثلث المذكوره حينئذ يكون
الحد الاوسط محمولا علي حدين او موضوعا لحدين او محمولا
علي حد وموضوعا للاخر اذا لم يتعين الحدان بموضوع
المطلوب او محموله ولذلك القانون سطوا اشكالا ثلثا

ولم يذكر الرابع وانما يعين الصغرى والكبرى من المقدمتين
في الشكل الاول بالتي فيها الحد الاوسط محمول وبالتي
هو فيها موضوع حتى يكون التي هو فيها محمول صغرى والتي
هو فيها موضوع كبرى واما في الشكل الثاني والثالث
فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الاوسط لكونه
محمولاً او موضوعاً فيهما جميعا فتميز بموضوع المطلوب ومحموله
فاقتضت النسبة الى المطلوب المعين وجرت به شكلا رابعا
ينتج المطلوب المعين معكوساً محموله موضوعاً وموضوعه
محمولاً مثل ان يكون مطلوبنا هل كل الانسان ضاحك
ام لا كما قيل ولا نجعل القرينة هكذا كل ناطق
انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل ضاحك
انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان
الصغرى في القرينة وصغراه مكان الكبرى فلذا بدلنا
المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة الشكل الاول
بعينها وتبدل الكلام بالتقدم والتاخير لا يغير من صدقه
شيا فانتجه لما نتجه بين نفسه ولكنه عكس المطلوب
المعين فاذا عكسنا النتيجة كانت جزويه كما علمت

في العكوس فصحيحها ان بعض الانسان ضاحك وان نظرنا
الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة
والاشكال الشكل الاول الا بتقدم اللفظ وتاخيره
ولا تاثير لذلك في الصدق اذا بدل والكلام في هذا
الشكل الرابع اسند تركه الى ارسطو بعض المتاخرين
باعتبار المطلوب المعين وفي الانتاج هو الاول والاعتبار
بالانتاج والاشكال الحسية هي الثلثة المذكورة لا غير بنسبة
القراين ومقدماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة
ان المقدمات تختلف بالايجاب والسلب والكلية والجزوية
تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل
ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق ... منها
والضرورة والامكان في المحصورات خاصة ما هو منتج
يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في
القرينة المذكورة على ما قبل وجهها عن منتج اي لا يلزم عنه
حكم في قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين الانتاج
بنفسه ومنه غير بين ويحتاج الى بيان وجه بين
لزومه لما يلزمه من النتيجة التي لم حكمها عنه فلناخذ

الان في تعديد الضروب المنتجة وغير المنتجة وكيف ينتج ما
ينتج منها وكيف لا ينتج ما لا ينتج وكيف يبين ما ليس بين وعلى
اي وجه يبين ٥
ضروب

الفصل الخامس في القياسات من
القضايا المطلقة في الشكل الاول

اما ضروب الشكل الاول فالمنتج منها اربعة ضروب
واثنا عشر ضربا غير منتجة الاول من موجبتين كليتين كقولنا
كل ا ب وكل ب ج فينتج موجبة كلية وهي قولنا
كل ا ج مثاله

ج
جسم
لان الانسان الذي — كل — ب — حيوان
هو ا داخل في عموم — كل — ا — انسان
لان عام العام عام ايضا

فكل انسان جسم

الحيوان الذي هو ب والحيوان داخل في عموم الجسم الذي
هو ج فدخل الانسان الذي هو ا في عموم الجسم الذي هو ج

ج
حيوان
وكل — ب — حساس
كل — ا — انسان

فكل انسان حيوان

وايضا لان الانسان الذي هو ا داخل في عموم الحساس
الذي هو ب وساوي الحساس الحيوان الذي هو ج في
عمومه فدخل الانسان الذي هو ا في عموم الحيوان
الذي هو ج — ج — حساس
وايضا لان — وكل — ب — ناطق
الانسان — كل — ا — انسان

فكل انسان حساس

الذي هو ا ساوي في عمومه الناطق الذي هو ب والناطق
دخل في عموم الحساس الذي هو ج فدخل الانسان الذي
هو ا في عموم الحساس الذي هو ج وايضا لان
الانسان الذي هو — ج — ضحاك
ا ساوي في عمومه — فكل — ب — ناطق
الناطق الذي هو ب — كل — ا — انسان

فكل انسان ضحاك

فالناطق ساوي في عمومه الضحاك الذي هو ج فساوي
الانسان الذي هو ا في عمومه الضحاك الذي هو ج
ولا اختلاف العموم والخصوص في الحدود في اي موجب
الكليتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف
الذي في الصور الاربع وفي سايرها انتج الايجاب الكلي

والضرب الثاني من كليتين والكبرى منهما سالبه والصغرى
موجبه كقولنا كل ا ب ولا شي من ب ج فينتج سالبه
كليه وهي قولنا فلا شي من ا ج مثاله

ج حجر
ولا شي حيوان ب من الحيوان
فلا شي من الانسان بحجر
كل انسان ا

لان الانسان الذي هو ا داخل تحت عموم الحيوان الذي هو
ب والحجر الذي هو ج خارج بجملته عن الحيوان بالسلب الكلي
والحيوان خارج عنه فالانسان خارج بجملته الداخله تحت
عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك ج عن ا سلبا كليا وايضا

ج حجر
ولا شي ناطق ب من الناطق
ولا شي من الانسان بحجر
كل انسان ا

لان الانسان الذي هو ا مساو للناطق الذي هو ب والحجر
الذي هو ج مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب
عن ا الذي هو الانسان المساوي للناطق في الحكم ولا اختلاف
للحدود في العموم والخصوص في هذا الضرب سوى هذا

الاختلاف الذي هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه
او مساواته له والضرب الثالث من موجبتين والصغرى
منهما جزويه والكبرى كليه كقولنا بعض ا ب وكل
ب ج فينتج موجبه جزويه وهي قولنا بعض ا ج مثاله

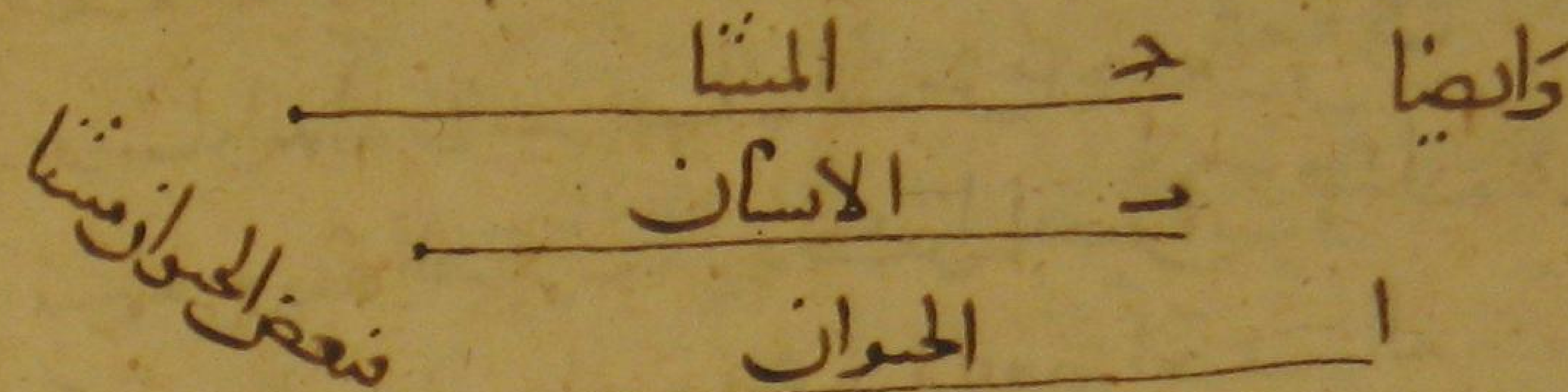
ج خارج عن الاعتدال
ب حار المزاج
ا انسان بعض
فبعض الانسان خارج عن الاعتدال

لان بعض ا الذي هو الانسان داخل تحت عموم ب الحار المزاج
الذي يكون بعض الانسان وبعض اشيا اخرى والحار
المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الانسان
داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال وايضا ٥

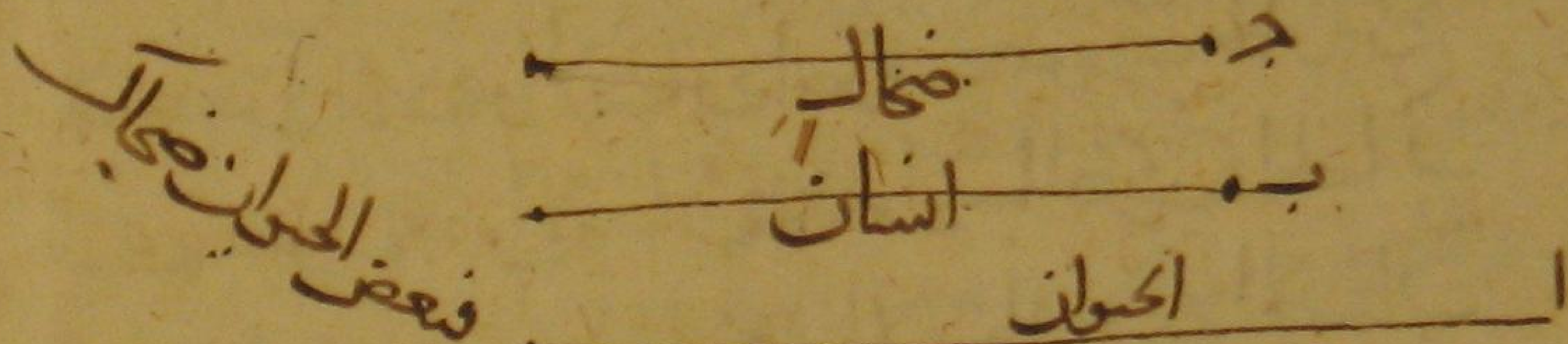
ج مساوي الزوايا لقائمتين
ب مثلث
ا السطوح بعض
فبعض السطوح مساويه زواياه لقائمتين

لان بعض ا الذي هو السطح داخل تحت عموم المثلث الذي
هو ب الذي يكون سطحا ومرة يكون جسما والمثلث
مساوي للمساوي زواياه لقائمتين فبعض السطح

داخل تحت عموم المساوي ر وا باه لقالمبين ه
وايضا

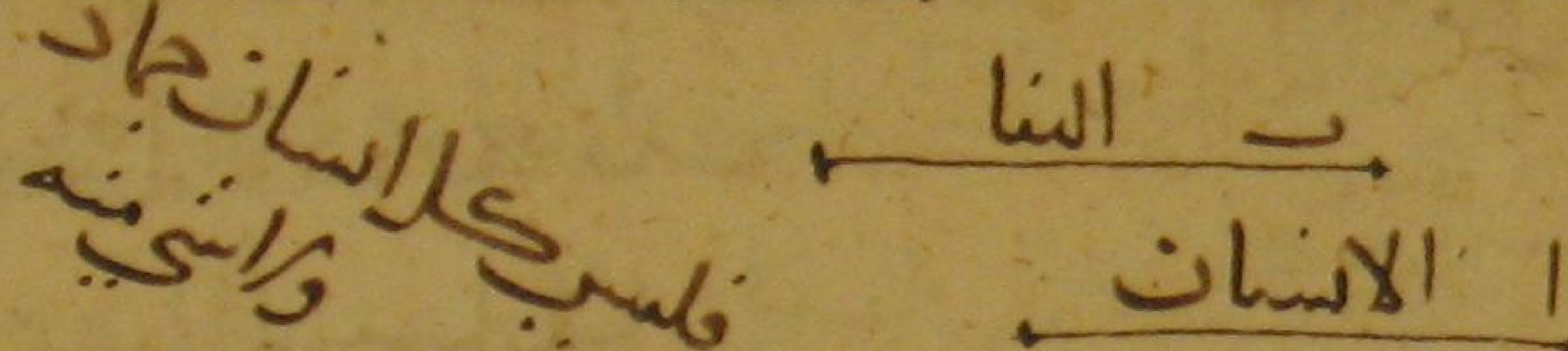


لان بعض آ الذي هو الحيوان مساوٍ لـ ب الذي هو الانسان
والانسان داخل تحت عموم د الذي هو المشا فبعض الحيوان
داخل تحت عموم المشّا ه وايضا

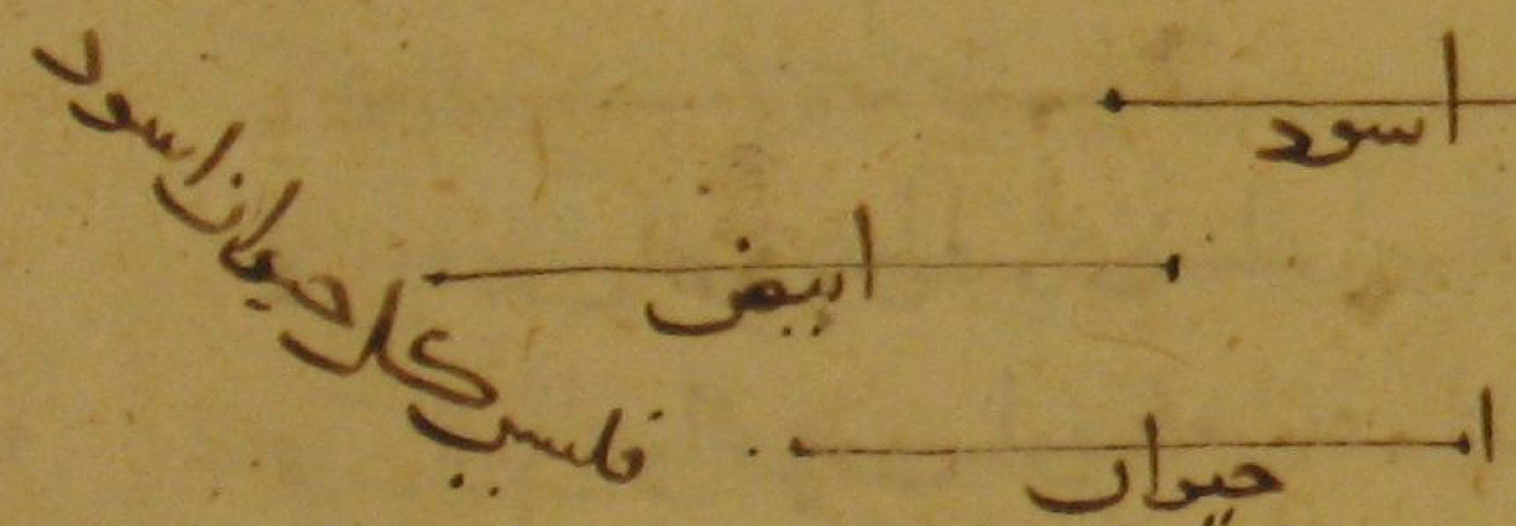


لان بعض آ الذي هو الحيوان مساوٍ لـ ب الذي هو الانسان و ب
مساوٍ لـ ج الذي هو الضحاك فبعض آ الذي هو الحيوان مساوٍ
لـ ج الذي هو الضحاك ه ولاختلاف العموم والخصوص في
الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية
في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذي في الصور الاربع
د ب في سايرها انتج الايجاب الجزوي ه
الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة

كلية كقولنا بعض آ ب ولا شي من ب د ينتج سالبة جزوية
كقولنا ليس كل آ ج ومثاله



لان بعض آ الذي هو الانسان داخل تحت عموم ب
البنا الذي منه انسان ومنه زنبور والجماد الذي هو ج
مسلوب عن ب الذي هو البنا وعن جميع الانسان ايضا
والجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه
كا ايضا



لان بعض آ الذي هو الحيوان داخل تحت عموم ب الذي
هو الابيض و ج الذي هو الاسود مسلوب عن ب الذي
هو الابيض وليس بمسلوب عن باقي آ الذي هو باقي الحيوان
غير الانسان كالغراب مثلا فـ ج الذي هو الاسود مسلوب
عن بعض آ الذي هو الحيوان كالققنس مثلا وايضا ه

جـ جماد

بـ انسان

ا حيوان

فليس كل حيوان جماد ولا واحد منه

لان بعض آ الذي هو الحيوان مساوٍ لب الذي هو الانسان
وجـ الذي هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقي الحيوان
فهو مسلوب عن كل آ الذي هو الحيوان والمسلوب
عن الكل مسلوب عن البعض لا محاله ٥ وايضا

فرس

جـ

بـ انسان

ا حيوان

فليس كل حيوان فرس

لان بعض آ الذي هو الحيوان مساوٍ لب الذي هو الانسان
وجـ الذي هو الفرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب
عن جميع الحيوان فجـ مسلوب عن بعض آ ولا اختلاف
العموم والخصوص في الحدود في الموجبه الجزويه الصغرى
والسالبه الكبرى الكليه في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف
الذي هو الصور الاربع الذي ينتج في بعضه سلبا كليا وفي بعضه
سلبا جزويا فاللازم في جميعه هو السلب الجزوي لا محاله

وهذه الضروب الاربع وان كانت بينه الانتاج بنفسها
لمن يتصورها بهذه الاشكال التي استقصي فيها اصناف
العموم والخصوص في الحدود ويتصورها في الاذهان ويحقق
نتيجتها ويبعد الشك عنها ٥ فهذه هي الضروب المنتجه
من هذا الشكل والباقيه غير منتجه وهي التي صغراها سالبه
او كبراها جزويه او كلاهما لان الصغرى السالبه تخرج
الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم الاكبر
من جهه الاوسط بالايجاب ولا السلب والكبرى الجزويه
تخرج بعض الاوسط عن حكم الاكبر فلا يعم حكمه الاصغر
لانه قد يقع تاره تحت الداخل في حكم الاكبر وتاره لا يقع
والحكم لا يجيز المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما الى الاصغر
كما اتضح في هذه الاشكال الثلثه واولا في السالبتين
الكليتين كقولنا لا شي من آ ب ولا شي من ب جـ فيقع تاره
هكذا ٥

جـ غراب

ب فرس

ا انسان

فيكون لا شي من آ جـ ولا شي من الانسان غراب لان جـ خرج عن ب
وعن آ جميعا ويقع تاره هكذا

جـ ناطق

ب غراب

ا انسان

فيكون كل ا ج اي كل انسان ناطق لان ج المسلوب عن ب
كل محمولاً على آ فوقع على جملته ولم ينقل اليه ب المسلوب
عنهما حكماه د انسان

د نحو

وتارة يقع هكذا ا حيوان

فيكون بعض ا ج اي بعض الحيوان انسان وليس بعض ا ج اي ب
ليس كل حيوان انسان لان الاوسط وقع خارجا عنهما
فكان حكمهما لا من جهة الاوسط فكان الحكم
الذي لهما تارة ايجابا وتارة سلبا وتارة كليا وتارة جزويا
فلم يلزم الحكم وكان العيب في الصغرى السالبة التي اخرجت
الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينقل اليه حكما من الاكبر
على ما قيل ٥ والضرب الاخر من كليتين والصغرى سالبة والكبرى
موجبة مثاله لا شي من ا ب وكل ب ج فيقع تارة هكذا

ج ناطق

لا شي فرس ب انسان

ا من الفرس

فيكون لا شي من الفرس ناطق لان الاكبر ساوي الاوسط
فانسلب عما انسلب عنه وهو الاصغر ويقع تارة هكذا ٥

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل ا ج اي كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط
والاصغر الذي سلب عنه الاوسط ويقع تارة هكذا ٥

ج اسود

لا شي انسان غراب ب غراب

ا من الانسان

فيكون بعض آ الذي هو الانسان ج اي اسود لان ج الذي
هو الاسود فضل على ب الذي هو الغراب فكان من زيادته
بعض الانسان فكان بعض الانسان اسود وليس كل انسان
اسود وهو الايجاب الجزوي والسلب الجزوي فلم يلزم فيه حكم بعينه
والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة
جزوية كقولنا كل ا ب وبعض ب ج فيقع تارة هكذا

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لا شي من ا ج اي لا شي من الانسان فرس لان بعض ب
الذي كان ج فضل عن عموم آ كما اخرج بعض الحيوان الذي
هو الفرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم الفرس فصدق
فيه السلب الكلي ويقع تارة هكذا ٥

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان

فيكون كل ا جـ اي كل انسان ناطق لان البعض من الحيوان
الذي حمل عليه الناطق دخل الانسان في حكمه لان المحمول لا
لسور فيجوز فيه المساواه والعموم بالزياده فيختلف الحكم من
جهة تلك الزياده مالم يحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر
الاوسط لحكمه اسفل الحكم الي الاصغر واذا لم يعم لم يسفل
فلم يلزم من الكبري الجزويه حكم في النتيجه علي ماقيل ومثاله تبع هكذا

جـ ابيض
ب ناطق
ا انسان

فيكون بعض ا جـ وبعضه ليس جـ اي بعض الانسان ابيض
وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوي الاصغر فانسلب
عن الاصغر بالسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما
وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزويا فلم يلزم منه حكم
في الانتاج من سلب ولا ايجاب كلي ولا جزوي والضروب
التسعه الباقيه كذلك لا تنتج اي لا يلزم فيها حكم اما لكون صغراها
سالبه واما لكون الكبري جزويه واما لكليهما كما في
هذه الامثله ٥ الضرب الرابع هكذا

جـ ناطق
ب حيوان

من موجبه كل ا انسان
كليه جـ فرس
صغري ب حيوان
وسالبه ا انسان
جزويه جـ ابيض
كبري ب حيوان
واوضاعه ا انسان

ثلثه علي ما في هذه الصوره ٥ والضرب الخامس من كبري
موجبه جزويه وصغري سالبه كليه ٥

جـ حيوان
لا شي ب ابيض
ا غراب
واوضاعه ايضا ب انسان
ثلثه علي ما في ب حيوان
هذه الصوره ا حجر
جـ حيوان
ب اسود
ا ابيض

ولا شي من الانسان فرس ٥
وبعض الانسان ابيض وبعض الانسان ليس بابيض
وكل غراب حيوان
ولا شي من الحجر انسان
وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان

والضرب السادس من سالبتين صغراهما كليه وكبراهما
جزويه والامثله عليه هي الامثله المذكوره في الضرب
الخامس حيث يكون السلب الجزوي في الكبري مكان الايجاب
الجزوي ٥ والضرب السابع من كبري موجبه كليه
وصغري سالبه جزويه ٥

ج جسم
د انسان
ا ابيض
فكل الابيض جسم

ج ناطق
ب انسان
ا فرس
ولا شي من الفرس ناطق

د ناطق
انسان
ا ابيض
وبعض الابيض ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا الضرب في الصغري صورة السالبه
الكليه لان السلب الجزوي يبقي عن البعض ولا يعرض للبعض الاخر
بسلب ولا ايجاب فبقي في الامكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا

في البعض الاخر وصورة الايجاب في البعض المتروك فقد جاءت
في المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن كله
بعض الاصغر واوجبه علي بعضه وسلب في هذا الثالث عن
لاستيفا الاقسام فكان في الصور الثلثه الايجاب الكلي
والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزويان فلم ينتج ٥
الضرب الثامن منها من سالبتين صغراهما جزويه
والكبري كليه وامثلته هكذا ٥

ج غراب
ب انسان
ا ابيض
ولا شي من الابيض غراب

ج اسود
ب ابيض
ا انسان
ليس كل انسان اسود بعض الانسان اسود

فهاتان الصورتان اذا كان مع السلب الجزوي في الصغري عن
البعض من الاصغر ايجاب علي البعض واما اذا كان سلب عن البعض
الاخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه ٥ والضرب التاسع
من جزويتين والصغري سالبه والكبري موجبه وحكمه
معلوم في انه لا ينتج من اجل جزويه الكبري ومن اجل

سلب الصغرى ما سلب سوى تعليقا وتفهيما وكذلك في الضرب
العاشر وهو من سالبتين جزئيتين وفي الحادي عشر
وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين
والكبرى سالبة من احتاج به الكبرى فقد بان المنتج
وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتفهيم والتعليم
والتعليل والتصوير بالتشكيل وحاجته الى ذلك مع
كونه كالبين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص
في الحدود والتمثيل بالخطوط اوضح الحال فيهما ٥

الفصل السادس في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضروب الشكل الثاني اربعة ايضا وهي التي كبراها
كلية سواء كانت الصغرى كلية او جزئية واحدى
مقدمتيه موجبة والاخرى سالبة ايهما كانت وما عداها
لا ينتج ٥ فالضرب الاول من المنتجات من كليتين والكبرى
سالبة كقولنا كل ا ب ولا شيء من ج ب ينتج سالبة
كلية وهو قولنا لا شيء من ا ج لان الاصغر دخل تحت حكم

الاوسط بكليته وانتفى الاوسط عن الاكبر بكليته
فانتفى الاكبر عنه بكليته فانتفى عن الاصغر بكليته
وهذا مثاله ٥

ب حيوان
ا انسان ج حجر

فلا شيء من الانسان بحجر

ولا يضلك العموم هاهنا فان الحال تتشابه فيه مع مساواة
الاوسط للاصغر وزيادته عليه حيث لا يخرج شيء من الاصغر
عن الاوسط فلا يخرج عن حكمه ومن تقدم بيانه بعكس
الكبرى حيث قال كل ا ب ولا شيء من ب ج يعاد الى
صورة الشكل الاول لما عكس كبراه التي هي لا شيء
من ج ب لجعلها لا شيء من ب ج والصورة في التمثيل هاهنا
قد اوضحت العكس في الشكل حيث كان سلب الاوسط
عن الاكبر بعينه سلب الاكبر عن الاوسط ٥
الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا
لا شيء من ا ب وكل ج ب ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء
من ا ج ٥ وبيانه بعكس المقدمتين وجعل الصغرى كبرى
والكبرى صغرى حتى تعكس السالبة كلية صالحة

للانتاج في الشكل فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصلح كبرى
في الشكل الاول فتعاد الى صورة الضرب الاول فانتج سالبة
كلية لكنها عكس المطلوب من جهة حدية الاكبر
والاصغر ومثاله

ب حيوان

ا حجر د انسان

فلا شي من الحجر بانسان

فيظهر في المثال العكس مع الشكل وعكس النتيجة
مع اصلها وهم بدلوا فقالوا كل ج ب ولا شي من ا ب فصارت
الصغرى مكان الكبرى وعكسوا فصار لا شي من ب ا
فعادت القرينة كما عادت الاولى الى صورة الشكل
الشكل الاول وانتجت لا شي من ج ا ثم عكست النتيجة فصارت
لا شي من ا ج وهو المطلوب ه الضرب الثالث
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا
بعض ا ب ولا شي من ج ب ينتج سالبة جزئية وهي قولنا
ليس كل ا ج مثاله

ب انسان

ا حيوان د حجر

فليس كل حيوان حجر ولا شي منه

بعض الحيوان انسان ولا شي من الحجر انسان فليس كل

حيوان بحجر لا ينتقل الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو
البعض الذي دخل تحت الاوسط واذا كان على هذه
الصورة والمثال جا بسلب كلي لان الاصغر باسره يخرج عن
حكم الاكبر ويكون

ب اسود

لا شي من الحيوان بحجر ج ابيض

فان وقع هكذا جا ا انسان فليس كل انسان ابيض

بسلب جزئي لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه
تحت الاكبر فيسلب الاكبر عن بعض الاصغر والسلب الكلي
الذي جا من الصورة الاولى يصدق معه السلب الجزئي الذي جا
من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئي ه الضرب الرابع
من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله
ليس كل ا ب وكل ج ب ينتج سالبة جزئية كقولنا
ليس كل ا ج كما في هاتين الصورتين ه

ب حيوان ب حيوان

ا ابيض ج غراب ا ابيض ج انسان

فني الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط الاكبر على
بعض الاصغر والسلب عن بعضه مع كون الاكبر مباينا

للاصغر بالكليه وفي الثانيه عم الاوسط الاكبر و بعض
الاصغر في حكم الاكبر فجا سلب كلي في الاولى وجزي
في الاخرى بصدق السلب الجزوي لا محاله واستمر في النتيجه
وكان بين بطريقه تعرف بالافتراض فيقال نفرض البعض
من ا الذي ليس ب د فلا شي من د ب وكل ج ب فنعود
الى الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج لا شي من د ج فيقال
بعض ا د ولا شي من د ج فليس كل ا ج وهي النتيجه ٥
الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل في الشكل
اوضح النتيجه ايضا لا يحوج الى شي من هذا ٥ وما لا ينتج
في هذا الشكل اثنا عشر ضربا منها اربعه من سالبتين
لان الاصغر والاكبر فيها خارجان عن حكم الاوسط
ولا ينتقل الحكم بواسطته من احدهما الى الاخر بسلب
ولا ايجاب ٥ واربعه من موجبتين لان الطرفين الداخلين
تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يتباينان بالكل
او بالبعض ولا يتميز الحكم بحسبه واربعه من كبرى
جزويه لا يلزم فيها حكم لخروج البعض غير المعين
عن حكم الاوسط فلا ينتقل الحكم الى البعض الداخل

تحت الحكم لانه غير متعين فالضرب الاول مما لا ينتج
هو من سالبتين كليتين يقع على هذه الاشكال ٥
والصور الثلث

ب فرس
ا انسان — ج حجر
ولا شي من الانسان حجر دايما

ب فرس — د ناطق — ا انسان
ب حجر — ج انسان — ا حيوان
وكل انسان ناطق
ليس كل حيوان انسان

ينتج من الاول سلب كلي ومن الثانيه ايجاب كلي ومن الثالثه
الايجاب والسلب الجزويين ولا يتميز حكم ولا يلزمه نتيجه بعينها
والضرب الثاني من سالبتين كبراهما كليه وصغراهما جزويه
ويقع على هاتين الصورتين ٥

ب انسان
ا حيوان — حجر
ولا شي من [illegible] حجر

ب غراب
ج ابيض
ا حيوان
ليس كل الحيوان ابيض
وبعض الحيوان ابيض

فينتج في الاولى سلب كلي وفي الثانيه سلب وايجاب جزويين
والضرب الثالث من سالبتين صغراهما كليه وكبراهما
جزويه ويقع على هذه الصور الثلث

ه رر

ولا شيء من الغراب انسان

اوله ب ابيض

ج انسان ا غراب

وكل غراب حيوان

ثانيه ب ابيض

ج حيوان ا غراب

وليس كل حيوان ابيض

ثالثه ب حجر

ج ابيض ا حيوان

وبعض الحيوان ابيض

فينتج في الصورة الاولى السلب الكلي وفي الثانية الايجاب الكلي وفي الثالثة الايجاب والسلب الجزئيان والضرب الرابع من سالبتين جزئيتين وتقع على هذه الصور الثلث

اوله ب ابيض

ا انسان ج حجر

ولا شيء من الانسان حجر

ثانيه ب ابيض ج ناطق

ا انسان

وكل انسان ناطق

ثالثه انسان ج حيوان

ا ابيض

وليس كل انسان ابيض وبعض

وليس كل الابيض حيوان

فينتج كذلك في الاولى سلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان ٥ والضرب الخامس

من موجبتين كليتين وتقع على هذه الصور الثلث ٥

ولا شيء من الانسان فرس

ب حيوان

اوله ا انسان ج فرس

ب حيوان ب جسم

وكل انسان ناطق

ثانيه ج ناطق ج انسان

ثالثه ا انسان ا ابيض

وليس كل الابيض انسان

وبعض الانسان ابيض

فينتج في الصورة الاولى سلب كلي وفي الثانية ايجاب كلي وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان ٥ والضرب السادس من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على هاتين الصورتين ٥

اوله ب حيوان

ا ابيض ج غراب

ولا شيء من الابيض غراب

ثانيه ب حيوان

ج انسان ا ابيض

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فينتج في الاولى سلب كلي وفي الثانية ايجاب وسلب جزئيان ٥

الضرب السابع من موجبتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية وتقع على صور ثلث ٥

اولي — ب — حيوان

ا غراب — ج ابيض

ولا شي من الغراب ابيض

ثانيه — ب — حيوان

ج اسود — ا غراب

وكل غراب اسود

ثالثه — ب — حيوان

ج ابيض — ا انسان

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فنحكم في الاولي بسلب كلي وفي الثانيه بايجاب كلي وفي الثالثه
بايجاب وسلب جزئيان والضرب الثامن من موجبتين
جزويتين وصورته صورة الضرب الرابع الذي من
سالبتين جزويتين ونحكم بالسلب والايجاب الكلي والجزوي
كما حكمنا هناك ٥ الضرب التاسع من صغرى موجبه
كليه وكبرى سالبه جزويه وصورته صورة
السابع الذي من موجبتين وكبراهما جزويه
لان السلب عن البعض في الصورة كالايجاب علي
البعض ٥ والضرب العاشر من صغرى سالبه كليه
وكبرى موجبه جزويه وصورته صورة الثالث
الذي من سالبتين والكبرى جزويه والضرب الحادي عشر

والضرب الثاني عشر وهما اللذان من جزويتين موجبه
وسالبه كبرى وصغرى وصورتهما صورة الموجبتين
والسالبتين الجزويتين لان السلب الجزوي في الصوره
كالايجاب والمثال الجزوي وبالعكس وقد تبينت
ضروب الشكل الثاني المنتج منها وكيف ينتج وما
لا ينتج ولم لا ينتج بالتمثيل المبين لما اثبتته منها بالعموم
والخصوص بيانا شافيا من غير حاجه الي عكس وغيره
لان العكس في التمثيل ظاهر كالاصل ٥

الفصل السابع في ضروب
القياسات من القضايا المطلقه
في الشكل الثالث

والمنتج من ضروب هذا الشكل سته اضرب وهي التي
صغراها موجبه وفيها كليه سوا كانت صغرى
او كبرى وما عدا هذا لا ينتج ونتايجه كلها جزويه
ثلثه منها موجبه وثلثه سالبه وبعكس صغراه
يرجع الي صورة الشكل الاول ٥ فالضرب الاول من
كليتين موجبتين كقولنا كل ب آ وكل ب ج ينتج

موجبه جزويه كقولنا بعض ا ج لان الاوسط داخل
تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لامحاله داخل تحت
حكم الاوسط وذلك لان الاصغر محمول على الاوسط
فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان
بعضه في جميعه واذا عم الحكم تاره وخص اخرى
فخصوصه مستمر فيصدق الجزوي على كل حال والعكس
جزوي لامحاله واذا انعكست الصغرى جزويه عاد الى
صورته الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فانتج
الايجاب الجزوي لان صورته تقع تاره هكذا

وهو كل — ج جسم
انسان حيوان — ا حيوان
وكل انسان — ب انسان

جسم فيجي منه موجبه كليه وهو كل حيوان جسم

وتاره يقع هكذا — ا حيوان
وهو كل انسان — ج ناطق
حيوان وكل انسان — ب انسان

ناطق فيجي منه ان بعض الحيوان ناطق ويكون من الصور الاولى

وكل حيوان جسم

فبعض الحيوان ناطق

وكذا ساواه فحكمه في حكمه

الايجاب كلي ومن الثانيه الايجاب جزوي فيستمر الجزوي لامحاله والعكس
والاصل فيه مساوي الصورتين ه والضرب الثاني من كليتين
والكبرى سالبه كقولنا كل ب ا ولا شي من ب ج ينتج
سالبه جزويه وهي قولنا ليس كل ا ج لان الصغرى اذا
عكست كان بعض ا ب ويقع على هاتين الصورتين ه

اولى — ا حيوان — د حجر
ب انسان — ولا شي من الحيوان بحجر

ثانيه — ا حيوان
ب انسان — ج فرس — ليس كل حيوان فرس

اما في الاولى فكل انسان حيوان ولا شي من الانسان بحجر
فيكون سلبا كليا وهو انه لا شي من الانسان فرس وينتج انه
ليس كل حيوان بفرس وهو السلب الجزوي فيستمر السلب
الجزوي لامحاله ه والضرب الثالث من موجبتين والصغرى
جزويه كقولنا بعض ب ا وكل ب ج ينتج موجبه جزويه
وهي قولنا بعض ا ج لان الموجبه الجزويه تنعكس جزويه
موجبه وبذلك يعود الى ما عاد اليه الضرب الاول
من هذا الشكل وهو الضرب الثالث من الشكل الاول

الحيوان جزوي والثانيه كل انسان حيوان [illegible]

ونتبع على هاتين الصورتين

اولا ب ج جسم

ا انسان

بعض ب حيوان

وكل انسان جسم

ثانيه ا ابيض

ب ج حيوان

ب انسان

بعض الانسان حيوان

اما في الاولى بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج
منه ان كل انسان جسم وفي الثانيه بعض الانسان ابيض
وكل انسان حيوان وينتج ان بعض الابيض حيوان فيلزم
الايجاب الجزوي والضرب الرابع من موجبتين والكبرى
جزويه كقولنا كل ب ا وبعض ب ج ينتج جزويه موجبه
وهي قولنا بعض اج ويبين بعكس الكبرى وجعلها صغرى
ينتج عكس النتيجه وبعكس يكون النتيجه المطلوبه
ولا يبين بعكس الصغرى لان الصغرى الكليه اذا عكست
تكون جزئيه ولا ينتج قياس من جزويين وبالصوره والمثل
يلزم تاره بايجاب كلي وتاره ايجاب جزوي فيصدق الجزوي

لا محاله كما في هذه الصوره

وهي كل ب د كاتب

انسان حيوان ا حيوان

وبعض الانسان ب انسان

بعض الحيوان كاتب

كاتب ينتج ان بعض الحيوان كاتب وهو بعض البعض الذي
كان انسان لا محاله والعكس مع الاصل يبين في الشكل
من جهه العموم والخصوص والضرب الخامس من صغرى
موجبه جزويه وكبرى سالبه كليه كقولنا بعض ب ا
ولا شي من ب ج ينتج سالبه جزويه وهي قولنا ليس كل
اج وبعكس الصغرى يرجع الى الرابع الشكل الاول وصورته
اما هكذا وهو ا انسان

بعض الحيوان ب حيوان ج حجر

ولا شي من الانسان حجر

انسان ولا شي من الحيوان حجر ويلزم منه السلب الكلي
وهو لا شي من الانسان حجر ولما هكذا

ج ابيض

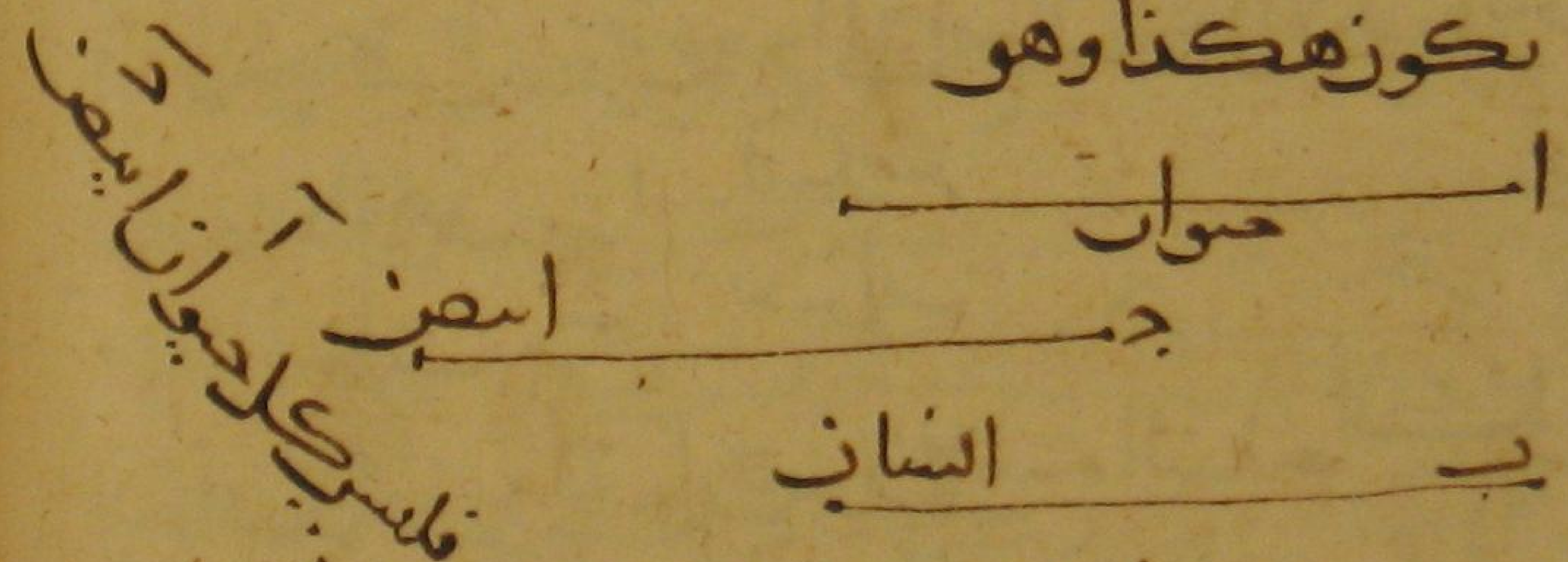
ا حيوان

ب اسود

ليس كل حيوان ابيض



وهو بعض الاسود حيوان ولا شي من الاسود ابيض فليس
كل حيوان ابيض فيستمر السلب الجزي وعوده الى رابع الشكل
الاول يكون بعكس الصغرى الموجبه الجزويه ٥
والضرب السادس من صغرى موجبه كليه وكبرى
سالبه جزويه كقولنا كل ب آ وليس كل ب ج ينتج سالبه
جزويه وهي قولنا ليس كل آ ج ولا يبين بالعكس لان
كبراه سالبه جزويه لا ينعكس وصغراه ينعكس
جزويه ولا ينتج من جزويين وانما يبين بما بين به نظيره
في الشكل الثاني وهو رابعه بالافتراض وبالمثال
يكون هكذا وهو



كل انسان حيوان وليس كل انسان ابيض ويلزم منه
ليس كل آ ج اي ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب
المنتجه في هذا الشكل وما عداها لا ينتج وهي عشره اضرب
سبعه منها وهي من سالبتين ومن جزويين حكمها في العله التي

والمثال حكم نظايرها في الاول والثاني ويلزم من صغرى
سالبه مع كبرى موجبه حكمها حكم نظايرها في
الشكل الاول في العله والمثال ايضا ٥ فقد اتفقت
الاشكال الثلثه في ان ما كان من ضروبها من سالبتين او
جزويتين او صغرى سالبه كبراها جزويه لا ينتج والشكل
الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب الكلي والجزوي
والثاني ينتج السالب فقط الكلي والجزوي ولا ينتج الموجب
والثالث ينتج الجزوي فقط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلي
ويشترك الاول والثاني في انهما لا ينتجان عن كبرى
جزويه والاول والثالث في انهما لا ينتجان عن صغرى
سالبه فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقه ٥

الفصل الثامن في اشكال القياسات
وضروبها من القضايا الضروريه
والممكنه والمختلطه منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضروريه كانت نتايجها مثلها ضروريه
في الشكل الاول والثاني والضروب المنتجه منها وغير المنتجه
هي تلك بعينها وتلك الامثله والبيانات التي اوردناها

لتميز العموم والخصوص في الحدود في كل ضرب من الضروب
اما في الشكل الاول فلان الاصغر من جملة الاوسط
وهو هو فالحكم بالاكبر على الاوسط اذا حكما ضروريا
كان هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يتعدى حكم النتيجه
حكم الكبرى ٥ واما في الشكل الثاني فعكس السالبه من
المقدمتين برده الى الشكل الاول وتكون السالبه كبرى
الاول وعكسها ضروري مثلها فحكمه في ذلك حكم الاول
واما في الشكل الثالث خاصه فبحسب ما يبنى اضرب
هذا الشكل من العكوس لا يكون الامر فيه كذلك
لان القضيه الضروريه الموجبه لا يلزم عكسها ضروريه
كما يلزم عكس السالبه منه بل يلزم عكسها ممكنه او
مطلقه غير محصله الضرورة كما قيل في العكوس فيدخل في
الخلط من الممكن والضروري فيختلف الحكم كما ستعلمه
واذا كانت القضايا ممكنه كانت نتائجها اما في الشكل
الاول ممكنه مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الاصغر
الاوسط ويمكن ان يكون الاوسط الاكبر يمكن
ان يكون الاصغر الاكبر سواء كان الامكان وجوديا

او ذهنيا فالنتيجه مثله وان كان خلطهما فالنتيجه
ذهنيه لا وجوديه فان من الامكان الذهني ما هو ضروري
في الوجود فيكون حكم النتيجه فيمحكمها في الخلط
من الممكن والضروري فيكون تاره ضروريه وتاره
ممكنه فلا نعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني
واما في الشكل الثاني فينتج فيه ممكنات ايضا ولكن
ذهنيه لان عكوس الممكنات قد يكون ضروريه
فيتبعها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه
ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي
من الموجبتين برد احديهما الى السلب فيصير انتاجه
الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب واما في
الشكل الثالث فينتج المقدمتين المتفقين في
الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضروريه
صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهه في
النتيجه مثل جهه الكبرى في القرينه وكذلك ان كانتا
من الامكان الذهني كانت النتيجه من الامكان الذهني
لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني

ايضا واما المختلط من القراين القياسيه من مقدمات
مطلقه وضروريه اما في الشكل الاول فان النتيجه تتبع
الكبرى في الاطلاق والضروره حيث يكون الاصغر هو
الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بعينه على
الاصغر ٥ وفي الشكل الثاني يكون الجهه في النتيجه
تابعه لعكس السالبه التي يكون كبرى في الشكل الاول
وعكس السالبه مثلها في الضروره والاطلاق واما في
الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذي من
كليتين موجبتين ان كان الصغرى مطلقه والكبرى
ضروريه فالنتيجه ضروريه لان الصغرى ينعكس مطلقه
مثل نفسها وان كان الصغرى هي الضروريه وقد ينعكس
ممكنه في بعض المواضع فيكون حكمها الامكان الذهني
فيصير الضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى
ممكنه وكبرى مطلقه ويكون النتيجه ممكنه
ذهنيه على ما سنعلم فتكون النتيجه فيه على كل
حال ممكنه ذهنيه تعم الامكان الوجودي و الاطلاق
والضروره والضرب الثاني وهو الذي من صغرى موجبه

كليه وكبرى سالبه كليه كذلك ايضا اما ان كانت
الضروريه هي الكبرى السالبه كانت النتيجه ضروريه
مثلها فان كانت الضروريه هي الصغرى الموجبه كان
حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني
الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع
والضرب الثالث حكمه حكم الضرب الاول في كون
النتيجه ضروريه اذا كانت الكبرى ضروريه وممكنه
ذهنيه اذا كانت الصغرى هي الضروريه ٥ والضرب
الرابع فنتيجته على كل حال ممكنه ذهنيه لانها تنعكس
فيكون عكسها عن الضروره ان كانت الكبرى هي
الضروريه الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني
اذا كانت الى تصير الصغرى هي الضروريه الى الامكان ان
الذهني ايضا ٥ والضرب الخامس وهو من صغرى موجبه
جزويه وكبرى سالبه كليه ان كانت كبراه ضروريه
فنتيجته ضروريه وان كانت صغراه هي الضروريه فنتيجته
ممكنه ذهنيه كما سبق بيانه ٥ والضرب السادس
وهو من صغرى موجبه كليه كبرى سالبه جزويه

ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها
ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الاكبر
يُحمل بالانعكاس كلا فيكون النتيجة تابعة له حيث تصير
كبرى الاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى ينتج
او لا ضرورية وينعكس فتصير ممكنة ذهنية و تختلط
بالمطلقة التي يُجعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة
ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى و مطلقة
كبرى على ما ستعلمه واما المختلطات من مقدمات
مطلقة وممكنة في الاشكال الثلثة فان نتايجها باسرها
ممكنة ۝ اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى
هي الممكنة والصغرى مطلقة فبيّن ان النتيجة ممكنة مثل
الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط
فالحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر لعينه ومن
جملته ويتبين في الضروب الاربع المنتجة لان الصغرى فيها
موجبة وحكم الاصغر فيها حكم الاوسط فما يوجب عليه
الكبرى وعلى ما يوجب ويسلبه عما يسلب وان كانت
الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة

ممكنة ايضا في السلب والايجاب لان الحد الاوسط
هو الذي يُنقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر
فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط
واشد مباينة له منه وفي الشكل الثاني كذلك
ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات في الضروب
بين الصغرى والكبرى ايهما كانت ممكنة وايهما كانت
مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران
في الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة
كما كانت في الاول ممكنة على كل حال وكذلك
في الشكل الثالث لعود القرينة الى صورة الاول بعكس
الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم
بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل
واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال
الثلثة فتكون نتايجه باسرها ممكنة اما في الشكل
الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة فهو بيّن لان
الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو
الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت

الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فالاوسط محكوم
به على الاصغر بالامكان وهو الذي ينقل الحكم بالاكبر
الى الاصغر فلا يكون الاكبر لازم للاصغر ولا اشد مباينة
له من الاوسط كما قيل وبحسب ذلك يكون الحال في
الشكلين الاخرين لانعكاس الكبرى في الثاني والصغرى
في الثالث الى الاول والحكم هو الحكم بعينه وحيث يصدق
الضرورية لا يكذب الامكان الذهني فنتايج القضايا
الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات
كلها ممكنة وحكمها في ذلك يشبه حكم القراين المختلطة
من كلية وجزوية في كونها نتايج باسرها جزوية لا غير
فهذا كلام مختصر كاف في القياسات الحملية من المقدمات
المتفقات والمختلفات مغن عن ذلك التطويل الذي ليست
الاذهان ولا ساوية في البيان فهذه هي انواع المقاييس
اعني الاقاويل الجازمة التي يلزم من تاليفها مع ما فيها
من حكم وتصديق حكم وتصديق في قول اخر لزوما
اوليا اما بينا بيانا اوليا كما في الشكل الاول وهو
القياس الكامل واما غير اولي بل بواسطة اشيا اخرى

من برهان خلف او عكس او افتراض كما في الشكلين
الاخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد
شي كثير الخارج عن هذه الاشكال الثلث على
صورة تاليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صره
على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للمبين الدال
بالمبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة وتلك الوصلة
هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا يكون للقول
كله بالقول كله والا لكان القول هو القول
بعينه فهي لبعض القول ببعض الاخر حيث يشترك
القولان في جزء ويختلفان بغيره والاجزا الحقيقية
لكل قول جازم جزان احدهما الجز الموضوع والاخر
الجز المحمول ومن الشرطي المقدم والتالي فالاشتراك
بين القولين يكون اما في محمول فيهما واما في موضوع
هما واما في محمول لاحدهما هو موضوع الاخر وتلك
هي الاشكال الثلث وكذلك يقال في المقدم والتالي
فان لم يكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة
بين القولين ينقل الحكم من احدهما الى الاخر وعلى ذلك

سبق القول في الشرطيات والتركيب بينها ومن الحمليات ٥

الفصل التاسع في المقاييس المؤلفه

من القضايا الشرطيه استثنائيه واقترانيه

قد قيل ان القضايا الشرطيه نوعان متصله ومنفصله
والمتصله هي التي تلازم فيها حكم في قضيه حمليه لحكم
في اخرى والمنفصله هي التي تعاند فيها حكم في احدهما
لحكم في الاخرى الاولى كقولنا ان كان اب فجد
وقولنا ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود والثانيه
كقولنا اما ان يكون اب واما ان يكون جد وقولنا
اما ان يكون الشمس طالعه واما ان يكون الليل موجودا
والمقاييس المؤلفه من هذه استثنائيه واقترانيه
والاستثنائيه كقولنا ان كان اب فجد لكن اب فجد
او لكن ليس ج د فليس اب فان استثناء عين المقدم
بالاثبات توجب عين التالي بحسب الشرط ولا توجب استثنا
عين التالي لزوم عين المقدم لكونه قد يكون اعم وجودا
منه فلا يلزمه في العكس كما الاعكس الموجبه الكليه
في الحمليات مثل نفسها فانك اذا قلت ان كان الانسان

موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان موجود
انتج ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم
يلزم منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان
فقد يكون العام ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان
لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن الخاص فقد يكون
العام فاستثنا نقيض التالي ينتج لذلك نقيض المقدم لارتفاع
الخاص بارتفاع العام واستثنا نقيض المقدم لا يلزم منه نقيض
التالي حينئذ لا يلزم رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق
انه ان كان الحيوان غير موجود فالانسان غير موجود وان
كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود
بل قد يكون موجودا لكون الفرس موجودا مثلا وهذا
لا يبطل في الاشكال الثلثه بل فيما يشبه الشكل الثاني
والثالث فانه حيث يستثنا عين المقدم فينتج عين التالي
يشبه الشكل الثالث وحيث يستثنى نقيض التالي لانتاج نقيض
المقدم يشبه الشكل الثاني ولا يشبههما في كونهما غير
كاملين بل هو كامل بين بنفسه ومبني المقاييس كلها
عليه لان استثنا صدق القرينه ينتج صدق النتيجه في

كل قياس واستثنا نقيض النتيجة ينتج نقيض القرينة فان
سمي قياسا فهو اولى بالتقدم لكونه ابين واقدم في حاجة
القياس الحملي اليه حتى يكون فيه القرينة المقدم والنتيجة
التالي لكنه يحتاج الى الحملي في بيان استثنا ما نسبته
فانه يكون مجهولا في الحكم الاستثنائي ويصير معلوما
بالحملي كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فالمعلوم فيه لزوم وجود النهار لطلوع الشمس ودليلهما
محمول فيه اعني الطلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس اخر
اما حملي او شرطي حتى ينتهي الى الحملي لان كل شرطي محمول
المقدمة ويبين احدهما ببيان الاخرى فبيان الاولى
ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية او لم يبين بهي
لحملها ولغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او
يعلم من جهة الخبر الصادق ه ويجعل في مقدماتها
مهمل ومسور كلي وجزوي على ما سلف ذكره اما
المهمل فكقولنا اذا كان كذا كان كذا وانما المسور بالسور
الكلي فكقولنا كلما كان ومتى كان ومهما كان
كذا كان كذا وهو حصر زماني ه والجزوي كقولنا

قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ما سلف القول فيه
ومن احب ان يدخل ذلك في مقاييسه ومقدماته ويعتبر المنتج
وغير المنتج منها بحسب ذلك فليضف اليها السلب ايضا
فيقول في المهمل ليس اذا كان كذا كان كذا وفي
المسور الكلي ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفي
الجزوي ليس كلما كان كذا كان كذا وقد لا يكون
اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قيل في المحصورات
من الحمليات فاذا كان الحكم في القرينة فقلت في الكلية
الموجبة كلما كان اب فجد واستثنيت لكن اب فجد او لكن
ليس جد فليس اب فلا يؤثر السور في الاستثنا بل يكون
نتيجته مثل نتيجة المهمل وفي السلب الكلي اذا قلت ليس
البتة اذا كان اب فجد لكن اب فليس جد او لكن جد فليس
فليس اب فهو كذلك ايضا ه وفي الايجاب الجزوي اذا قلت
قد يكون اذا كان اب فجد لم ينتج لانه قد يكون يصدق
معه قد لا يكون فلا يلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه
الجزئين في الشرطيات المتصلة واما من المنفصلات وهي
ضربان لان منها ما هو تام العناد والانفصال يلزم فيه من

وضع اي الجزوين شيت رفع الاخر ومن رفع ايهما شيت وضع
الاخر اذ ليس غيرهما في الاقسام كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وفي هذه ينتج من
وضع اي الجزوين وضعت رفع الاخر ومن رفع ايهما رفعت
وضع الاخر حتى اذا قلت لكنه ليس بزوج انتجت انه فرد
او انه ليس بفرد انتجنا انه زوج او لكنه زوج فليس
بفرد او لكنه فرد فليس بزوج ومنه ما ليس تام
العناد والانفصال فيلزم من وضع ايهما كان رفع الاخر
ولا يلزم من رفع ايهما كان وضع الاخر كقولنا اما ان
يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستثنى
لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس او لكنه فرس فليس
بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون
فرسا ولا ان استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا
لان في الانفصال اقساما اخرى هي انواع الحيوانات الباقية
ففي هذا استثناء عين المقدم ينتج نقيض التالي وعين التالي
ينتج نقيض المقدم ولا ينتج باستثناء نقيض احدهما شيا البته
وحاله في انه لا اعتبار في نتيجته بالكلي والجزوي كما كان

في المتصل فانك اذا قلت دايما اما ان يكون هذا الشخص
انسانا واما ان يكون فرسا واستثنيت لكنه فرس انتجت
فليس بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسوا فيه
قلت دايما او قد يكون وقتا ما ولم ينقل الينا لارسطو
في كتابه من المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على
مقاييس اقترانية منها صرفة ومختلطة بالحمليات والذهن
السليم يعرفها مما قلناه والتي ذكرها في كتابه اما لقلة
فايدتها في العلوم فتركه التطويل بها او لاعتماده على ان
الاذهان التي عرفت الحمليات تنتهي منها اليها فتعرفها
بما عرفته من الحمليات او لكلاهما وقال بعض المتاخرين
ان ارسطو صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى العربية
وهو تخمين لا حقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها
عن موضعها هذا وليس فيها ما يستحق ان يفرد له كتاب
منقطع المبادي والاواخر ونحن نشير هاهنا على بعضها
بما يكون المورد حاليا فيها يهتدي به من يحب ان يستقصي
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات

..القول

المتصلة والمنفصلة والمهملة والكلية والجزوية وقد سبق
فيها عند الكلام في القضايا فاذا ائتلف القراين من الشرطيات
جعل مكان المحمول والموضوع في الحملية المقدم والتالي في
الشرطية فيتالف لذلك على صور الاشكال الثلث حيث
يكون التالي في احدى القضيتين مقدما في الاخرى كما كان
الموضوع في احدهما محمولا في الاخرى على صورة الشكل الاول
او يكون التالي واحدا فيهما كما كان المحمول في الحمليتين
على صورة الشكل الثاني او يكون المقدم فيهما واحدا
كما كان الموضوع في الحملية واحدا في الحمليتين على صورة
الشكل الثالث ومثاله في الشكل الاول قرينة من موجبتين
كليتين هو قولنا كلما كان اب فجد وكلما كان
جد فهز ينتج فكلما كان اب فهز ومن كليتين في
الشكل الثاني واحدهما سالبة كلما كان اب فجد وليس
البتة اذا كان هز فجد فينعكس السالبة ويقال ليس
البتة اذا كان جد فهز فيرجع الى صورة الشكل الاول
على هذه الصورة كلما كان اب فجد وليس البتة اذا
كان جد فهز ينتج فليس البتة اذا كان اب فهز على

هز وعلى مثل ذلك في الباقية ومن موجبتين كليتين في
الشكل الثالث كلما كان جد فاب وكلما كان جد
فهز فيرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون
اذا كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج قد يكون
اذا كان اب فهز وعلى مثل ذلك يقاس في الباقية ويستعمل
العكس والافتراض والخلف ولا نسبته ولا يكون فيها
ذوات جهة بسبب الشرط بل قد تكون من جملة ما يقال في
الحمل حيث يدخل في الجزء المقدم والجزء التالي كما يقول اذا كان
شتا امكن ان يمطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت
العشب فينتج اذا كان الشتا امكن ان ينبت العشب والجهة
هاهنا ليست جهة اللزوم بل جهة اللازم والملزوم وجهات
اللزوم هي التي جعلت مكان الاسوار على ما قيل ولا يتالف من
القضايا الشرطية المنفصلة قرينة قياسية لان الانفصال
كالسلب ولا قياس عن سالبتين اللهم الا ان يكون العناد
فيهما تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزوين سوى الاخر منهما
او لازم الاخر الذي ينعكس عليه فيتالف القرينة هكذا
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا

واما ان يكون الشكو لا يضيء شيء ان كانت الشمس طالعة
فالشكو يضيء وليس بقياس كامل لانه انما يكمل بان نعلم
ان معاند المعاند فيما فيه تعاند متفق ومباين المباين فيما فيه
تباين لازم فيكون لذلك سلب السلب ايجابا حتى اذا قال
قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا ينتج
القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقسم الموجود
والمعنى المعقول واذا لم يقسم لم يلزم فانك اذا قلت اما
ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا
واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للاخير اذ لصدق
انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع اخر حيث
يقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا
واما ان يكون شجرا والحق فيه الانفصال لا اللزوم فانه اما
ان يكون انسانا واما ان يكون شجرا وليس ان كان انسانا
فهو شجر ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام
الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضي العبارة فانه اذا اراد ان
يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون
قد امعن في التكلف وجاء من طرق ابعد فلذلك لا يستعمل

القرائن من المنفصلات في القياسات واما القياسات المؤلفة
من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فيكون على
ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة
مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة
مع المنفصلة الكبرى في التالي من المتصلة على صورة الشكل
الاول كما يكون من موجبتين كليتين متصلة صغرى
ومنفصلة كبرى كقولنا كلما كان ه ز فجـ د ودائماً
اما ان يكون جـ د واما ان يكون ا ب ينتج كلما كان ه ز
فلا يكون ا ب او اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وبيانه
بان يرد حكم المنفصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان
جـ د فليس ا ب فتعود القرينة هكذا كلما كان ه ز فجـ د
وكلما كان جـ د فليس ا ب فتكون نتيجته كلما كان ه ز
فلا يكون ا ب فان المنفصلة لا يكون لها عكس وهي على
صورة الانفصال وانما يكون عكسها شيئا لا فقط حيث نقول
القائل اما ان يكون ا ب واما ان يكون جـ د ونعود ونقول
اما ان يكون جـ د واما ان يكون ا ب فلا يحصل منه بيان ولا
يعود به القياس غير الكامل كاملا ومثاله ان كانت

الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون النهار موجودا
واما ان يكون الليل موجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فلا يكون الليل موجودا وذلك ليس باعادة منفصلة الى
صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فلا يكون الليل
موجودا فينتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون
الليل موجودا ومن سالبة الاتصال وموجبة الانفصال
بالف هكذا ليس البتة اذا كان اب فجد ودايما اما ان
يكون جد واما ان يكون هز ينتج ليس البتة اما ان يكون
اب واما ان يكون هز بل كلما كان اب كان هز ومثاله
ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل موجودا
ودايما اما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون النهار موجودا
ينتج ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار
موجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وقد صح
في هذا التاليف ما لم يصح في الحمليات حيث انتج في الشكل الاول
من صغرى سالبة وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المنفصلة
فان قولنا ليس البتة اذا كان اب فجد في قوة قولنا ان كان اب

فليس جد وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت
حكما الحكم لا تعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحملية
بل الايجاب والسلب الذي في اللزوم فانك اذا قلت اذا
كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وان لم تكن الشمس
طالعة فالليل موجود كانت متصلتين كل واحدة منهما
موجبة الاتصال حيث وصلت حكما الحكم اما سالبا بموجب
او موجبا بسالب وقد يكون سالبا بسالب كقولك ان كانت
الشمس ليست بطالعة فالنهار ليس بموجود فهي موجبة
لزوم حكم سالب بحكم سالب فلذلك انتجت السالبة المتصلة
وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لا لان الحكم الكلي
الذي كان قيل في الحملي يعتبر فاعتبر مثل ذلك فيما يستنبط
لنا التاليف من هذه القراين وعلى صورة الشكل الثاني انضمام
موجبتين كليتين صغراهما متصلة وكبراهما منفصلة
كلما كان اب فجد ودايما اما ان يكون هز واما ان
يكون جد ينتج كلما كان اب فلا يكون هز بل اما ان
يكون اب واما ان يكون هز على ما كان في الشكل الاول
لان الشرط في المنفصلة بالتقديم والتاخير في الجزئين لا تعتبر

حكمهما كما قلناه وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان
ج د فا ب ود ابدا اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز ينتج
قد يكون اما ان يكون ا ب واما ان يكون ه ز لانه اذا
لم يكن ا ب لم يكن ج د واذا لم يكن ج د كان ه ز واذا لم
يكن ا ب كان ه ز فقد يكون اما ان يكون ا ب واما ان
يكون ه ز ه وكذلك ان بدل المنفصلة مكان الصغرى
ويعتبر الصدق بتبدل المنفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل
ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وناخذ الصادق مع الصادق
ويقيس على الشيء ما يلزم حكمه حكمه وينعكس عليه نحو
المنتج وغير المنتج مخالفا لما كان في الحملي من جهة العموم
والخصوص في الانعكاس حيث يتساوى اجزا الانفصال
في التقدم والتاخير وحكم الممكن في الحملي كحكم المنفصل
حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال
في لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب
والسالب في الحكمين متصلا ومنفصلا كما كان يصدق
في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه
ما لا ينتج في غيره بتبدل الحكم ه واما خلط الشرطيات

الشكل
المتصلة مع الحمليات والشرطية مكان الصغرى في
الاول فكقولنا كلما كان ا ب فج د وكل د ه ينتج
كلما كان ا ب فكل ج ه وفي الشكل الثاني كقولنا
كلما كان ا ب فج د ولا شيء من ه د ينتج كلما كان ا ب
فلا شيء من ج ه ه وفي الشكل الثالث كقولنا كلما كان
ا ب فج د وكل ج ه ينتج كلما كان ا ب فبعض د ه وان
كانت الحملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى
في الشكل الاول كقولنا كل ا ب وكلما كان ب ه فج د
ينتج كلما كان ا ه فج د ه وفي الشكل الثاني كل ا ب
وليس البتة اذا كان ه ب فج د ينتج ليس البتة اذا كان
ا ه فج د ه وفي الشكل الثالث كل ا ب وكلما كان ا ه
فج د ينتج فقد يكون اذا كان ب ه فج د واما خلط الشرطيات
المنفصلة مع الحمليات والمنفصل مكان الصغرى والحملية
مكان الكبرى ويكون الحملية فيه كثيرة الموضوعات بعدد
اجزا الانفصال ويكون المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل
الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان يكون حيوانا واما ان
يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل حيوان وكل

بنات وكل جماد جسم فينتج من ذلك ان كل بحر جسم و
ان تكون المنفصله واجزاوها موجبه والحمليات كليات
وعلي صوره الشكل الثاني علي الشرط الذي كان في
الحمليات وهو ان تكون الكبري كليه وتختلفان في
الايجاب والسلب كقولنا كل ب اما ان يكون ج او ه او ز
ولا شي من اج او ه او ز فينتج لا شي من ب ا ه ومثاله
كل حيوان اما طاير او سابح او ماش ولا شي من الحجر طاير
او سابح او ماش فينتج لا شي من الحيوان حجر وعلي صوره الشكل
الثالث والشرط فيه ان تكون المنفصله كليه وان تكون
الشركه في كلي حتي يكون في اجزا الانفصال او اجزا
الحمليات كلي كقولنا دايما اما ان يكون ج ب واما ان
يكون د ب وكل ج ه وكل د ه فينتج ان بعض ب ه ومثاله
دايما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا
وكل نهار زمان وكل ليل زمان فينتج ان بعض الموجود زمان
واما خلطهما والحمليه مكان الصغري والمنفصله مكان
الكبري فلا ينتج لان العموم يقع في محمول الحملي والانفصال
في اجزا المحمول لا يلزم انتقاله الي الموضوع كقولنا كل ا ب

وكل ب اما ج واما د ولا يلزم ان كل ا اما ج واما
د لان ج ود مساويا للمحمول فلم يخرج عنهما والموضوع
لا يساويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما
ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما
غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق يراد به عموم الحيوان الذي
هو المحمول علي خصوص الانسان الذي هو الموضوع فوسع
المحمول الذي هو الحيوان لاجزا الانفصال التي هي الناطق وغير
الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما ه وعلي هذا القياس
يولف من اجناس التاليف ساير الضروب البسيطه والمختلطه
من الشرطيات والحمليات ونعتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا
ينبسط لتاليفها واعتبارها لا ينبسط لقراينها لو كانت
مكتوبه ها هنا لان الكامنه في تفهمها من مسطور في اعتبارها
بالنظر العقلي ليستبين باقل من الكلفه في استنباطها واستخراجها
من القسمه والتاليف ه

الفصل العاشر في القياسات المركبه

القياسات المركبه هي التي يتبين فيها المطلوب بالزوم مقدمات
فيكون القياس الذي ينتج المطلوب مركبا من قياسات

تبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتي القياس
المنتج للمطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كلتاهما
فاذا اتصل الكلام صار القول الذي به تم البيان كقياس
واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين
لما سبق القول فيه من الاستدلال في اجزاء الاخلاف في
حدين وكون احد الحدين المختلفين فيهما موضوع المطلوب
والاخر محموله وقد يدخل في تركيب القياسات غيرها
لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتمثيل ونحوهما وقد
يدخل في الكلام القياسي كلام ليس بقياسي كما يدخل في
كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية
لتحسين الكلام وترويج المعاني وهو في الحقيقة مفسد
اذا سلم ما قيل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم
وهاب ينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل
في الكلام لا على انه من اجزاء القياس بل داخلا على اجزائه وفيه
ايهام لان حسن الوجه سبب الكرم في زيد وعلى مثال هذا يدخل
الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا تكون قياس من اكثر
من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس

لانتاج مطلوب وقياس يبين به المقدمة الصغرى من ذلك
القياس وقياس يبين الكبرى منه يكون على طريق التاليف
والجمع والاتصال لا على طريق التركيب والاتحاد حيث يكون
كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمته
ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج
المطلوب او القياس الذي ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى
المبينتين بالقياسين الاخرين فما اجتمعت القياسات لا على
طريق التجاوز والتالي حيث تلا كلام كلاما وشفع
قول قولا لا على طريق التركيب الذي يدخل فيه الاجزاء
فان كل واحد منهما منفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا
بد في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئي
خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكمان في
قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قولا
اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة
ما في ذلك القول ولم ينتج اصلا فليس هو على صورة التاليف
القياسي المذكور وان انتج فاما ان ينتج المطلوب او شيئا اخر
هو غيره فان انتج المطلوب من المقدمتين اللتين في جملة القول

الذي هو اكثر من مقدمتين فالزياده على المقدمتين
فضله وزياده على القياس المبين فان كانت تلك الزياده
داخله في الكلام دخولا مفيدا فهي اما استقرا واما تمثيل
ان كان لها فايده في البيان وان لم تفد في البيان فهي
تحسين وتتميم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري
وان كانت الزياده كلاما قياسيا فيه مقدمتان وانتج اشيا
اخر غير الشي الذي ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول
اتصال يفيد في بيانه فهو قياس بين احدى مقدمتيه او قياسان
بينا كلتيهما فتلك القول قياسات كثيره متصله مسالبه
وان كان بين ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد في بيانه فهو
كلام اخرجا بالكلام على غير نظام البيان القياسي
يفسد المتامل على بينه وحده عن القياس الذي ينتج المطلوب
او الذي بين مع المطلوب وينتج احدى مقدمته او كلتيهما
فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي
بين المطلوب قياس بين احدى مقدمتيه فهما قياسان لهما
نتيجتان من اربع مقدمات وان كان معه قياسان بينان كلتي
المقدمتين فجملة القول المبين من ثلث قياسات وسته مقدمات

فالمقدمات ابدا في القياسات المولفه ازواج لا محاله فكل
قول بين قولا بيانا اوليا ففيه مقدمتان او بين المطلوب
وما بين به المطلوب ففيه اربع مقدمات او سته مقدمات
فما نقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلا او ما
زاد فزيادته غير مفيده في البيان فالكلام القياسي الذي تشتمل
على مقدمات فرد فهو اما ناقص واحد ففيه مقدمه تحتاج
اليها واما زايد فقد ادخل فيه ما لا يحتاج اليه ومع ذلك فلا
يخلو القول الذي فيه قياسات متصله من ان يذكر فيه مع
كل قياس نتيجته او لا يذكر فان ذكرت تكررت فيه النتايج
ما عدا النتيجه الاخيره حيث يذكرها تاره وهي نتيجه القياس
الاول وتاره وهي مقدمه القياس الثاني ويسمون ما هو كذلك
قولا موصولا وما لم يذكر فيه النتايج التي هي غير النتيجه الاولى
قولا مفصولا ولما كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد
زوج وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افرادا لان الحدود
اكثر من المقدمات بواحد لان في المقياسين المنتجين كثير
المتصلين ثلثه واذا زاد عليها نتيجه ومقدمه واحده صارت
الحدود خمسه والمقدمات اربعه ولانه يخبر عن كل

مقدمتين نتيجة تكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فلتكن
في الكلام القياسي المتصل مقدمات ازواج هي ضعف النتائج
ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر منها بواحد
ولان المقدمات ازواج والحدود افراد ومثال ذلك قولنا
كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج وكل ج د فكل ا د وكل
د ه فكل ا ه واما القياسات المفصولة فكقولنا كل ا ب
وكل ب ج فكل ا ج وكل د ه وكل د ز فقد فصلت عنه النتائج
الاول والمقدمات فيه اقل من الحدود بواحد ايضا لانا
اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محمولا على المحمول او موضوعا
للموضوع او وسطا بينهما يزيد مقدمة وحدا وكان الاول
مقدمتان وثلثة حدود فتصير بزيادة الحد اربعة حدود
وثلثة مقدمات فان الزيادة المتساوية على العددين
المتقاربين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والناقص
بل يبقى مع الزيادة كما كان وانما يخالف المفصول
الموصول بانه لا يلزم ان يكون المقدمات ازواجا والحدود
افرادا بل اذا كانت المقدمات افرادا كانت الحدود ازواجا
وبالعكس لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد

بواحد زوج ولا يمكن ان يكون قياس واحد في التاليف
ينتج به مطلوب مع صغرى مقدمتي قياسه وكبراهما بل
يحتاج ان يستانف لكل واحدة منهما قياس من راس كما نقول
كل ا ب وكل ب ج ينتج ان كل ا ج ثم نبين ان كل ا ب بان
نقول ان كل ا د وكل د ب فينتج ان كل ا ب ثم نقول وكل
ب ه وكل ه ج فينتج ان كل ب ج فلا يتصل الكلام
قياسا واحدا مركبا مع بيان كلتي المقدمتين اذ لا يتالى
الحدود فيه بل ينقطع الكلام ويتصل مرة اخرى ويخالف
المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة
المقدمات بل يكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا
ازداد في القول مقدمة وحدث نتيجة مع كل مقدمة
يزداد حد ونتيجة وللمطلوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة
مقدماته على نتائجه بواحد وهي انقص من الحدود الاولى
بواحد ه وقد يتركب القول القياسي من مفصول وموصول
وليسهل اعتباره ه وفايدة هذا الكلام هي في اعتبار
ما يسمعه الانسان من الاقاويل القياسية حتى يقدر على
اعتبارها واستخراج ما يفيد بيانا من جملة القول وما لا

يفيد وما يفيد المطلوب المقصود والدعوي المقولة وما يفيد
في بيان ما سنذ به اعني مقدمتي قياسه او احداهما فيتم
للسامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان هو العامل
والمولف والعارف بما يقوله ويولفه ولا يشتبه عليه الا ان
يريد اعتبار كلامه ليتنبه من السهو والزلل

الفصل الحادي عشر في
اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذي يريد العلم
به يبدي فيطلب المقدمات المنتجة له وذلك لان
القضايا كلها تكون منها كليه ومنها جزويه
والجزويه لا تحمل علي شي حملا حقيقيا ولا حملا كليا
اما الحقيقي فلانها لا تحمل علي شي الا وذلك الشي مساو
لها في جواز ان يحمل عليها كما يحمل عليه فانك اذا حملت
الجزوي علي الجزوي فقلت هذا الابيض هو هذا الكاتب
او زيد هو ابو عبد الله جاز ذلك ان يعكس فتقول ان هذا
الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبد الله هو زيد
والحال في ذلك متساويه فان حملته علي الكلي فقلت

ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فيكون قد جعلت
ما هو اولي بان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع
الحقيقي هو زيد والانسان هو المحمول عليه لان زيدا ليس
هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل غير
حقيقي هو زيد والانسان واما حملا كليا فلا يمكن ان
نقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل انسان هو زيد
وانما الكليات هي المحمولات بالحقيقه ويكون بعضها موضوعا
لبعض ايضا وينتهي الي محمول لا محمول فوقه كما ابتدات من
موضوع جزوي شخصي لا موضوع له في الحقيقه فالمطلوب
اما ان يكون كليا واما ان يكون جزويا ومحموله لموضوعه
اما ان يكون بذاته لا لسبب يوجبه له فيكون بينا بنفسه
ولا يكون مجهولا كما سبق القول به كالحساس والناطق
للانسان واما ان يكون له لسبب ولاجل ما هو له بذاته
كالحيوان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو
حيوان لانه حساس فبيانه هو بذلك السبب الذي هو
له بذاته فهو الحد الاوسط في البيان حيث نقول في العربيه
القياسيه كل انسان حساس وكل حساس حيوان

فينتج من ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك
في السلب يكون المسلوب عن الموضوع في المطلوب
اما مسلوبا عنه لذاته وهو بين بذاته او مسلوبا عنه لاجل
شي هو له بذاته كما يسلب ويبين الناطق عن الفرس لكونه
يجهل معرفته فنقول الفرس يجهل معرفته ولا شي مما يجهل
معرفته بناطق فلا شي من الفرس بناطق ويستخرج
الحدود الوسطى لذلك بين طرفي المطلوب والبيان
التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولي وهو
الذي هو للموضوع بذاته وللحد الاكبر عليه او بنفيه
عنه لذاته لا لشي اخر والا فالبيان اما تم بوجود ذلك الشي
الاخر حتى يصير حدا اوسط بين الموضوع والحد الاوسط
او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قد بين ما ليس بين
بذاته ما هو بين بذاته وذلك هو البيان الذي به يكتسب
المقدمات التي تؤلف منها القياسات مبتدى الطلب ويضع
الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول ويحد
كل واحد منهما اعني حده الذي هو شرح اسمه المولف
من جنسه القريب وفصله وما يخص كل واحد منهما من

الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القريبه
والبعيده والفصول الذاتيه وفصول الاجناس واجناس
الفصول وفصول الفصول واعراض الاجناس والفصول
وخواصها فيكون قد اصيب بذلك كل ما يحمل على
الحدين من ذلك ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين
عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ما لا يوجد لكل
واحد منهما بل يسلب عنه ولا يستعمل بالعكس اعني يطلب
ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب للسلب في الطبع
كما للايجاب ويعرف بذلك اللواحق والملحوقات وما لا
يلحق ويفرد الذاتي منها من العرضي وكلما استكثر من
هذا كان من الاصابه اقرب حيث يكون الحد الاوسط
في الجمله التي حملها ويطلبها كليه فان القياس بالكليه
من مقدمتيه والجزويه داخله في الحكم الكلي ولذلك
لا ينتج قياس لا كليه فيه وما لم يحمل كليه فلا وجه
للاصابه ويطلب الضروري من ذلك والدايم والاكثري
ولا يستعمل يطلب ما يحمل على الطرفين لما بان من انه لا ينتج
الموجبتان في الشكل الثاني فان كان المطلوب

موجبا كليا ينظر فيما حمله وطلب شيئا واحدا بعينه
يحمل عليه المحمول ويحمل هو على الموضوع فيجد بذلك غرضه
في الموجبتين الكليتين من الشكل الاول ٥ وان كان
المطلوب موجبا جزئيا يكفي وجود شيء واحد موضوعا
لكليهما وان كان سالبا كليا طلب في تلك الجملة مما لا
يلحق احدهما بل ينفى عنه شيء يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون
من الشكل الثاني والسلب الجزئي يطلب فيه في
موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول او في لواحق
الموضوع ما يسلب عنه المحمول او في لواحق المحمول مما لا
يحمل على الموضوع ومن هذا تبين ان الحدود الوسطى
على ما سبق ان يعرف حال التاليف الى شيء من الاشكال الثلثة
وما لا ينتفع فهو لاحق الطرفين او المنفي عنهما او مسلوبا عن
الموضوع وهو موضوع للمحمول ولا يستعمل في المطلوب
السالب يطلب ما هو ضد وما هو غير حتى يقول مثلا ان
هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غيران
وذلك لان المطلوب في هذا وهو الحد الاوسط يجب
ان يكون شيئا واحدا والضد يمنع السلب لكونه غير

والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار
ليس ببارد والسماء ليس بارض لما انتج القياس فانتاجه
لاجل الايجاب والسلب لا لاجل الضد ٥ وكذلك
القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه
الاشيا باعيانها ويبين من وجهين احدهما ان في الخلف
قياسا اقترانيا يتم بهذه الاشيا والثاني ان كل خلف يمكن
ان يرد الى المستقيم وحدودهما واحدة باعيانها وكذلك
القول في تصحيح المستثناه من الشرطيات وكذلك
ينظر في الاضطرار والامكان واما الاطلاق فانه
في مادة الامكان وحدودهما واحدة بعينها ويعتبر
القضية مطلقة من حيث يكون موجودة ويمكنه
من الجهة التي هي بها غير موجودة في الحال ويمكن ان
يوجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود
الذي يصح ان يصير موجودا ٥ قال ارسطوطاليس في
هذا الموضع ان الذي يبين من المطالب بشكل واحد
فقط اصعب مما يبين في اشكال والذي يبين بعدد واحد
من الشكل الواحد اصعب من الذي يبين بعدد [illegible]

والمطلوب الكلي الموجب يبين بضرب واحد من شكل واحد
فاثباته صعب وابطاله سهل لان نقيضه وهو السالب الجزئي
يبين في الاشكال الثلثة وفي ستة ضروب منها وضده
وهو السالب الكلي يبين في شكلين وثلثة ضروب فابطاله
يتسع اوجه من ضد ونقيض واثباته بوجه واحد والكلي
السالب ثلثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعني
الاول والثاني بثلثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدهما
بضده وهو في شكل واحد والاخر بنقيضه في شكلين
باربعة ضروب ثم الجزئي الموجب ثم الجزئي السالب فهو
اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلي الموجب
اصعبها اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب
من اثبات السالب والكلي من الجزئي لان الكلي اذا صح
صح الجزئي تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئي
اثبات الكلي والكلي يبطل بضده وبنقيضه والجزئي لا يبطل
الا بالنقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة
والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة
الحدود الوسطى في القياسات التي هي علل البيانات

بلغ

سادس عشر

اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سوا كانت
في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم
ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها
مع اصابة الحد الاوسط ولا ينفعهم معرفته مع جهله وتلك
الاصابة والجهل لا يتعلق في الاشيا بمعرفة هذه المقاييس بل
تعرفها النفس بالغريزة اذا وجدت السبب المعرف وتجهلها
اذا جهلته سوا جعلته على صورة من هذه الصور في شكل
من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب او لم تجعله
فقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودلوا على صدقهم
في قولهم من قبل ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها
وكذلك نرى المتكلمين في العلوم الان فيما يقولونه في
محاوراتهم ويكتبونه في تصانيفهم ومسوداتهم ويجري
في كلامهم بل ولا يخطر ببالهم شكل من الاشكال
ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقفهم ذلك عن
قبول المقبول لحجته ورد المردود بردها ويصعب
عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل
ولا اصابته وذلك الدليل هو الذي يسمى هاهنا بالحد

الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر بالهم في كلامهم
ولم يتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على ادخاله في صورة
التاليف القياسي المذكور الا ترى انك اذا قلت كل
انسان حساس وكل حساس حيوان يكون قد بينت حكما
كليا وهو كل انسان حيوان لسهوله تشارك فيها اكثر
الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شي من الانسان
بطاير فبعض الحيوان ليس بطاير تساوى المطلوبان في
سهوله البيان لسهوله معرفه الحدين الاوسطين في بيانهما
ولم يضر في ذلك كثره الضروب التي بين فيها ولم ينفع
واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهي سالبه جزويه
تعذرت عليك المعرفه لتعذر الحد الاوسط في الاثبات
والابطال ولم ينفع بكثره الضروب التي اذا وجدت
الحد الاوسط ادخلته فيها فحق وان لم تجده لم ينفع
بها فمعرفه الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهوله البيان
وصعوبته لا الاشكال وضروبها

الفصل الثاني عشر في
تحليل القياسات الداخله في الكلام

المتصل الى الاشكال الثلثه ه
قد ينتفع بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قايل الكلام
وسامعه ه اما القايل فيعتبر بذلك كلامه ويتفقده
بالتحليل كما تامله في التركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال
الي تركيبه منها ازداد به ثقه لان الحق متفق من جميع
جهاته فاذا وجدت كلاما قياسيا فاطلب في تحليله
وتحصيله المقدمتين اولا واعرف الكبرى والصغرى
لمشاركه النتيجه والمطلوب المدعي حتى ان كان هناك
زياده في الكلام ما سبق ذكره لم تعتد بها وربما وجدت
الصغرى بلفظ في الكلام الذي وجدت الكبرى فيه
لبيانها او لحيله فيها او لمغالطه بها وربما تحرف فاطرح
ما لا يحتاج اليه واحضر ما يحتاج اليه فان تحيرت فخذ احدى المقدمتين
ايتهما كانت فخذ الحد الاوسط وتعرف المطلوب وتعرف
الشكل الذي ينتجه والضروب التي ينتجه بمعرفتك المطلوب
في كيفيته وكميته ونسبته الى احد الحدين وتعرف بذلك
نسبته الى الحد الاخر لا محاله وربما عسر الوقوف على
مقدار الزياده والنقصان اذا سبق في الكلام المقول

لزوم النتيجه الي الذهن حتي يزول الشك معاني الكلام من
الزياده والنقصان مثل قول القايل ان اجزا الجوهر يبطل
ببطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر
فينتج ان اجزا الجوهر جواهر وليس هو المنتج من هذا القول
وانما ينتج ان بطلان اجزا الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن
هذه نتيجه يلزمها ذلك المطلوب اما الزوم المقدم للتاليف
من غير بيان واما مع مقدمه اخري محذوفه واما الثاني فلان
هذا القول ما يصح به ان ينقلب الي قياس منتج بتغيره الي هذه
العباره وهي اجزا الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما
يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر فاجزا الجوهر جواهر
وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجود فالحيوان
موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهر موجودا
له فاذن الانسان جوهر وهذا لازم عنه لا علي سبيل
القياس والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شي
بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان
كل قياس يلزم عنه شي بالاضطرار فليس كل ما يلزم عنه
شي بالاضطرار قياسا ه وقد يقع الخدعه من جهه مشابهه

فاذا كان الانسان موجودا فالجوهر موجود له

والمتوهم زيد

التاليف للتاليف القياسي من غير استيفا شريطه لقولنا
زيد هو متوهم زيد الممكن ان يكون ازليا فزيد يمكن
ان يكون ازليا وهذا محال فان الكبري يجب ان تكون
كليه حتي ينتج وهذه الكبري ان اخذت كليه حتي
يلزم عنها هذه النتيجه لا تكون صادقه لانه يجب ان يصدق
وكل متوهم زيد ايمكن ان يكون ازليا وهذا كاذب
فان هذا متوهم زيدا وليس يمكن ان يكون ازليا لانه
فاسد وان جعلت الكبري بحيث تصدق كليه حتي يقال
وكل ما هو متوهم زيدا فهو من جهه ما هو متوهم يمكن
ان يكون ازليا فنتيجه هذا القياس ان زيدا الممكن ان يكون
ازليا ان زيدا من جهه ما هو متوهم يمكن ان يكون
ازليا ه وقيل مثال اخر وهو زيد هو زيد المغني وزيد
المغني معدوم الان فزيد معدوم الان واعني بقوله زيد المغني
معدوم الان لانه اذا سكت لم يكن زيد المغني بالفعل
موجودا ه وقد يقع الغلط والخدعه بان تكون العباره
من القياس علي جهه تقدم المحمولات فيقال الصحه غير
ممكنه ولا شي من المرض والمرض في كل انسان

فيجب ان الصحة غير ممكنة ولا في شي من الناس يقع الغلط
بسبب العبارة من جهة ما يشترك فيه ما يحمل بالاشتقاق
كالمرض وما يحمل بالمواطاة كالمريض فانه لا يقال ان
الانسان مرض بل مريض فالحد الاوسط في الحقيقة مسلوب
عن الاصغر الا ان يشتق منه ٥ ومما ينبغي ان يراعي في
الحدود ان يطلب لها اسما مفردة فانها كثيرا ما تكون
مولفة كقولنا كل مثلث فان زواياه الثلث مساوية
لقائمتين فان المحمول فيه زواياه الثلث متساوية لقائمتين
وهي الفاظ كثيرة لو وجد لها لفظة واحدة كانت
اسهل في التحليل وابعد من ايقاع الغلط ولغلط الحروف
الداخلة في تصريف مثل في كذا وكذا لحيث يكون
جزا من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما كانت داله
على الحمل والصفة فيشتبه كما يقول ان علما واحدا
موجودا في الاضداد ولا نريد بذلك ان الاضداد موصوفة
بانها علم واحد بل بان علمها علما واحدا وربما اختلف ذلك
في الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود للخير او
في الخير في الكبرى حرف التصريف دال على الحمل

والصفة وفي الصغرى جزو من المحمول يعني مثل هذا يجب
ان يراعي ما هو جزو ويهمل ما هو داخل فيقال في الخير علم ولا
يقال الخير علم وقد يكون ذلك في كلتي المقدمتين كقولنا
لله وقت ولله ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت
بزمان فلله وقت يراد فيه انه مالك الوقت ولله ليس
زمان يحتاج اليه اي ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان
فقد قلبت اللام في المقدمتين بعينه حتى انتج المحال وذلك
مما لا ينتج وكذلك يجب ان يراعي ما يقال مطلقا وما يقال
بشرط كقولنا غير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه
وما يقال بسيطا وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس
وقولنا الانسان حيوان ناطق ذو رجلين وقد يصدق في
القول مرسلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما صدق
بسيطا وكذب مركبا وربما صدق مركبا وكذب
بسيطا كما سلف ذكره ٥ واذا كرر الحد الاوسط
فيجب ان يوخذ المكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر
مثاله ٥ العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل يعلم
انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحمل

لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل
صار تبيه البسيط مكان الاسم اسما ومكان الاسم قولا
ومكان القول اسما وبدل الخبر خبرا بلفظ اسهل فان
الاقاويل قد تحسن منها في التاليف والعباره ما لا يسهل
تحليله وان كان في القول جزء يستغنى عنه فاطرحه ليصير
اسما كالمتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مطنونا جاز حذف
الجنس ليتفرد المطنون وحذ الاين منهما وان لم يلتبس
باس واذا اختلطت قياسات فحللتها فلا تحب ان تشغل
حلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال
مختلفه فحل كلا منها الى ما يليق به والقياس الشرطي
لا تحل كله الى القياسات الاقترانيه بل القياس المنتج
للمستثناه وكذلك الخلف لا تحل كله الى الاقترانيات
بل الذي ينتج المحال وتراعي الفرق بين الموجبه المعدوليه
وبين السالبه البسيطه في القياسات على ما سبق القول
فيه فان هذه تدخل في الضروب المنتجه مكان الموجبه
حيث لا تنتج السالبه واذا استعملتها في الشكل الثاني
كان حرف السلب في المعدوليه جزءا من المحمول في

مثل قولنا الوقت لا موجود
ان المطلوب ليس حسنا

الفصل وليس كذلك في السلب فان الحد الاوسط
يتكرر دونه اعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق
بينهما في الصدق من جهه ان السلب قد يصح ان يقال على
موضوع موجود وغير موجود والايجاب المعدول لا يصح
ان يقال الا على موضوع موجود لانه ايجاب والمنفعه
لمعرفه الفرق بينهما في القياس هي من جهه التكرار في
الحد الاوسط حيث يتكرر حرف السلب في المعدوليه
لكونه جزءا من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبه
لكونه داخلا على الاوسط لا جزءا منه فهذه الموجهات
يعتبر بها وبامثالها في اعتبار الكلام المقول الجاري بين
الناس في عباراتهم اذا اراد المعتبر تحليله الى القياسات
ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقق من التحريف
وما اقل ما تستعمل الناس في مفاوضاتهم عباره تجري
على النمط القياسي المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذي
هو ارسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتبه اما
لصعوبته واما لغرابته واما لانه لا حاجه اليه بل اقول
انه لجميع ذلك فان الذهن السليم يستعد مواضع التحريف

والتحريف والزياده والنقصان وبالجمله الخروج عن سنن
البيان في اول تامله من غير حاجه تدعو الى التفصيل
والتحليل الذي يرد الكلام الى صورة الاشكال وضروبها
كما يستغني السامع المطبوع بذوقه في معرفه المستوي
والمزحوف من الشعر عن رده الى بحور العروض خصوصا
اذا صدر عن القايل المحقق في البيان والايضاح في الافهام
فاما ان قصد الستر والاضمار والعدول عن سنن التفهيم
والبيان كما يقصد في الالغاز والاشارات فربما كان
في اعتباره حاجه الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار
والاستفاد لحروف زايده من الكلام وللحاق المضمر
والمحذوف فاما في الكلام التام فلا

الفصل الثالث عشر في استغراق النتايج وانتاج الصادق من الكاذب ٥

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي الموجب والسالب
والجزوي اذ الجزويات التي تحته وعكسها المستوي
وعكس النقيض لها اعني الكلي الموجب وما تحته لكنها

تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل
اللزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهو ان تجعل
مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع
محمولا والتي تنتج الجزويه الموجبه تنتج الى ما تنتج عكسه
وعكس نقيضه والسالبه الجزويه لا تستتبع شيا لانها لا
تنعكس والقياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل
على الحد الاصغر قام بالقوه على كل ما يشاركه تحت
الاوسط اعني على كل موضوع مثله تحت الاوسط وعلى
كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات في
الذهن انعقدت قياسات اخرى كانها القياس الاول وهي
منه فالوجه الاول نتيجه مع نتيجه والثاني نتيجه تحت نتيجه
واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجه ما معها لان
الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط وكما القياسات
الجزويه فلا تستتبع نتايجها ما تحتها ولما كان القياس كجزو
من قضيه شرطيه هو مقدمها والنتيجه تاليها وجب
من وضع المقدم وهو صحه القياس بصدق مقدماته
وصواب تاليفه ان تكون النتيجه صادقه لا محاله

وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد
التاليف كذب الشيء لا محالة بل قد يجوز ان يكون من
مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لا لان المقدمات اوجبت
ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي الشيء لذاتها
ان كانت من الاوليات او لمقدمات اخرى صادقة والمقدمة
الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزوية فالكلية
اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او
كاذبة في البعض وهي التي يصدق نقيضها دون ضدها
ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون اما
احدى المقدمتين او كلتاهما فان كانت احداهما وكانت
الكبرى وكانت كاذبة بالكل والقياس كليا امتنع
ان ينتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك
النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق وان كانت
الصغرى هي الكاذبة بالكل امكن ان تنتج صادقة لقولنا
كل ج ب وكل ب ا ويكون ب و ج كنوعين تحت
جنس هو ا ولا شيء من ج ب هو الحق واحد ضدها هو
ان كل ج ب فانتج كل ج ا وكذلك ان كانت اب

مقدمة سالبة وا جنس عن نوعين ج ب فلا انفصال
على احدهما ولا احدهما على الاخر فاذا كذب ان كل
ج ب صدق ولا شيء من ب ا فنتج حقا وهو انه ليس شيء
من ج ا واما ان كانت الكبرى كاذبة في البعض او
كلتاهما كاذبتين في الكل او في البعض جاز ان تنتج
صادقة مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر
وكل حجر حيوان وينتج كل انسان حيوان وايضا كل
حجر انسان ولا شيء من الناس حيوان ينتج لا شيء من الحجر
حيوان ومثال الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة
في البعض كل غراب فرس وكل فرس اسود وينتج كل
غراب اسود او كل غراب فرس ولا شيء من الفرس بابيض
فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض
كل انسان ابيض وكل ابيض حيوان وينتج كل انسان
حيوان او كل انسان ابيض ولا شيء مما هو ابيض فرس وينتج
فلا شيء من الانسان فرس ومثال ما الكاذبة فيه احداهما
ولتكن الكبرى ولكن بالبعض قولنا كل غراب اسود
وكل اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل

ثلج ابيض ولا شي من الابيض حيوان فلا شي من الثلج حيوان
ومثال ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض والكبرى صادقة
قولنا كل مشا انسان وكل انسان حيوان وكل مشا
حيوان وايضا كل انسان ابيض ولا شي من الابيض غراب
فلا شي من الانسان غراب واما اذا كان القياس ينتج
الجزوي فقد يكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات
ولتكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل
كقولك بعض الابيض ثلج وكل ثلج حيوان فبعض
الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولا شي من
الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان ومثاله والكبرى
كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض
كاتب فبعض الناس كاتب او بعض الناس ابيض ولا شي
من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتبا ومثاله
والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض
الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان
او قولنا بعض الابيض غراب ولا شي من الغراب بحجر فليس كل
ابيض حجرا ومثاله وكلتاهما كاذبة لكن

الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود
ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا
بعض الاسود ابيض ولا شي من الابيض حيوان فليس كل
اسود حيوانا ومثاله وهما كاذبتان في الكل قولنا
بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض
حيوان او بعض الابيض غراب ولا شي من الغراب حيوان
فليس كل ابيض حيوانا وفي الشكل الثاني يجتمع
الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق
اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة
الكلية يتحاربان في اي موضع اتفق فاذا صدق في وضع
وغير فصيرت السالبة موجبة والموجبة سالبة كان
كذبا وانتج النتيجة بعينها واما اذا كانت احداهما
صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد
الاوسط فيه جنسا للطرفين كقولك كل فرس حيوان
ولا شي من الناس حيوان فلا شي من الفرس انسان وبين ان
الكذب في ايهما كان جاز وكذلك ان كانت
الكاذبة منهما كاذبة في البعض وهي سالبة كقولك

لا شي من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبه
كقولك كل ابيض حيوان ولا شي من القار حيوان فلا
شي من الابيض قار وكذلك ان كانتا جميعا في البعض
كقولك كل اسود حيوان ولا شي من الابيض حيوان
واما اذا كانت القياسات من الحروب والصغرى جزئيه
موجبه صادقه والكبرى سالبه كاذبه في الكل
كقولك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان ينتج ليس
بعض الابيض انسان ويجعل الكبرى موجبه كاذبه في
الكل والصغرى سالبه جزئيه صادقه كقولك
ليس بعض الانسان طاير وكل كاتب طاير ينتج ليس
بعض الانسان كاتب ويجعل الصغرى موجبه كاذبه
والكبرى سالبه صادقه كقولك بعض الحجر حيوان ولا
شي من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهبا ويجعل
الكبرى موجبه صادقه والصغرى سالبه كاذبه
كقولك ليس بعض المشا حيوان وكل انسان حيوان
فليس بعض المشا انسان ويجعلهما جميعا كاذبتين
والكبرى سالبه فيكون المثال فيهما بعض الحجر حيوان

ولا شي من الانسان حيوان فليس بعض الحجر انسانا وان
جعلنا الكبرى موجبه فالمثال ليس بعض الناس حجرا
وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجرا واما في الشكل
الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبه مع
صادقه كيف اتفق كقولك كل حجر مشا وكل
حجر انسان ينتج بعض المشا انسان وان جعلت الكبرى
سالبه كقولك كل غراب ابيض ولا شي من الغراب
حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانتا
كاذبتين في البعض كقولك كل انسان كاتب
وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال
الصادقه صغرى مع الكاذبه بالكل سالبه كبرى
قولنا كل غراب اسود ولا شي مما هو غراب حيوان فليس
كل اسود حيوان ومن موجبتين والكبرى كاذبه
في الكل كل غراب حيوان وكل غراب ابيض وبالعكس
ومثال صغرى صادقه مع كبرى موجبه كاذبه
في البعض كل انسان ذو رجلين وكل انسان ابيض
فبعض ذي الرجلين ابيض وان عكست الصدق والعكس

الترتيب وان جعلت الكبرى سالبه فمثاله كل انسان
ذو رجلين ولا واحد من الناس ابيض فليس كل ذي رجلين
ابيض وان جعلنا الصغرى فمثاله كل انسان ابيض
ولا شي من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس واما في
القياسات المنتجه للجزويات فانقل اليها الحدود من الكليات
الى الحد الجزوي كاذبا في البعض بل في الكل وفي
القياسات المولفه من الجزويات والكليات ينقل اليها
الحدود من الكليات فتبين من جميع ما قيل ان النتيجه الصادقه
قد تكون من مقدمات كاذبه كما ان وضع التالي
لعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطيه
والنتيجه الكاذبه لا تكون مع صدق المقدمات كما ان
ارتفاع التالي لا يصح ان لا يرتفع معه المقدم والمقدمات
الصادقه يلزمها ضروره نتيجه صادقه كما ان وضع
المقدم يلزمه التالي وكذب المقدمات لا يلزمها كذب
النتيجه كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي والقرينه
عندنا انها مقدم في القضيه الشرطيه والنتيجه تاليها كما قيل

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس

بيان الدور ان يوجد النتيجه وعكس احدى المقدمتين
فتنتج المقدمه الثانيه مثل قولك كل ج ب وكل ب ا
ينتج كل ج ا فان اخذت كل ج ا وكل ا ب انتجت كل
ج ب وان اخذت كل ب ج وكل ج ا انتجت كل ب ا
ويحتاج ان تكون المقدمه التي تضاف الى النتيجه منعكسه
على كميتها مثل كل ج ب وكل ب ج وهذا العكس في
الموجبه ظاهر واما في السالبه فالعكس فيه ان يكون
المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا في كل
ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب
انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون
مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا
السلب قولك لا شي من الجواهر بعرض فينعكس العكس
الذي يخص هذا الموضع فما ليس بعرض فهو جوهر وهذا
بالحقيقه لازم العكس او لا شي مما هو اله متعلق الوجود
بالغير ينعكس ما ليس متعلق الوجود بالغير فهو
اله والاول ايضا يلزمه هذا مثاله اذا كان لا شي

من ب ا والعكس لا شي من ا ب على ان كلما ليس ا فهو
ب فيلزم ان كل ما ليس ب فهو ا والا فليكن بعض ما
ليس ب ليس ا وكل ما ليس ا فهو ب يلزم ان بعض ما
ليس ب فهو ب هذا خلف فاذن اذا وضع هذا اللازم
يلزم عكس مقدمه فهو يلزم المقدمه ايضا واما الجزويه
السالبه كقولنا ليس بعض ج ا فانما ينعكس ان كل
ما ليس بعضه ا فهو ج فان كانت احدى المقدمتين
منعكسه دون الاخرى كانت هي التي يصار الى النتيجه
في انتاج الاخرى ولا سيما في الضرب الاول من الشكل
الاول لانه مقدمتيه انعكستا انتجت مع النتيجه المقدمه
الاخرى لكن ان كانت المنعكسه كبرى بقيت كبرى
في القياس الثاني وصغرى بقيت صغرى في القياس
الثاني فان كانت الكبرى سالبه كقولنا ولا شي من ب ا
فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع ان كل ما
ليس ا فهو ب فيأخذ النتيجه محوله عن السلب الكلي
الى العدول فنقول كل ما هو ج فليس ا وكل ما ليس
ا فهو ب ينتج كل ج ب واما انتاج الكبرى فيسهل بان

تعكس الصغرى فيكون كل د ج ولا شي من ج ا ه واما
القياسات المنتجه للجزوي فتبين ان الكبرى لا يمكن ان
تنتج من النتيجه د عكس الصغرى واما الصغرى فقد
يمكن من الموجبتين هكذا بعض ج ا وكل ا ب فبعض
ج ب وفي الموجبه والسالبه لا يمكن ان الصغرى يكون سالبه
جزويه ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبه من
المقدمتين لا يمكن ان تنتج دون ان يحول انتاج السالبه بل نحو
ما نذكره لان القياس حينيذ يكون من سالبتين فلا ينتج البته
وخصوصا موجبه واما السالبه فلا تخلو اما ان يكون
صغرى او كبرى فان كانت السالبه كبرى والقياس
كلي والنتيجه سالبه كليه فاذا عكسنا الصغرى الموجبه
الكليه وقرنتها بالنتيجه انتج السالبه الكبرى بالشكل
الاول واما ان كانت السالبه هي الصغرى فلا يمكن الا
ان نعكس الكبرى والنتيجه معا فيرجع الى الشكل الاول
فينتج حينيذ عكس الصغرى ثم نعكس فان كان ليس
من شرط بيان الدور ان نعكس فيه الا عكس واحد
فليس هذا من شرط بيان الدور ان كان بيان الدور يتم

باي علو س كانت في تلك المقدمات او لوازمها باعيانها
فهذا بيان الدور واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي صغرى
فيحتاج الى الشرط الذي يخص السالب مثاله كل ج ا ولا
شيء من ب ا فلا شيء من ج ب ثم نقول كل ما هو ج فليس ب
وكل ما ليس ب فهو ا فكل ج ا فهذا انما بين باحد لوازم الذي
هو لازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز
ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلناه
واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي كبرى فيحتاج ان يعكس
النتيجة العكس الذي يخص هذا الموضع حتى يضاف
اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله
اذا كان القياس لا شيء من ج ا وكل ب ا فلا شيء من ج ب
فنقول ما هو ب فليس ج وكل ما ليس ج فهو ا
فكل ب ا فهذا ايضا في كونه بيان الدور على ما قيل
في غيره فيفارق هذا الشكل الاول من
هذه الجهة وهو انه في انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين
او بوضع عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن
غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا

امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزوية فلا
يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان
كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان
يبين هي في الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن
لانه لا قياس من جزويين ولكن يبين على النحو الذي بيناه
لا غيره واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان يبين فيه كلية
البتة لان النتيجة الجزوية مع عكس مقدمة كيف كانت
لا تنتج الا جزوية واما الجزوية فان كانت كبرى والنتيجة

موجبة مثل قولنا كل ج ب وبعض ج ا فيمكن لانا اذا عكسنا
فقلنا كل ب ج وبعض ب ا انتج بعض ج ا وان كانت صغرى
لم يمكن لانا اذا اخذنا ان بعض ب ا واضفنا اليها عكس
الكبرى وهو كل ا ج انتج لا المطلوب ولكن عكسه
فان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية امكن انتاج
السالبة لانك تقول ليس بعض ج ا وهو النتيجة وتضيف
اليها عكس الصغرى وهو كل ج ب ينتج ليس بعض ب ا
فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى
الجزوية الموجبة من سالبتين الا ان ينعكس السالبة

على النحو المذكور فنقول بعض ج ليس ا وكل ما ليس
بعضه او كله ا فهو ب فنقول بعض ج ب وقد بان
ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات لا يخرج
من الشكل الاول حقيقه ولا خيالا ه واما السوالب
فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يخيل
كانه من الثالث لانك تقلب المقدمه السالبه فتقول
كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فجعلت ا و ب محمولين
معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل
الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما
على الوجه الذي يخيل الشكل الثالث واما في الشكل
الثالث فانه لم يمكن ان يكون البيان الحقيقي كله منه
واما المخيل فكانه في غيره منه فكيف فيه وما
كان من الشكلين الاخرين انما يتبين بالرجوع الى
الاول فيحتاج الى عكس النتيجه فيكون بيان الدور فيه
اما ناقصا واما معدوما اذا اخذ بيان العكس انما يتم بالنتيجه
وعكس المقدمه واما عكس القياس فهو ان ياخذ
مقابل النتيجه اما نقيضها او ضدها ويضاف الى احدى

المقدمتين وينتج مقابل المقدمه الاخرى ومن الضروره ان
مقابل النتيجه اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى
والا فان كانتا باقيتين فالنتيجه لا تبطل الا ان لصق المقابل
بالتضاد والتناقض مختلف فلنضع في الشكل الاول
ان كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا فان قلنا لا شي من ج ا
وكان كل ب ا انتج لا شي من ج ب وكان كل ج ب
فاخذ الضد انتج ضد الصغرى وان اخذنا النقيض انتج
نقيض الصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان
اضفنا اليها الصغرى فقلنا اولا لا شي من ج ا وكل ج ب
انتج من الثالث انه ليس كل ب ا وكذلك لو قلنا لا كل
ج ب فاذا لا سبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث
لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ونضع
ان كل ج ب ولا شي من ب ا فلا شي من ج ا وناخذ مضاده
وهو ان كل ج ا وكان لا شي من ب ا انتج ضد الصغرى
وناخذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثاني فان
اخذنا مع النتيجه المقلوبه الى المضاد او المناقض الصغرى
انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ونضع

الصغرى الجزوية فحينئذ انعكست النتيجة الى النقيض بطلتا
معا وبالتضاد لم يبطل شي فلنضع ان بعض ج ب وكل ب ا
فبعض ج ا فنعكس النتيجة الى السالب المناقض انه ليس شي
من ج ا وكل ب ا ينتج نقيض الصغرى او نضيف اليها الصغرى
فينتج ليس كل ب ا فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس
بعض ج ا وكان كل ب ا ينتج ليس بعض ج ب وهذا
لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض ج ا
وبعض ج ب كان تاليفا من جزويتين ولم ينتج التاليف من جزويين
ولنضع ايضا بعض ج ب ولا شي من ب ا فلا كل ج ا وناخذ
نقيضه فنقول كل ج ا وبعض ج ب فبعض ب ا وهو
نقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل ج ا
ولا شي من ب ا ينتج نقيض الصغرى ٥ واما اذا اخذنا الضد
فلا ينتج لانا قلنا بعض ج ا ولا شي من ب ا ينتج ليس بعض ج ب
وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب واذا اضفناها الى الصغرى
لم ينتج ٥ قال واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان
يوجد مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان ينتج
ضدها بل بان ينتج نقيضها لان القياس حينئذ ينعقد من

الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما مع الكبرى
فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالنقيض
انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل
الاول ولا يمنع ذلك هناك ولتكن الكبرى موجبة مثل
ان لا شي من ج ا وكل ب ا فان اخذنا كل ج ب او بعض
ج ب وقلنا لا شي من ج ا ينتج في الحالين انه لا كل ب ا فان
اخذنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا فان اخذنا بعض
ج ب وكل ب ا ينتج بعض ج ا ثم ولتكن الكبرى سالبة
مثل ان كل ج ا ولا شي من ب ا ولناخذ اما كل ج ب
او بعض ج ب ونقول وكل ج ا ينتج في الحالين بعض ب ا
وهو نقيض الكبرى لا ضدها وان اخذناها مع عكس النتيجة
الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شي من ب ا ينتج لا شي من ج ا
او قلنا بعض ج ب ولا شي من ب ا ينتج بعض ج ليس ا
فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزوية فلا
يبطل شيا من المقدمتين اضداد النتيجة ولنعتبر مثل ما اعتبر
في الشكل الاول واما بالنقيض فيبطل كليهما بالنقيض
فلنضع بعض ج ا ولا شي من ب ا فليس بعض ج ب فان

قلنا بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس
بعض ج ا ولا يبطل ذلك قولنا بعض ج ا فان قلنا كل ج ب
وقلنا بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو نقيض الكبرى او قلنا
كل ج ب ولا شي من ب ا انتج لا شي من ج ا وهو نقيض الصغرى
ولنضع لا كل ج ا وكل ب ا فان اخذ ضد النتيجه وهو بعض
ج ب لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض ج ا ولا
يبطل بهذا قولنا لا كل ج ا واما ان اخذنا النقيض فقلنا
كل ج ب ولا كل ب ا ابطل الصغرى بالنقيض او قلنا كل
ج ب ولا كل ج ا ابطل الكبرى بالنقيض ٥ واما في الشكل
الثالث ٥ ان اخذ ضد النتيجه لم يبطل البته مقدمه لانه
مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى
على صورة الشكل الثاني وكبراه فيهما جزويه واما ان
اخذ نقيض النتيجه كان عكسه كليا اما موجبا ان
كانت الكبرى سالبه او سالبا ان كانت موجبه فينتج
لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على
صورة الشكل الاول وكبراه كليه وحيث يكون
مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون من كليتين

موجبه وسالبه فينتج لا محاله ٥ فان كانت المقدمتان
كليتين انتج ضد كل واحده منهما لان نتيجه الكليتين
من الشكل الاول والثاني كليه وان كانت احداهما
جزويه وكانت صغرى انتج نقيض كل واحده منهما لان
الجزويه اذا اخذت مع نقيض النتيجه انتجت جزويا يناقض
الكلي منهما وان لم توجد هي بل الكليه انتجت كليه يناقض
الجزويه وفي الحالين يكون مقابلا ما لم يوجد مع عكس النتيجه
على هذا النحو وذلك بتضاد فقد اجتمع من هذا كله ان
انعكاسات قياسات الشكل الاول يكون الى الثاني
والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث
او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول
وكبراه بالثالث والثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابها لعكس القياس لانه
تاخذ نقيض نتيجه ما وتضيف اليه مقدمه وتبطل مسلما
ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دايما اذا

كان قبله قياس مقدر الصغرى والكبرى وينتجه حدثت عنه
بالفعل ثم عقد قياس اخر لابطال شي معلوم واما الخلف فقياس
مبدا الا بدري بعد ما ينتجه حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه
قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن
صح لنا ان كل ب ا بتوسط ج البين اذ اخذنا مقابل النتيجه
واضفناه الى الصغرى بطلت الكبرى او الى الكبرى بطلت
الصغرى كان هذا عكس القياس فلو انا ابتدانا فقلنا ان كان
قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا
صادق وكان مسلما ان كل ب ج فينتج ان ليس كل ج ا
وكان خفا ان كل ج ا هذا خلف اذ لا يمكن ان يكون كل
ج ا وليس كل ج ا فاذن قولنا ليس كل ج ا كذب ولزم
عن قياس احدى مقدمتيه كاذبه ولكن ليست المسلمه
وهي ان كل ب ج فهي اذا المشكوك فيها وهي ليس كل
ب ا فاذن كل ب ا والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي
الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلي
الموجب فيبين من الشكلين الاخرين فقط لانك اذا اردت
ان تبين صدق قولنا كل ب ا بكذب نقيضه وهو قولنا

ليس كل ب ا قلت ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه
وهو قولنا ليس كل ب ا صادق ويحتاج ان ينتج من هذه
المناقضه ومن مقدمه اخرى مسلمه نتيجه بينه الاستحاله
وتلك المقدمه لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه
المناقضه لا يجوز ان تكون صغرى في الاول لانها سالبه
ولا كبرى لانها جزويه واما ان اخذت الضد بدل
النقيض امكن ان نجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا
لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد
يكذبان معا في المواد الممكنه كما قيل فلم ينفع في انتاج
المطلوب واما السالبه الكليه فتبين في الشكل الاول
بان يوجد نقيضها وهو الموجبه الجزيه ويضاف اليها كبرى
فتنتج محالا ولا يمكن ان نجعل المضافه صغرى فتكون
الكبرى جزيه بالسالبه الكليه تبين في الشكل الاول
بادخال مقدمه هي كبرى لا غيره واما الموجبه الجزيه
فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبه الكليه لم يمكن ان
يضاف اليها في الشكل الاول مقدمه الا صغرى لتنتج
المحال واما السالبه الجزيه فاذا اخذنا نقيضها في الشكل

الاول صلح صغرى وكبرى معًا لانه كلي وموجب وفي
الشكل الثاني اما الكليه الموجبه فانه اذا اخذ نقيضها
وهو سالبه جزئيه لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كليه
موجبه ٥ واما الكليه السالبه فانه اذا اخذ نقيضها
لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبه كليه واذا
اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم تثبت صحه
ضده واما الجزئيه الموجبه فنقيضها يمكن ان يضاف
اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى واما الجزئيه
السالبه فنقيضها يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى
لان نقيض الجزئيتين معًا يكون كليه والكليه تصلح
في الشكل الثاني صغرى وكبرى معًا كيف كانت
سالبه وموجبه واذا اخذ الضد في هاتين فابطاله لم يجب
ان يثبت صحه الضد ولكن لم تصلح الا صغرى وفي الشكل
الثالث ٥ اما الكليه الموجبه فانها اذا اثبتت بالخلف
واخذ نقيضها لم تصلح الا كبرى ٥ واما الكليه السالبه
فنقيضها يصلح كبرى وصغرى لانها موجبه جزئيه فلو
صلحت في الطرفين ايهما كانت ٥ واما الجزئيه الموجبه

فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئيه السالبه
فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذن الموجبه لا
تتبين الا بالضروب التي كبراها سالبه هي نقيض النتيجه
واما السالبه فتتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال
في الضد ههنا انه اذا بطل لم يثبت صحه ضده كما في غيره
والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس
في اول الامر نحو الشي الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه
من مقدمات مسلمه اما على الاطلاق واما عنده وبينه
وبين خصمه واما الخلف فانه يقصد فيه في اول الامر ان
ينتج شيا غير المطلوب ذلك الشي بين الكذب اما على الاطلاق
او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد واستنتج
كذب ما هو سببه فانتج صدق نقيض ذلك ٥ وايضا
فان المستقيم انما يوجد فيه المقدمات الموافقه للمطلوب
بالذات وفي الخلف فاحدى المقدمتين من تلك الجمله والاخرى
نقيض المطلوب ٥ وايضا فان النتيجه في القياس المستقيم
غير بينه في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان
النتيجه توضع اولا ويوضع نقيضها واذ كان الخلف

مولفا من نقيض المطلوب ومن صادقه ينتج محالا فانك
ان عكست القياس فاخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقه
انتج للنقيض الثانيه المسلوك فيهما وهو المطلوب واذا
كان القياس الاقتراني الذي في قياس الخلف في الشكل
الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان
كان المطلوب سالبا ومن الثالث ان كان موجبا ٥
مثاله انا ان كنا اردنا ان نبين انه لا شي من ب ا فاخذنا
نقيض هذا وهو ان بعض ب ا فلا بد من ان يكون هذه
صغري في الشكل الاول والتي يضاف اليها اما قولنا وكل
ا ج او لا شي من ا ج حتي ينتج المحال فان انتج موجبه وكان
بعض ب ج واخذنا نقيضه ليرتد الي الاستقامه كان نقيضه
لا شي من ب ج وكل ا ج كان من الشكل الثاني وان
كان انتج سالبه وكان ليس كل ب ج وكان نقيضه كل
ب ج واضفنا اليه لا شي من ا ج كان ايضا من الشكل الثاني
واما ان كان المطلوب سالبه جزويه واخذنا نقيضه وهي
الكليه الموجبه فان اضفنا اليها كبري موجبه او كبري
سالبه كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغري

موجبه جزويه او كليه فان النتيجه تكون موجبه
ونقيضها اما سالبه كليه واما سالبه جزويه وجميع ذلك
يبين بان تقرن نقيض النتيجه بالصغري علي تاليف الشكل
الثالث الا ان يكون النقيض والصغري جزويين ولكن
انما قيل هذا لان بالمستقيم بيان السلب في الشكل الثاني
دايم وليس في الثالث بدايم واما الموجب الكلي مثل قولنا
كل ا ب فانه لا يمكن ان يبين بالخلف في الشكل الاول واما
الجزوي فيبين في الشكل الاول وذلك باخذ نقيضه ولا
يمكن ان يكون نقيضه الا كبري الاول لانه سالب كلي
فلا يمكن ان يبين بعكس القياس الا من الصغري ونقيض النتيجه
وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب لا يمكن رده الي
الشكل الثاني بالاستقامه واما الشكل الثاني فاذا عكس
قياسه رجع الي الشكل الاول في كل موضع اما الكلي
الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف نقيضه فصار صغري
محتاج الي ابطال الصغري وقد بان ان ذلك في الشكل الاول
وكذلك الكلي السالب لان نقيضه ايضا لا يكون كبري
واما الجزوي الموجب فان نقيضه يصلح كبري وصغري

لان نقيضه سالب جزوي لا يصلح
الشكل الاول لا صغري ولا كبري

فيصلح في الاول والثاني والثالث وكذلك الجزي السالب
فان جميع قياساته يمكن ان ينعكس الى الاول والخلفان
الموجبان للجزي يمكن ان ينعكسا ايضا الى الثالث ٥ واما
الشكل الثالث فان موجباته ستة كلها في الاول
وسالباته ستة في الاول والثاني اما الموجبتان فان نقيضها
يكون في قياس الخلف كبرى لا محالة فيبطلان
بالشكل الاول واما السالبتين فان نقيضها يكون
صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطلا في الثاني ايضا
مع الاول فقد بان وظهر ان القياس الحملي مسائل كلها المستقيم
يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياسات ٥

الفصل السادس عشر في القياسات من
مقدمات متقابلة والصادرة على المطلوب
الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة

او [illegible] على انه

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلين اما متضادتين او
متناقضتين جملة في اللفظ لخفي ذلك مثل تبديل الاسما
المترادفة بعضها ببعض كالخمر بالعقار او باحد جزوي
في موضع كلية كالانسان في موضع الحيوان فيحكم

على احدهما الحكم وعلى الاخر بضده او بنقيضه وهما واحد
في الحقيقة او كواحد فيقابل المقدمتان حيث يحكم
في احدى المقدمتين على حد بامر مع الحكم عنه في الاخرى ب
وهو الذي يكون على الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد
يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون الحكم فيهما
بشيئين حكمهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في
المعنى او يكون الحكم لشيئين مختلفين وحكمهما واحد
في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس من متقابلين
لكن الحقيقي منه هو الاول ويستعمل في الجدل كثيرا
لتبكيت المناظر حيث يتسلم منه قوله ثم ينتج نقيضه
من اصول الجزي بل يلزم بها انتاجا وتسليما ثم ينتج من ذلك
المسلم والمنتج ان الشي ليس هو هو ٥ والمتقابلات في
اللفظ اربع كل ولا كل ٥ كل ولا واحد ٥ بعض ولا واحد ٥
بعض ولا بعض ٥ وهي في الحقيقة ثلثة لان بعض ولا بعض لا
تقابل فيها والقياس من متقابلين لا يمكن في الشكل الاول
لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين
واحدى المتقابلين في هذا سالبة لا محالة والسالب انما

يشح من ايجاب وسلب تقال على شيين هما احدان في قضيه
هي النتيجه والايجاب والسلب هاهنا الشي واحد وعنه
والواسطه التي في الشكل الاول لا يحمل على كلي الحدين
بالايجاب والسلب فاما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث
يوصف الموضوع بحسبين والمحمول واحدا وفي الثالث ان يوجد
المحمول كسيين والموضوع واحدا وفي الشكل الثاني اذا اخذنا
متضادين جاز وضع ايهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا
متناقضين جعلت الكبرى الكليه موجبه كانت او سالبه
اذا كان الطرفان شيا واحدا بالفعل او بالقوه او يكون احدهما
نوعا وجزوا تحت الاخر كما قيل في الانسان والحيوان وما
عدا ذلك لا يكون على الحقيقه بل في الظن مثل القياس على
متلازمين بسلب او ايجاب وليس هما احدا في الحقيقه
بل اثنان فلا تكون المقدمتان في الحقيقه متضادتين ولا
متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شي من الناطق بحي كل
او ولا شي من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القياس
على طرفين احدهما جنس والاخر نوع من المظنون انه من المتقابلين
وليس هو في الحقيقه بل اذا نوعليه كان قياسا في قياس

احدهما مضمر والاخر مصرح به والمضمر بالحقيقه هو على
متقابلين لان الحكم على الكلي كالحكم على الجزوي الذي
تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانما يمكن
حيث يكون من ضروبه المنتجه للسالبه ولما الضروب
المنتجه للموجب فلا لان الموجبتين لا تتقابلان وعلى كل
حال فالسالبه تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شي
من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذا على
التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من
المتقابلين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل
المقدمتين وشي غير الحق كقولنا كل هندسه علم ولا شي
من الهندسه بطب فليس كل علم بطب فيقع كل
ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شي وهي بليه فيجعلها
اسوار مقدمات متقابله مشتركه المحمول والموضوعانها
اسمان مترادفان اما احدين او مشتركه الموضوع
والمحمول لها اسمان مترادفان وصفا كالطرفين احدهما
تحت الاخر والموضوع محفوظ الاسم فيكون سته
تاليفات من الشكل الثالث لا غير وسر انها ملون

قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشي ليس هو لكن الاكبر
يجب ان يكون اخص من الاصغر وليس اذا صح انتاج الصادق
عن الكاذب يصح انتاج نتيجه صادقه عن مقدمتين متقابلين
لان هذا ينتج ان الشي ليس هو هو ويعرض في النظر حيث
يكون عند الانسان قياسات فاسده واجتمعت عنده
ويكون عنده قضايا صحيحه موضوعه مسلمه ولم
عن تلك القياسات والنتايج الفاسده لفسادها شي
فاسد يصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم
الذي عنده ويكون في تلك الفاسدات اشيا هي
مقابله لجنس هذا الموضوع المسلم او لجزوي تحته
فيكون بالقوه مقابله له فينتج منه بقياس ما يقابل
هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد
وفي القياسات الفاسده ونتايجها مقدمه كاذبه
مثل ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن ان يكتسب
من ذلك مقدمه مناقضه او مضاده لهذا الموضوع
وهي انه لا شي من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض
العدد ليس بعدد او بعض الفرد ليس بفرد وكذلك

[illegible]

ثامن ع [illegible]

ان قيل ان كل علم ظن وتسلم من اصول اخرى ان الطب ليس
بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسده مكتسبه
لمقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجه لمقابله
وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات الفاسده
والصحيحه جمله فيكتسب من الصحيحه صحيحا ومن الفاسده
فاسدا يقابل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على
متقابلين ولا يقع ذلك ابتدا من ذهن متصور ولا يقبله
بغير حيله لفظيه كما قيل مثل ان يتسلم جزئيه مناقضه لكليه
كقولنا ان كل علم ظن ولا شي من الطب ظن او يوهم ان
المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويجعل
المركب حدا اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اي
ليس ابيض مجردا وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم يقول
ان بعض الناس حي ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض وهو بعينه
ابيض فيأتلف قياس من الشكل الثاني هكذا ذلك الانسان
ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس بزيد وهو بعينه
زيدا او كقولك كل انسان حيوان ناطق بناطق ويكون
من الموضوعات المتسلمه ان كل انسان ناطق ولا بشر

ثم يقول في ذلك الانسان ابيض ... ذلك الانسان ليس بابيض

بناطق ولا احد من الناس يشك في انه قياس من مقابلين
ومثل هذا يقال لتوفية العلم اقسامه لا لانه يذهب
على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدي بهذا وامثاله
ولكن ما لا يجري في مفاوضات الناس بل قد يجري
وما يقاربه مثلها وعنادا والمصادرة على المطلوب الاول
اكثر اشكالا لان القياس عليه من مقابلين وهو داخل في
جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذي لا
يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذي قيل غير منتج لصورة شكله
غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات
اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء او لان المقدمات
انما تبين بعد بيان المطلوب ولتبين من هذا ما هو مصادرة
على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول
تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوي في
الجهالة غير المطلوب وفي المصادرة على المطلوب يكون الخفي
المجهول هو بعينه المطلوب ويجعل مقدمة في القياس
الذي يبينه بعينه ويبدل اسم لحد فيه وهو الذي يراد
ان يجعل حدا اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين با

لا يبين الا بنفسه فانه يكون تكرارا في الكلام لا فرق
بين البيان به وبالاول ولا بان يقاس عليه بشيء هو مثله في
البيان او اخفى منه فان الشيء لا يبين بمساويه في البيان ولا
بالاخفى بل بالابين ولا ابين من البين بنفسه وانما يصادر على
المطلوب الاول فيما البين بنا بنفسه ولا من شانه ان يجهل
ويشك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا
استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يبين مصادرة على
المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو ما الاخفى
الاعلى على لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حتى يبين بها
نتيجة مقدمة غير بينة بنفسها وتلك مقدمة اخرى وتلك
الاخرى تبين اذا اسند بالنتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب
الاول بوسائط مثل ان يقال في العلم الهندسي انه اذا وقع خط
مستقيم على خطين مستقيمين فصير الزاويتين المتبادلتين
متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى
الجهتين ويبين هذا بان يقال ان تساوي المتبادلتين يلزم منه
مساواة الداخلتين اللتين في جهة واحدة لقائمتين ويلزم
من ذلك توازي الخطين فانهما ان لم يتوازيا التقيا في احدى

الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من
قايمتين لكون الزاويتين منها اللتين عند قاعدته مثل قايمتين
والحادثة من التقا الخطين زايدة عليهما فالثلث اعظم من
قايمتين وهذا خلف لان زوايا المثلث الثلث مثل قايمتين
وكون الزوايا الثلث من المثلث مثل قايمتين انما بين اذا
صح ان المتبادلتين اذا تساويا فالخطان متوازيان فيكون
قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القايلة اذا تساوت
المتبادلتان اذا تساويا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل
المبرهن هذه القضية الشرطية القايلة اذا تساوت
المتبادلتان توازى الخطان في بيان نفسها حتى بينها
بها فقد صادر على المطلوب الاول حيث عاد بيانه في برهانه
عليه اليه ولكن بوسايط فهكذا تكون المصادرة على
المطلوب الاول وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه لحد حدى
المطلوب بعينه اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الاخر
واما لحدين يسمى كانا متعاكسين كالانسان والضحاك
فيظن ان شانهما وحكمهما واحد او لا يكون بل يكون معناهما
مختلفين او يكون احدهما كليا والاخر جزويا تحته فيظن

ان الحكم فيهما واحد كمن يريد ان يبين ان الظن ظن فاذا ان
العلم ظن وكان يظن ان الامر فيهما واحد فيظن ذلك مصادرة
على المطلوب الاول وهذا الظن يكون على اقسام تسوق في
ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية واما في الحقيقة
فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما
اخر مرادفا كما يكون في القياس من متقابلين فانه يشارك
المصادرة على المطلوب الاول في ان الحد الاوسط فيهما موجود
في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد يكون فيهما
مقدمة صادقة وهي التي يكون محمولها وموضوعها واحدا
ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر
عليه ويكون على صور الاشكال الثلث فان كان موجبا
كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كانت
صغرى كان الاوسط والاكبر اسمين مترادفين وكانت
الكبرى هي الصادقة وان كان كبرى كان الاصغر
والاوسط كذلك والجزوي منه يكون في الشكل
الاول صغرى لا كبرى وان كان سالبا كان فيه كبرى
وفي الشكل الثاني لا يصلح ان يكون المطلوب الا سالبا

في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى اذا كان كليا
والجزوي منه لا يكون في الثاني الا صغرى وفي الشكل
الثالث لا يكون الا كبرى اعني السالب الجزوي ولا ينتج
في الشكل الاول بوجه لانه لا يصلح ان يكون كبرى ولا
صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين
وما يكون بحسب الظن يكون في الجدل واما وضع ما
ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها فهو ان يقال
لمنتج الكذب ان الكذب الذي انتجت ليس من قبل كذا
او ليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف اذا اخذ
نقيض الموضوع ثم وضع قياسا انتج كذبا ثم انتج منه ان
نقيض الموضوع كذب لانه انتج الكذب فيقال لم يلزم
الكذب عن هذا فيرد به قياس الخلف وانما يمكن ان يقال له
ذلك اذا لزم الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا
لا يكون في القياسات المستقيمة لانها لا يقصد فيها
فيها انتاج كذب من وضع شي مناقض للمطلوب بل
لسياق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان
في القياس مقدمة كاذبة او نتيجة غير منتج فان الكذب

لا ينتج عن الصحيح ولا يكون القصد شيئا غير نقيض المطلوب
الذي الف لاجله القياس وليس فيه شي يمكن ان يرفع ويبقى
قياس ولا يستعمل بسببه ذلك الشي الذي لا يدخل له في انتاج
الكذب لان الكلام هو في النتيجة ولزومها وبطلانها الا في
كونها لازمة عن شي يراد لبطالة لا لاثبات نقيضه كما في
الخلف اذا كان النقيض الموضوع سوا رفع او وضع لا
تغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون شيئا الا ينتج المحال
فلا يلزم ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون
الحدود التي للمحال وقياسه غير مشتركة مع النقيض
الموضوع البتة ٥ واما ان تكون مشتركة ولكن المحال
لزم عن شي اخر مثلا لو ان احدا اراد ان يبين ان القطر غير
مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس زينن في الحركة
ثم قال وهذا محال فاذن القطر مشارك الضلع وهذا ظاهر
الفساد ومثال الذي يوخذ في المحال وقياسه حدود تتصل
بحدود النقيض ولا تشاركها قولنا ليس كل ب ا والا فكل
ب ا ولكن كل د ج وكل د ب وكل ب ا فاذن كل
د ب هذا خلف فاذن ليس كل ب ا فهذا قد وضع فيه

ما الشي يثبت شيئا لان قولنا كل د ب يكون نتيجة عن
مقدمتيه فان لم نقل كل ب ا وايضا من الجانب الاخر حيث
يقول كل ب ا وكل ا ج وكل ج د فكل ا د وهذا الخلف
فان هذا ايضا وضع ما ليس يثبت شيئا وذلك لان قولنا كل
ب ا اذا رفع بقي القياس المنتج للخلف بالجانبين يكون حد د
المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة واذا رفع
النقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من وضعه لا غير فيكون
القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه فان الكذب لا يمكن
ان يجتمع من قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا تصير به لقياس
واحد لانها اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما
عن واحد منها وان رفعت البواقي واما ان لا يلزم عنها
شي بالشركة وان كذبت نتائجها ايضا لم ينتفع بجمعها في
اثبات شي او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان المتوازية
تلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين واشباههما فان
جميع اصناف النتائج الكاذبة التي لا تتصل قياساتها لا
يلزم منها شي على الوجه الذي يلزم في القياس الخلف ه

الفصل السابع عشر في استعمال

المقاييس والتدبير في تاليفها او منعها
في الجدل وكيف تقع في الشي الواحد
علم وظن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع
نتيجته كقولنا الشي اذا كان كل ا ب وكل ب ج وكل
ا ج فهو اما الا ينكر فيه الا التسليم لمن تصوره وانصف الخصم
في مناظرته او انكار احدى مقدمتيه او كليهما او افساد
صورة القياس والقول بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته
واما ان يفصل السوال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس
بالاخرة فتنتج النتيجة والتحفظ فيه من المغالطة تكون على
وجهين احدهما عند تسليم ما يسال عنه من المقدمات
والاخر عند اجتماعها للتاليف قياسا وفي القسم الاول يحترز من
تسليم حد مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات
حد مشترك قياسي بطل تاليف القياس فتعذر على السائل
تبكيت المسوول فان التبكيت هو اثبات نقيض الوضع الذي
يحفظه السائل ومن يحضر على المجيب وفي اخر الامر بعد التسليم
ينبغي ان يتامل الواسطة التي تسلمت وكيف نسبتها الى

الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل
منتجا لذلك المطلوب كالشكل الثاني للموجب والثالث للكلي
او كان غير منتج اصلا مع انتاجه وعلى السايل احتال في ان
تحصيل ما ادعى المجيب بالتحرز منه باخفا حيله فيتسلم ما هو
ضروري في الانتاج على غير نظم قياسي حتى يخفى موضع حيلته
على المسوول فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج
نتايج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتايج اخرى ولا يزال
حتى يبلغ المطلوب سال اولا عن ابعدها من المطلوب وتسلمه
فيرتقي الى ما يليه ويسال عما هو اقرب منه الى المطلوب وخلط
في ذلك واستوفا في المسايل ما يريده من المقدمات المنتجة لما
يريده مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل اب وكان ذلك انما
ينتج بان كل اج وكل جد وكل ده وكل هر وكل رب
وكل اب فيسال اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطه
ويبتدي في السوال عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه اذا
بدا بالصغرى فقال اليس كل اج فطن المجيب بصنعته فاما ان
سال عن الكبرى فقال اليس كل رب فلو قد عكس الكلام
عن الترتيب واخرجه عن النظم القياسي بالفعل فيما يسال عنه من

باقي المقدمات حيث لا يجعل الحد المشترك في كل واحدة منهما الجنب
الاخرى فيقول اليس كل رب ثم يعود ويقول اليس كل حر ثم
يقول اليس كل ده اوليسال عن بعض المتوسطات او لا ثم
عن الطرفين فاما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل
سواله اولا عن الكبرى فيقول هل كل بج ثم عن الصغرى
فيقول اليس كل اب فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيت
حيث ينتج ما لم يسلم نقيض شي قد تسلمه من المسوول واما
كيف يقع الشي الواحد علما وظنا معا بان فقد يشتبه على
الانسان فيعلم شيا من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب
من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه معا حتى يغلب العلم على
الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشي الواحد علما
وظنا متضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم
والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل
ان يكون كل دب ودج بلا واسطة ثم يكون كل با
وكل جا ايضا فان اعتقد انسان واحد ان كل با وهو
الحق واعتقد انسان اخر انه لا شي من جا وهو باطل
واضاف كل واحد منهما الى مقدمته مقدمة صغرى

فاضاف احدهما ان كل د ب والاخر ان كل د ج يعتقد اعتقادين
متقابلين فلا يكون ذلك عند انسان واحد انه لا شيء من ج ا
ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة
كل د ج وكل ج ب وكل ب ا فانه حين يعلم ان كل
ج ب وكل ب ا يعلم بالقوة ان كل ج ا وقد كان يظن ان خ بالقوه
لا شيء من ج ا والذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم
بالكل الذي يلزم عنه ان يعلمه وهو ان كل ب ا واما من
الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلما يعتقد انسان ان
الاجرام السماوية لا تشارك الاسطقسات في طبيعتها
ثم يحسب ان الكواكب نارية لتوقد ابنيتها فهو لظنه بالفعل
مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلي بوجه هو فيها بالقوة
لا بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوي ليس بنار
النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئي
تحت هذا العلم الكلي فلم يكن علمه بالشيء وظنه فيه المقابل
له من جهة واحدة بل كان علمه من جهة لا تخصه وظنه
من جهة تخصه وتنحل الشبهة في انه كيف علم في
المثال الاول ان كل ج ب مع علمه ان كل ب ا ويظن

مع ذلك انه لا شيء من ج ا وكيف يعلم ان كل الكواكب من
الجوهر السماوي ويعلم ان كل ما هو من الجوهر السماوي غير ناري
ثم يظن ان الكواكب نارية وحل هذه الشبهة بان يقال انه
لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه بالفعل حمل
الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين ان يعلم
الكبرى والصغرى معًا من غير ان يؤلف بينهما تاليفا يلزم عنه
النتيجة بالفعل لان وجودهما بين المقدمتين في النفس كيف
اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على التاليف الذي
ينتجها معهما فيتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلحظه بالفعل
مثل من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم
يجمعهما في ذهنه ويخطرهما بباله امكن ان يظن ان البغلة
حبلى اذا راى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا سبب
النتيجة الا بالقوة وانما يصيران سببا لها بالفعل اذا اخطرهما
معًا بالبال على الترتيب الذي من شانه ان ينتج علمهما المفرق
لا يلزمه النتيجة الا بالقوة فالخدعة الواقعة مع العلم
بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها ملتبسا به لان
الجهل في احدهما يكون بجزئي هو بالقوة تحت كلي

معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم هو بالقوه بعد لازم
عن علم وهو معلوم وقد اورد على هذا شك يشكل به
نحو اسمه مانن على سقراط فقال له هل المطلوب عندك
معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج
اليه فان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد
الابق الذي ان طلبه من جهل عينه لم يعرفه اذا ظفر به
فقيل ان سقراط لم يجبه كما ينبغي اذ لم يفسخ مقدمات
قياسه بل عرفه بشكل هندسي ان المجهول كيف يحصل
بالمعلوم وقال افلاطون في جواب هذه المسله ان التعلم
تذكر ورد عليه قوله بان قيل ان العالم بان كل مثلث
زواياه الثلث مساويه لقائمتين عالم بالقوه بالمثلثات الجزويه
وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا شاهده
وعلم انه مثلث خطر بباله ما كان علمه اولا ان زواياه
الثلث مساويه لقائمتين ولا يصح ان يقال انه قد تذكر شيا
كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزوي الذي حدث الان
كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلث مساويه
لقائمتين لكن علمه الاول كان علما كليا يدخل فيه هذا المثلث

من جهه كونه في جمله الكلي لا من جهه جزئيته وعلمه
الثاني جاز بدخول هذا الجزوي الذي عرفه الان تحت ذلك
العلم الاول فعلم من ذلك شيا ثانيا لم يكن علمه قط بالفعل
بل بالقوه وهو النتيجه فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه
الذي جهله وجهله به لم يكن من الوجه الذي يعلمه فلسنا
نجهل المطلوب كل الجهل حتى لا نعرفه اذا وجدناه ولا نعلمه
كل العلم حتى نستغني عن طلبه بل نعلمه اولا بوجه لا يخصه
ونجهله بوجه يخصه ونعلمه ثانيا علما يخصه فليس من علم
ان كذا يعلم ان ذلك الكذا موجودا او غير موجود فان
من المعارف كما سبق القول فيها ما هي عاميه ومنها ما هي خاصيه
ومنها معرفه بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما يشكل به
على الشك وحله وياتي في السماع الطبيعي ومن هذا
القبيل تعلم الانسان الشي بوجه وجهلته بوجه مقابل كما سبق
فكل قول يوقع تصديقا ما يرجع الى قياسات هذه الاشكال
وان لم يكن منها فان القياسين الجدليه والبرهانيه ترجع
الى الاشكال الثلثه والاستقرا والمقاييس الخطابيه والفقهيه و
والمشوريه التي يتعلق بالعقل العملي يرجع اليها فان الخطب

يكون اما من الضماير واما من الامثله المظنونه في الصدق
والكذب او من المظنونه الانتاج بالتاليف سوا كانت
صادقه او كاذبه اذا كانت تلزم خصما منازعا بقول
ما او يتبع جماعه من السامعين المخاطبين والمكاتبين و الرها
في الامور الجزويه فان الفقهيات منها ضماير ومثالات
ماخوذه من الاقوال المنقوله عن الاصل الذي اليه الاسناد
في تلك الشريعه بين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص شريعته
يكون كليه بالذات والجزويه بالعرض والمشورتات
العقليه هي ضماير ومثالات من امور صادقه يراد بها
علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك ٥

الفصل الثامن عشر في
الاستقرا والتمثيل والمقاومه
والراي والعلامه ٥

الاستقرا هو ان يبين وجود شي كلي لشي او سلبه عنه
لوجوده او لا وجوده في جزويات ذلك الكلي فيكون
الشي الذي بين به هو موضوعات الشي المبين له فيكون
الكلي المحمول بالايجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك
الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحمول عليه

الموضوعات كالطرف الاوسط ليبين باحد الطرفين
وجود الطرف الاخر للواسطه ويكون ما من حقه ان يكون
حدا اصغر واسطه وما من حقه ان يكون حدا اوسط
قد صار حدا اصغر حتى يكون الحد الاصغر مثلا وهو ج
انسانا وفرسا وبغلا والحد الاوسط وهو ب طويل العمر
والحد الاكبر وهو ا قليل المراره فاذا اردنا ان نبين
بطريق الاستقرا ان كل حيوان طويل العمر قليل المراره
قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر
حاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس و الانسان
والبغل وكل فرس وانسان او بغل فهو قليل المراره فينتج
ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المراره وصوره الكلام
فيه راجعه الى صوره القياس الاقتراني مع تكثر الواسطه
تكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كليا
للاوسط فالاوسط موجبا على الاصغر نقل الاوسط الحكم
به من القضيه الكبرى الى الصغرى فجمع بين الاكبر
والاصغر على صوره النتيجه من القياس فان العكس ج على
ب حتى يكون كل ب فهو احد تلك المعدوده لا غير

ولا يخلو ا منها ويكون كل واحد من حرف مساويا للاخر
فكانت النبات هي الحيوان والحيوان هي النبات فكانت
الالف على كل ب لا محالة لان كل انسان يقال ان على
موضوع وانعكس الموضوع على احدهما يقال الثاني على كل
الذي انعكس عليه الاول والاستقرا التام الحقيقي هو
هذا الذي يرجع فيه ج على ب وتكون الجزويات معدوده
بالتمام حتى لا يخل منها شي ويضطر الى الاستقرا في انتاج
المقدمات التي ليس بين محمولها وموضوعها واسطه فبين
موضوعات الموضوع فيصير كالمحسوسات التي تعرف
من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما
بالاستقراء واعتبار الكلي في جزئياته ولو كانت هناك
واسطه لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطه
لا الاستقرا فالاستقرا خالف القياس بان الشي الذي
يجب ان يكون حدا اصغر في القياس واسطه في الاستقرا
ليس ما يجب ان يكون حدا اكبر بواسطه لو كان
القول قياسا والاستقرا اقرب الى الاذهان واقدم
عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل

في موضع القياس يكون من اربعة حدود اكبر كلي و اوسط
كلي محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه ويكون الاصغر
وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لحمله على شبيه
الاصغر كما يكون الاكبر ا ومعناه مذموم والاوسط
ب ومعناه الاثم والاصغر ج ومعناه الراجع في فيئه والشبيه
بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع في هبته فنقول الراجع
في هبته كالراجع في فيئه اثم والاثم مذموم فالراجع
في هبته مذموم والمشكل في ذلك شان احدهما
كبرى وهي هل ب اي هل الاثم مذموم والثاني النتيجه
وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيان اعرف من هذين
احدهما هل الراجع في فيئه اثم وهو وجود الاوسط في
الاصغر والثاني هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود
الاكبر في شبه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته اثم
والاثم مذموم فالراجع في هبته مذموم وتصحيح الكبرى
بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في فيئه اثم وكل
اثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فيرجع التمثيل بذلك
الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى ها هنا

ان الافكار والاعتقادات التي توقع تصديقا واما في
كل علم نظري وعملي من البراهين والمحاورات والفقه و
والمشورات كلها ترجع الى صورة الاشكال والخطب و
الثلثه التي قيلت لان التصديق يكون فيها بالحدود
الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والمتصور
من المعاني في الاذهان على الوجه الذي يوجب التصديق
والايمان ترجع الى صور الاشكال الثلثه ٥ ويذكرون في
هذا الموضع من هذا العلم المقاومه والراي والعلامه
والفراسه والقياسات الفقهيه والعقليه اما المقاومه
فهي مقدمه توجد كبرى لانتاج قضيه مقابله لمقدمه
من مقدمات القياس حتى يبطل بذلك القياس المعقود
كقول القايل في مقابله مقدمه احدها في قياس
ان العلم بالمتقابلات واحد انه لاشي من المتقابلات
العلم بها واحد ويبين كيف يتصرف في ذلك في الاشكال
الثلثه واما الراي فهو مقدمه كليه يميل اليها
السامعون وانما تذهب الاذهان بديهتها نحوها في قياسات
خطبيه وجدليه تروج بها ما يراد ترويجه على السامعين

كقولهم الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك في
الاشكال الثلثه والعلامه تكون قضيه اما ضروريه
واما محموده مظنونه تكون الحد الاوسط في القياس
الكاين منها علامه لوجود شي وكونه اما ان يصلح ان
يكون حدا اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر
مثل ما يجعل وجود اللبن في الثدي علامه الولاده فيقال
هذه المراه لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما
ان يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لهما كقول القايل الحكما
ذوو فضايل لان فلان ذو فضيله وفلان حكيم واما ان
يصلح ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا فيكون على
صورة الاشكال الثلثه واما الفراسه فهي علم قايم
بنفسه من جمله العلم الطبيعي في صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه هاهنا وانما الكلام
هاهنا على قول مولف من اقوال فوق واحد اذا سلم ما
وضع فيه لزم عنه قول اخر لزوم الضروره بالذات لا بالعرض
اي عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما الاقوال
ومنا المعاني فيما الموجودات المدلول بها عليها والمعلوم

فيها فليس من هذا القبيل بل تلك العلوم الموجوده من
كل صنف من اصناف المعلومات الموجوده وهذا علم
ذهني هو قبل اولا ان الناس يفكرون ويقولون
في العلوم النظريه والعمليه والاراء افكارا واقوالا
صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون
بالحجج والدلايل من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها
بشروطها وخواصها واشكالها ولا حدودها
الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب في هذا
الكتاب وانما ذلك علم هو للنفس السليمه غريزيه
يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباعها وهذا
علم ذلك الحكم الذي هو للنفس بغريزتها وفطرتها
من غير تعليم ولا تعلم كما تصدر الاشيا الطبيعيه
عن القوي الفعاله من غير فكر ولا رويه ولا معرفه
بكيفيه المعرفه وعلم العلم والمعلم له انما
يورده على المتعلم ايرادا ويفهمه معاني الفاظه
تفهيما من غير ان يحتج عليه ولا يقيم له دليلا ولو افتقر
الدليل على اقامه الدليل والحجه على صدق الحجه لذهب

الذهن في ذلك الي ما لا يتناهي لكنه لا حجه على
الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغريزتها
تعرف ذلك اولا وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم
تعرف انها تعرفه بتاملها تفصيل ما تعرفه من ذلك
وجمله ٥

تم كتاب القياس
ولله الحمد والمنه

بلغ



المجلد الثاني

صاحبه ومالكه
ملا كلاني يا الله
يا محمد يا علي

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

المقالة الرابعة في علم البرهان

الفصل الاول في التعليم والتعلم الذهني

كل تعليم وكل تعلم ذهني انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون في المعارف والعلوم من العارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير العارف العالم لما ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وقد سلف الكلام في التعريف والتعرف بالحدود والرسوم وبالجملة الاقاويل المعرفة فقد مضى في التعليم والتعلم بالعبارة للمعرفة في هذا الكتاب ونتبعه الكلام في التعليم والتعلم في الاقاويل المعلمة وهي التي سميت بالقياسات على قرائنها واشكالها وضروبها وما جامعها على طريق الاستقراء والتمثيل بل الكلام فيه من حيث هو كذلك وبين انه يكون العلم فيه من اشيا باشيا اما الذي منه فالمقدمات واما الذي له فالناتج واما الذي به فصور القياسات والقراين المنتجة الموجبة للعلم فالقياس تعلم

الناتج من المقدمات بصورة القراين في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقتران المنتج فكان الكلام فيما مضى من ذلك في كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزومها عنها كلزوم الخارج عن الشرطي في القضية الشرطية التي يلزم وضع تاليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه والتصديق يختلف فمنه تصديق مكتسب من تصديق مكتسب من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لا يكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الان وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعليم والتعلم الذهني وتلك هي المقدمات الاوايل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق بغيرها على قرينة قياسية بل هي اوايل يكتسب بها من الطريق القياسي اشيا ولا يكتسب هي من ذلك الطريق باشيا غيرها وهذه الاوايل تختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فمنه ما هو اولي عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومحمولها وموضوعها بالايجاب والسلب والقياسات المولفة من هذه المقدمات والنتايج

التي ينتج عنها نتيجة برهانيه ويسمى القياس الذي يولف عنها
برهان او يعني بالبرهان الحجة التي تفيد العلم اليقين الذي لا
شك فيه من العلم اليقين الذي لا شك فيه وبالقياس البرهاني
ما كان من جملة القياسات المنتجة مولفا من هذه المقدمات
فان القياس المولف من مقدمات لا ريب فيها بالتالي لا ريب فيه
يفيد نتيجة يقينية الصدق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما
من لا يتصور ما قيل في القياس المنتج ومقدماته وشكله
واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشي منه او من
يحصل له التصديق بشي منه ويشك في شي فيبقى في نفسه من
الشك في النتيجة بقدر ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما
في الصدق مقدماته واما في صورة قرينه واما من لا يشك في شي
من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا ارتياب بها فقد علمو البرهان
والقياسات والنتايج البرهانيه فالمقدمات هي القضايا التي
تولف منها القياسات لتحصل منها النتيجة التي هي المطلوب
والنتيجة هي قضية حصل العلم بها من جهة العلم بمقدمات تالفت
على صورة قياسية فانتجتها فكل مقدمة في قياس اما ان
تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة

عن مقدمات اخرى والتي تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدمة
نتيجة عن قياس تقدم ومقدمة لقياس تالي والتي لا تكون
نتيجة عن قياس ومقدمات اخرى يسمى اوليه ومنها تكون
مبادي القياسات واوايلها والمقدمة التي تكون مبدا في
القياسات لا تخلو من ان تكون مصدقا بها بوجه ما او غير
مصدق بها والتي لا يصدق بها ان لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه
من الوجوه لم يصلح ان تكون مبدا او مقدمة في القياسات
البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه ما صلحت مثل القياسات
من تلك الجهة والتي فيها التصديق لا تخلو من ان يكون
التصديق بها على وجه ضرورة نفسيه لا تلتفت النفس معه
الى نقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت النفس
الى نقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتي على
وجه الضرورة اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او
ضرورة الحس او هما معا وضرورة العقل هي ما كان الحكم
فيها بغريزة النفس وفطرة العقل حتى يتصور العاقل فيها
حدي القضية معنى ما حكم بفطرته فيها بالايجاب لاحدهما
للاخر او سلبه عنه حكما بان الكل اعظم من الجز وبان

النقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان الانسان اذا
تصور معنى الكل ومعنى جزءه ومعنى الاعظم والاصغر
بدا يحكم بفطرته ان الكل اعظم من جزءه فان الجزء اصغر
من كله وانه ليس بمساوٍ له ولا الجزء اكبر من الكل ولا الكل
اصغر من الجزء واذا تصور معنى النقيضين والصدق والكذب
والاجتماع بدا يحكم بفطرته ان النقيضين لا يجتمعان على صدق
ولا كذب من غير حاجة الى دليل ولا توقف على جهة ضرورية
الحس هي فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس في
المحسوسات لنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة
الثلج او جربته منها كاسهال السقمونيا للمرة الصفراء من
ابدان الناس فان العقل يحكم في ذلك بما ادركه الحس
كما يحكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا
فكالاخبار المسموعة من المتواترات التي يرتفع بالتواتر
من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المكررات
التي يرفع التكرار والاستمرار الشك فيها فان الحس يدرك
ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها
باعتبار التواتر من المخبرين المعتبرين والتكرار من التجارب

في المختلفين والمتفقين والتي على وجه الظن فهي التي
تكون على وجه الامكان الاكثري والتجويز والظن
الغالب فيكون ميل النفس الى القضية منها اكثر من ميلها الى
نقيضها فتجعل مبادئ لقياسات ينتج نتائج فيكون حكمها حكمها
في غلبة الظن فمتى خرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار
حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى اخرجه النظر الى
البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها
ومن جهة كونها نتائج لها ولم يبطل الحكم المحكوم به فيها
لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التاليف

يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب
النتيجة لان النتيجة الصادقة قد يلزم عن مقدمات كاذبة
لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون
التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديق ولا تكذيب معه واما
ان يكون تسليما مع تصديق مقبول او مظنون بغالب الظن
او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق
الذي لا تصديق ولا تكذيب معه يكون في مبادئ العلوم
الجزئية على طريق الوضع والعرض حتى ينتج عنه ما يلزم الى آخر

العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فاتحه تعلمه
فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال
جميع العلم بذلك المسلم ومقدمه عن نتيجته ونتيجته عن مقدمه
ويفعل ذلك في مبادي العلوم واصولها التي تنبني عليها ويكون
منها اوايل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس
المتعلم بذلك العلم الجزوي الذي تسلم فيه ما تسلم من مباديه
وارتقى بنظره وذهنه الثاقب المتدرب الى البحث في العلم
الكلي ونظر في مسايله فوجد مبادي ذلك العلم الجزوي
في جمله ما وجده في ذلك العلم الكلي مثل ما يجد الطبيب
مبادي علم الطب في العلم الطبيعي ويجد المنجم مبادي علم النجوم
في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا
المقبوله ممن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك
كما قبلت الطوايف المختلفه ممن تعتقد فيه العلم والنبوه
ويشتهر عندهم بالمعرفه والامانه والعلم والديانه
وفي القضايا الذايعه التي يشهد لها الكثير من الناس
والمعتبرون منهم ويحمدها الجمهور كما يقال ان العدل
جميل والظلم قبيح ونحوها والشهاده لهذه القضايا اذا كانت

من جهه ميل الجمهور اليها وحمدهم لها لصلاحهم بها ومن
جهه استمرار سماعهم لها من المعتبرين حتى تصير العاده
مما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات ذايعه مشهوره
واذا كانت الشهاده لها من جهه الحجه الصحيحه في البرهان
العقلي اليقيني كانت من جمله الضروريات الاكتسابيه
وان كانت مما تشهد لها فطره النفس اذا اعتبرتها
بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لها كانت من الاوليات
العقليه فيكون من الذايعات المشهورات ما هو اكتسابي
برهاني وما هو اولي عقلي وتسمى ذايعه ومشهوره من جهه
اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم واعتيادهم لها وعقليه
اكتسابيه او ضروريه اوليه من جهه شهاده الخواص
لها اما بالفطره واما بالاكتساب والتسليم مع التكذيب
يكون في المجادلات لان الذي يطلب المسلم بتسليمها وتسلمها
الرد على خصمه حتى ينتج منها ما يبكته به في شي مما تسلمه
على ما سياتي ذكره في الجدل وقد يكون في جمله هذه
ما تسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما ورضيا
بما يوافق عليه المسلم لمن يتسلمه منه لينتج منه ما يرد به عليه

ومن القضايا التي تجعل في مقدمات القياسات المخيلات
وهي قضايا لا يسمع بصدقها بل لانفعال وتاثير يعرض لنفس
السامع منها على طريق التخيل فتنقبض النفس عن شي وتميلها
الى شي وتحبب اليها شيا وتبغض اليها شيا كالتجنيس وتقبح
كما يشبه شيا ما بشي محبوب ممدوح بصفة من اوصافه
كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه ما يشبه بمكروه بما هو
مكروه كما يشبه العسل بالمرة المقيئة فيحسن الاول
اثر الممدوح عند النفس وتحببه اليها ويقبح الثاني اثر المذموم
ويبغضه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصديق
فيه ولشبه المصدق به من جهة التاثير يجعل لاجله مقدمة
في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية
والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي يكتسب به
العلوم الحكمية على نظام وترتيب كما قيل تنتج عن مقدمة
ومقدمة لتنتج على ترتيب واجب في الطبع وفي فطر العقول
وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه
فليس من العلوم الحكمية كما قال افلاطون كل التعاليم
التي تجري على ترتيب ونظام مما في عالم الطبيعة وعالم

النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فاما ما يصدر عن تحسين
اقوال وتزيين الفاظ فقط والمسلمات التي لا يتوقف امورها
على بيان كما يتوقف امر مبادي العلوم الجزئية بل يتسلم مع تصديق
او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب يكون منها
مبادي الجدل والمظنونات الاكثرية يكون منها مبادي
قياسات الخطبا الذين يرومون اقناع السامعين لما يوردونه
عليهم من البيانات والدلايل التي تغلب الظن وتميل النفس
قبل التحقيق والتدقيق والمخيلات هي مبادي القياسات
الشعرية والتي لا اصدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون
في مغالطاتهم فينقسم القياسات بحسب ذلك الى هذه
الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية
والمغالطية والشعرية ۝

الفصل الثاني في المطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسوال السايل في
الاشيا التي تطلب معرفتها وعلمها ويسال عنها لاجل ذلك
تسعة وهي مطلب ما هو ومطلب هل هو ومطلب لم هو ومطلب
اي شي هو ومطلب من هو ومطلب كم هو ومطلب كيف هو

ومطلب اين هو ومطلب متى هو فهذه مطالب ومسايل مخصوصة
بعبارات تميز بعضها عن بعض من جهة ما يسال عنه فيها
وقد يدخل باسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود
وهل هو جوهر وهل وجوده لاجل كذا وهل هو زيد وهل
مقداره كذا وهل لونه ابيض وهل هو في الدار مثلا
وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا وانما يكون كذلك
اذا كانت الاقسام فيما يتوجه اليه الطلب محصورة في عدد
قليل يسهل على السايل عدها في التقسيم فيسال السايل ويقول
هل هو موجود في الاعيان ام وجوده في الاذهان فقط وهل
هو جوهر او عرض وهما قسمان او يكون ظن السايل يتوجه
الى شي معين من الاقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة
اذرع ولو لم يظن ذلك لكان سواله مطلقا عن كميته
فيقول كم طوله او هل هو ابيض وهل هو في موضع كذا
وهل هو في زمان كذا وهل هو لاجل كذا ومطلب
ما هو يسال اولا عن تفسير اسم الشي والمعنى الذي يعنى به اما
من المتصورات الذهنية واما من الاعيان الوجودية فيقول
مثلا ما الخلا فيقول في جوابه فضا خال من الاجسام

ونقول ما الجوهر فيقال هو موجود لا في موضوع فينتقل
الذهن بعده الى مطلب هل ويقال هل هو موجود في
الاعيان او متصور في الاذهان فقط فان كل مسمى على
ما قيل له معنى في ذهن قايله ومفهوم في ذهن سامعه
وما يتصور في الاذهان قد يكون له نظير في الاعيان
ليسمى باسمه ويقال انه موجود يكون الاسم سمة مشتركة له
للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو الذهني او لا
والاسم عبارة عن ذلك الذي في الذهن ولا يسمى المسمى
ما لا يتصور في ذهنه فاذا عرف الوجود سال عن باقي
الاحوال الوجودية من الكيف والكم والاين ومتى ولم
وقد يتقدم مطلب اي شي هو على مطلب هل هو بعد مطلب
ما هو حيث يجاب في جواب ما هو بجنس الشي فيبقى للسايل
فيه موضع سوال ليسال فيه عن فصله المميز لماهيته فيقول
ايما هو او اي شي هو كما يقال المجيب في جواب ما هو الشي بانه
حيوان فيعود السايل فيقول واي حيوان فيقول طاير
فيسال ويقول واي طاير فيقول العنقا فيقول هل هو موجود
ام لا فيتقدم ما يتميز به تصور الشي في الاذهان على ما يتقرر

به وجوده في الاعيان من الكيفيه والكميه والمكان
والزمان وقيل في التعليم القديم ان المطالب هي الثلثه الاول
اعني مطلب ما هو ومطلب هل هو ومطلب لم هو ومطلب
البانيه في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل ومطلب لم ايضا
يكون على وجهين اما لم الوجود في الاعيان واما لم
التصديق وهو طلب الحجه والبرهان فيجاب في الاول بالغايه
التي لاجلها وجد الشي كما يقال لماذا وجد الانسان في الحيوه
الدنيا فيقال لتعريضه فيها للسعاده الاخرى او يقال لم صدق
بان الانسان ذو نفس فيقال لانه حساس وقد يتفقان
فيكون علة التصديق هي علة الوجود كما يقال لم احترق
هذا فيقال لان النار اصابته ويقال لم صدق بانه احترق
فيقال علم ان النار اصابته فعلة الوجود كانت علة
التصديق وكانت واحده في السوالين الوجودي والذهني
وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لان النار اصابته
ويقال لم صدق بان النار اصابته فيقال لانه وجد محترقا
والنار علة الاحتراق في الوجود والاحتراق علة التصديق
بمس النار عند الذهن فاذا كان البرهان بالسبب الموجب لوجود

الشي كالنار للاحتراق سمي البرهان برهان لم وان لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشي بل لما الشي مسببه كالاحتراق
للنار قيل له برهان ان فانه كما ان وجود العله يلزمه في
الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول يلزم منه عند
الذهن وجود العله فيعلم العالم به انه ما كان المسبب الا وقد
كان السبب وكلاهما يوجبان التصديق اليقيني اما في
الاول فاذا كان السبب على كمال سببيته الموجبه لوجود
المسبب واما في الثاني فاذا كان المعلول لا علة الا تلك الواحده له ٢
كالنار للدخان واما ان كانت في الطبع لمعلول كثيره لم
يلزم كما لا يلزم من حرارة الما الحار اصابة النار له لانه
قد يكون عن حرارة الشمس او حرارة العقرا او حرارة المعدن
والمنبع ويخص برهان الان باسم الدليل فاذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العله في ان كذا
كذا في الوجود كما اعطى العله في التصديق فهو برهان ان
واذا اعطى العله في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط
فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه
في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه

في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان الان قد
لا يكون فيه الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر
ولا معلولا له بل امرا مقارنا متساويا له في النسبة الى العلة
حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بالقشعريرة ونارية
البول على حمى الغب والدليل المدلول عليه لازمان من لوازم الصفرا
العفنة وليس احدهما علة الاخر ولا معلولا له بل المرة العفنة
علتهما معا وقد يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر
للاصغر لا علة كما يستدل بحمى الغب على عفن الصفرا فيسمى
الاول برهان الان مطلقا ويخص الثاني مع ذلك باسم الدليل
والمحمول الذي يحمل على موضوع بالايجاب او بالسلب دايما
او يوجب عليه او يسلب عنه في وقت ما بعينه لا محالة اذا
كان لايجابه عليه كذلكا وسلبه عنه سبب موجب على
الدوام او في الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا بالذات
غير ذات الموضوع والمحمول وطبيعتهما هو الذي يوجب
ذلك الحكم الدايم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول
الموضوع او سلبه عنه ولم يعرف السبب الموجب لم يعرف
الضرورة الدايمة او الموقتة مثال ذلك ان من عرف كرية السما

بالات الارصاد والادراك الحسي ولم يعرف السبب الموجب
لكريتها لم يعرف انها كذلكا وليس كذلك في غير الوقت
الذي ادركها فيه كذلك لا قبل ولا بعد فانه انما علم
بالادراك الحسي انها كذلك حين ادرك لا قبل ولا بعد ولو
علم انها كذلك لاجل بساطة جوهرها الذي هو لها دايما
ما دامت سما لعلم كان يعلم انها دايما كذلك وكذلك من راى
الشمس او غيرها من الكواكب تشرق وتغرب في وقت معين
ولم يعرف السبب الموجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او
غربت في ذلك الوقت المعين فاما انها تطلع وتافل من دون
محدوده على التكرار والاستمرار دايما ابدا فلا يعرفه دون
ان يعرف السبب الموجب لذلك وهو القوة المحركة لها المتشابهة
الارادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعي والصوارف
فلا اختلاف فنقول ان الشمس يتحرك بقوة ارادية متشابهة
الدواعي والصوارف وكلما يتحرك بقوة كذلك فحركته
دايمة متشابهة في السرعة والبطء فالشمس حركتها دايمة
متشابهة السرعة والبطء فكل حكم ضروري له سبب
موجب لكونه كذلك في محمول القضية وموضوعها

فعلمه الضروري لاسم الا بمعرفه ذلك السبب ومن دون ذلك
السبب يصح ان يعلم انه كذلك في وقت علمه به ولا يعلم
حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورته او لا ضرورته دائمه
او موقته فالعلم اليقيني بكل ما له سبب يكون من جهه سببه
واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب في
كونه كذلك لم يعلم انه ابدا او في وقت ما بالضروره
كذلك وقد يعطي برهانا لان يقينا دائما ايضا اذا كان
على ما قيل من دلاله المسبب على السبب الذي لا يشك في سببيته
واما اذا كان المحمول للموضوع بذاته وكانت ذاته هي التي
تقتضي له وجودا في الموضوع فذاته السبب والقضيه من
اليقينيات الاوليات الا من ذوات الاوساط وكذلك اذا كان
الاوسط دائما للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط
هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا في وقت
لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط في جمله ذاتياته
وبذلك يجب عنه وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضيه
وان كانت ذات وسط حكم الاوليات في اليقينيه ٥

الفصل الثالث في انه كيف تعرف المقدمات

الاوليه وعلى اي وجه يعلمها العالم بها بعد جهله بها
اذا لم يكن لحمل المحمول على الموضوع بالايجاب والسلب سبب
في نفس الوجود لم يصح ان يبين حكمها ببيان قياسي اذ لا يوجد
بينهما حد اوسط وانما اليقين يثبت في الحكم من جهه ان نسبه
المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع يقتضي وجود
المحمول لها فمن تصور المحمول والموضوع وجب عنه الحكم
بينهما بالايجاب والسلب اذ انهما لا سبب خارج عنهما فان
لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البته الا بان اذا
جعلنا لهما متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به
العلم اليقيني وان جعلناه سببا كان محالا لان الامر
لا سبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال
هذه القضايا تكون بينه بنفسها فان اشكل منها شي بين
بالاستقراء ولا يخلو حينئذ من احد امرين احدهما ان يكون
وجود نسبه المحمول للجزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب
والاخر ان يكون وجود النسبه بسبب فان كان بينا بنفسه
في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط
وذلك لا يوجب الدوام فلا يكون الحكم يقينيا واما ان يكون

بالعقل وهذا غير جايز لان المحمول اما ان يكون ذاتيا للموضوع واما
ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتي يدخل في
شرح الاسم ولا يستبان ولا يكون مجهولا للشي مع تصور الشي
بل هو داخل في تصور الشي ولا يجوز ان يكون عرضيا من اللوازم
التي تلزم كليا يقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازما لشي
من المعاني الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حمله على كل جزئي
منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فيكون ذلك الذاتي
العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها وقد
فرضناه بلا سبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب
لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فيكفي ان يكون بينا بنفسه
بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنسي لذلك النوع حتى
يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من
جزئياته باسرها فان الذاتي لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا
للمعنى الكلي عليها كالناطق الذي هو ذاتي للانسان وعرضي
للجسم والبياض عرضي للجسم وذاتي للابيض والمتحرك بالارادة
عرضي للجسم ومقوم ذاتي للحيوان فتكون الواسطة في مثل
هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية وللاكبر صفة عرضية

فينقل الحكم بتلك الصفة العرضية الى موضوعات الاصغر
بالتوسط فاستقراء الجزئيات في مثل هذا يشهد بالقياس شهاده
فيجعل القضية المحكوم فيها كالاولية واما ان كانت حال
المحمول عند جزئيات الموضوع غير بينة بنفسها بل يمكن ان يبين
ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها
اليقين الحقيقي الذي يقصده فكيف يوقع ما ليس يقينيا يقينا حقيقيا
واما ان يكون بيانا بالسبب الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها
فيجب ان ينظر في السبب حتى يكون وجوده للمعنى الكلي اولا
فيكون نظرا قياسيا وان لم يكن هناك سبب بل كان الحكم
بينا بنفسه فقد قيل فيه او مما يبين باستقراء ثان فيكون استقراء
بعد استقراء على الاتصال لا الى سبب لنسبة محموله الى موضوعه
ان لم يكن بينا بنفسه فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسي
واما التجربة فهي مثل حكمنا بان السقمونيا يسهل الصفراء من
ابدان الناس حيث ازال لتكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقيا
وتجعل هذا في الاحكام اليقينية لتكرار التجربة وان لم يعرف
السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم بان الفعل
لم يكن اتفاقا فبقي ان يكون للطبع او الحالة لازمة للطبع

وذلك هو السبب القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة
ما هو سبب وان لم يعرف نوعه وكيفية تأثيره فالعلم التجربي
ايضًا يكون لمعرفة السبب والاستقراء من جملة المحسوس
يحصل به العلم الكلي والحس يفيد العلم الجزئي فاذا جرّده
الذهن من الاعراض والقرائن حكم به للطبيعة التي في ذلك
الجزئي وهي واحدة في الكلي والجزئي فيصير الحكم كليًا ومتى
لم يكمل التجربة بالتكرار في الاشخاص والاوقات والاحوال
المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تفد
علمًا كليًا يقينيًا بل ظنًا غالبًا وكذلك الاستقراء اما المسبوق
الاقسام فالمحسوس والمجرب والمستقرأ يرجع الى ما بذاته وهو
الاولي والى ما هو بسبب وهو القياسي ونقول ان اعتبار
اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم المعلم ولا على شهادة الشاهد
بل على ذوق النفس السليمة الفطرة وله ميزان يعتبره بها من
صفا وقوي على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم
علمه وهو ان يعرض الحكم اليقيني البين الاولي كالحكم
بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حال اصرار النفس على حكم
هذه ويعرض كل حكم يريد اعتبار يقينيته بعده ثم يعتبر

اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين يتناقضان ويعتبر
ذهنه في ذلك الفرض وينظر هل يترجح ذهنه رفع احدهما
بالذات الاخر فان وجد فليس بيقيني لانه لا يترجح رفع الحكم
بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى
متى ان يترجح رفع الحكم الاخر واذا وجد ذلك الترجيح في ذهنه
علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يساوي اليقيني في
يقينيته فليس بيقيني عند من لم يساويه عنده فان استغنى
ذهنه عن المعقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات
فتراه لا يرجح عليها شيئًا فان رجّحها على شيء بهذا الاعتبار دل
على ضعف اعتقاده فيه وان تساويا وتقاوما عنده الحكمان
وصارت نفسه بحيث لا يترجح رفع احدهما فقد تساويا في
الميزان ومساوي اليقين في يقينيته يقين عند من ساواه
عنده فهكذا تعتبر الاعتقادات اليقينية قال
ارسطوطاليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الامور
شهادة تساوي شهادة اليقين فينبغي لمن يريد تصديقه بهذه
الميزان الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل
قرينة مع القضية ويستحضرها في ذهنه مجردة عن كل

شاهد لها وعليها اذ الزاد لاعتبار ولبينها واما اذا اراد
اعتبار شواهدها فتلك هي الحدود الوسطى وتوصي الحكم
في اعتبارها والمقدمات التي تجعل في اوايل الانظار القياسية
من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته
الصالحة في الانظار العلمية قدر على اعتبار الاحكام الحسية
والتجربة بتجريدها عما يغلط فيها وطلب السبب المشترك في جزئياتها
والحكم اللازم في كلياتها فاما كيف يصح في الاحكام
القياسية الاعم على ما تحت الاخص بواسطة الاخص مثلا كيف
يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسما والامر في ذلك
بالعكس مما في الوجود فان الانسان ما لم يكن جسما لم يكن
حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن حيوانا فان كل واحد من
الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان هو
يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان
كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل
وكذلك كيف يحمل النفس على الحيوان فنقول انا اذا اخذنا
الجسم مجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس
كالحيوان مثلا فلا نقول ان الحيوان جسم مجرد من ساير الصفات

الاخرى فان اخذناه بمعنى الجسمية مطلقا ولم نجرده عما
يقارنه من اشيا اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على
الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولا نعني مع ذلك انه جسم مجرد
كما لا نعني انه جسم نباتي ولا جسم معدني فانا لو عنينا التجريد
لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذو نفس حساسة ناطقة
ولو عنينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك
انه جسم نباتي بل اذا قلنا جسما ولم نزد على ذلك فيما نقوله
ونعنيه ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات ولا تعيينا لصفة حتى
يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذو نفس
حساسة غير ناطقة او ذو نفس حساسة ناطقة او غير ذي
نفس جاز لنا حمله على هذه كلها ولو عنينا التجريد لما صح كما
لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من ساير
الصفات حساس ولا ناطق بل لما اخليناه في قولنا من حكم
تجريد او تعيين صفة جاز حمله على كل جسم موصوف بصفة
ما فقلنا جسم اسطقسي وجسم معدني وجسم نباتي وجسم ذو
نفس حساسة وجسم ذو نفس ناطقة فان هذه كلها نقال
الجسم عليها بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون

عبرة من الاحكام الخاصه قيل فيما سبق من التعليم ان الجسم
بشرط التجريد يكون ماده وما يضاف اليه بعد ذلك يكون
له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينه يكون جنسا فيقال في المثال
انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى
الذي به سمي ماده حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته
ويقال في الجنس انه هو وفرق بين منه وهو في الحكم بهذا بل
يحمل المعنى الكلي الذي هو بعض معنى الجزي على الجزي حيث
يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان
الانسان جسم ولو لم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذو
نفس ويقال في التاليف كما يقال ان الانسان جسم ذو نفس
وكذلك لا يحمل الجزو على الكل فلا يقال للمركب صورة و ماده
انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منهما مركب ومولف كما
يقال ان الانسان مولف من جسم ونفس وعلى طريق الحمل الكلي
يكون الحيوان علة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان
قبله للانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه
الاخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد
قبل المولف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والعقل

وكذلك في الحساس والحيوان فيمكن ان يكون الاخص
من معنيين كليين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك
الموصوف اي انه عند الذهن لم اسبق من ذلك وذلك له
اسبق منه لما هو اخص منه وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم
قبل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حينئذ لا
يكون انسانا ما لم يكن حيوانا فمحال ان يصل الحد الاكبر
في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما نغلط في امثال هذه
لكون المعتبر لا نفرق بين الاحكام الذهنيه والاحوال الوجوديه

الفصل الرابع في شرايط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون موجبه للنتايج
التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من النتايج والعله
تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من النتايج وهي اقدم
عندنا ايضا واسبق تصديقا من النتايج صدقا وزمانا ان العلل
تناسب المعلولات فمقدمات البرهان تناسب نتايجها وتدخل
معها في جمله العلم الذي هي منه او علم تشاركه وان لها
تكون بينه بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمه بعدها
لان ما بعدها من نتايجها فلم يكن كذلك من المقدمات لم

يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدا استفادته
للمعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخرا
عند الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة فيقتنص منها الكليات
المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة ناقصة والمميزات الخاصة
اذا ازدادت معرفته بها حتى يكمل له بذلك المعرفة النوعية على ما
قيل في ترتيب المعارف مما سلف فاذا كنا نعرف اولا طبايع
الكليات الجنسية ثم النوعية كنا قد ابتدانا بما هو اعرف
عندنا واقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة فان الاعرف عند
الطبيعة هو الاشخاص الوجودية والاجناس والمعاني الكلية انما
تستقر عند العارفين من الاشخاص الوجودية فاذا انتهينا
الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فانا لا ننزل الى الاشخاص بمعرفتنا
وعلمنا الكلي واما اذا ابتدانا اولا واخذنا من البسايط وصرنا
على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدانا بما هو اقدم
في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البسايط ما هو اعرف
عندنا من المركبات وذلك فيما تركيبه نحو كالخل والعسل
للسكنجبين ومنها ما المركبات اعرف منه لانا ننتهي اليه بتحليل
المركبات وذلك انما يكون حالنا مع معرفتنا بالمركبات الطبيعية

فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب
نكون قد سلكنا في تعرفنا ذلك سبيل البرهان لا محالة
حيث كانت البسايط اسبابا للمركبات فان ابتدانا من
المركبات وسلكنا الى البسايط ومن الجزئيات بالاستقرا
الى الكليات كنا في ذلك مستدلين غير مبرهنين حيث يكون
الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية
تاخذ بما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدا
البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقا والاخر
بحسب علم ما ومبدا البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير
ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها في
الايجاب والسلب بحد اوسط ومبدا البرهان بحسب علم
ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في
ذلك العلم الذي هو مبدا له وضعا فلا يكون له وسط في
ذلك العلم في مرتبته منه وانما يكون له وسط في علم
قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك المرتبة
التي هو مبدا لها مثاله انا اذا اخذنا في علم ما مبدا اب وبج
وجد وده وانقطع البيان في تلك المرتبة ولم ينقطع في

ذلك العلم لم احتجنا وبيان في مرتبة اخرى من مبداء اخر غيره
جعلنا ج مبدا لا له وب لج وج لط وعرفنا فبينا ا بط
يكون قد بينا ا في ذلك العلم ولكن في مرتبة ليس في
مرتبته حتى لا يكون قد بيناه بما بين به فلا يكون قد بيناه بنفسه
على طريق الدور ويجوز ان لا يكون له وسط بل يكون
معقولا بنفسه ويسمى بالعلوم المتعارفة وما عدا ذلك مما
يصدر به العلوم من الحدود والمقدمات يسمى وضعا
والحدود يقال للتصور وتفهيم معنى الكلام لا للتصديق
وقبول بوجه من الوجوه كما يقال ان النقطة شي ما لا جزء له
والخط طول لا عرض له ويراد بذلك ليس ان معنى الطول
الذي لا عرض له يصدق على معنى الخط بل انا نعني بلفظة
الخط هذا وكذلك بالنقطة فهو تقرير مفهوم الاسم ولو
قال بدل هذا ان النقطة شي من الموجودات ذلك الشي لا جزء
له حتى يكون قد حكم حكما فيه موضع تصديق وقبول لورد
وتكذيب لان في الوجود شيا لا جزء له او شيا من جملة اشيا
لا جزء لها يسمى نقطة لكان يكون قضية فاما اذ قال
النقطة شي لا جزء له والخط طول لا عرض له على معنى الحد

وتفسير الاسم وما نعني باللفظة فلا يكون قد اضمر فيما
قاله حكما يصدق ولا يكذب ولا يقبل ولا يرد وانما
يكون هذا وضعا من جهة ان المتعلم لا يلتزم في تعلمه
ذلك ولا يلتزم بالفحص عن هذا الشي الذي عني بهذا الاسم
هل له وجود في الوجود ام لا وكيف وجوده وساير ما
يبحث عنه من احوال الموجودات فهو وضع من هذا القبيل
وتحصل الحدود بتفسير اسما الموجودات والرسوم بتفسير
الاسما فقط اما لما ليس بموجود او لما لم يعلم وجوده بعد
وهو اصطلاح يجوز قبوله ممن يتفق في كلامه و بحسبه
والمقدمة تخالف الحد من جهة التصديق فان الحد يقال
للتصور فقط والمقدمة يقال للتصور وللتصديق بها
تصديقا معقولا او تصديق تقليد وقبول او تصديق وضع
ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اسما موضوعا ويسمى الحد
وضعا وما كان من المقدمات المصدر بها لا تنكرها نفس المتعلم
ولا يكون عنده راي يخالفها فانها تخص باسم الاصل الموضوع وما
تنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في
اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالنقطة التي

لاجزء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين
في معرفة الاوليات التي هي مبادي البراهين في العلوم
من جهة ضعف التصور وقوته وجودة الفطنة فتكون
الاوليات الجلية عند بعضهم اوضاعا ومصادرات وعلى كل
حال فالتصديق بمبدا البرهان ينبغي ان يتقدم على التصديق
بما هو مبدا له لان التصديق بالمبدا علة للتصديق بما يبرهن
عليه به وحكم التصديق بذي المبدا مثل حكم التصديق
بالمبدا يقينا بيقين وظنا بظن غالبا بغالب وضعيفا بضعيف
فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدا البتة لم يكسبه ذلك
تصديقا بذي المبدا فتكون الاصول الموضوعة في العلوم
مقدمات مجهولة عند المتعلمين من جهة ان تبين اما في علم اخر
غير العلم الذي هي مبادي له واما في العلم نفسه في درجة
لا تبين به بالمبدا غيره من مبادي ذلك العلم فان المبدا لا
يكون واحدا في العلم اذ لا يجوز قياس في قضية واحدة
واقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان
يكون من قضيتين هما مبدان مشتركان مع قضايا تنتج عنها
وما ينتج معا ينتج واما ان يكون من مبادي هي اصول موضوعة

من اربعة فما فوقها حتى يكون قياس من قضيتين منهما تنتج
نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى لم تتسلسل القضايا
في المدرس عن القياسين الاولين نوع اختلاط مثاله
اب و ب ج فاج ج ه و ه د فج د اج و ج د فاد
وايضا ال و ل م فام م ن و ن س فم س ام و م س
فاس اس و س ب فاب اب و ب ج ال و ل م فام

ج ه و ه د
فج د
فاج
من و ن س
فم س
اج و ج د
فاد
ام و م س
فاس
اس و س ب
فاب

فيكون اد قد تبينت من مرتبة تحت مقدمة ال لا من
المرتبة التي تحت مقدمة اب فلا يكون اب قد تبينت
باب دورا وهي في العلم الذي من جملة مباديه اب الا ان
بيانها يرجع الى مبدا غيره وهو ال فهكذا تبين العلم في
العلم نفسه وقد تبين في علم غيره وهو الاكثر والاوجب
وقد تبين المبدا في العلم بقوة النفس في النظر العلمي لرياضتها

بذلك العلم ويعود بعد النظر والفحص الى ما تقبله وصفًا
شاملة ويعقله ويتصوره يقينا ٥

الفصل الخامس في موضوعات العلوم
ومطالبها ومسايلها ومباديها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما في العلم النظري
فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى
يحصل له معلومة مثل السما لعلم الهيئة واما في العلم العملي
فينظر في الموضوع لاجل عمل يعمله وتاثير يوثره فيه
وفي اعراضه وخواصه التي بحسب ذلك العمل المقصود
مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي
للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك
العلم ومسايله ففي كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع
من انواعه وفي كل مسئلة ومسئلة عن اوصاف جزء
جزء من جزئياته كما يبحث في مسايل علم الهيئة عن شكل
الفلك وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات
في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع
الكلي فكل مسئلة من علم الهيئة تكون الحد الاصغر فيها

شيًا من السما اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون
الحد الاوسط فيها صفة من الصفات التي توجب لذلك
الفلك والكوكب او تسلب عنهما فتضع العالم الموضوع
الكلي لذلك العلم الكلي ويسال عن صفاته التي ينظر فيحكم
يجب له بنظر ما يوجب فيها ويسلب عنه ما يسلب منها
وفي مسئلة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى
يوجبها له او يسلبها عنه فتتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها
ولا يكون الموضوع موضوعًا للعلم الواحد من كل وجه كما
لا يكون جسم الانسان موضوعًا لصناعة الطب من كل وجه
بل من جهة ما يصح ويمرض ولصاحب علم الفراسة من جهة
شكله وخلقته الذين يستدل منهما على ملكته وخلقه
فكذلك السما تكون موضوعًا في علم الهيئة من جهة الاشكال
والحركات والعلم الطبيعي من جهة الطبايع والخواص وكذلك
يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلثة فيشترك
العلوم في الموضوعات وتتباين وتختلف وكذلك في المحمولات
وتتم العلم باربعة اشيا هي الموضوع والمحمول والمبادي والمسايل
فتشارك في شي من هذه الاربعة وتخالف في شي منها والاسم

ينظر فيه لطرف من حيث انه
اذ انه في مسئلة

والحد له من جهه ما يشارك غيره ويخالفه معاً فالموضوع واحد
مشترك كما قلنا لساير المطالب والمسايل التي فيه كالجسم
المحسوس للعلم الطبيعي وبدن الانسان للطب والمحمولات
كثيره مختلفه في مسايله وهي الصفات والاعراض التي تعرض
له بذاته لا لما هو اخص ولا لما هو اعم منه كالاعظم والاصغر
والمساوي في المقدار للهندسه فانه لا يقال الاعظم والاصغر
لما هو اعم من المقدار ولا لما هو اخص منه من الموجودات
بل من جهه انه مقدار فهذه هي المطلوبات التي يكون محمولات
المسايل في العلوم والمبادي هي التي تستعمل في قياساته
مقدمات لها اما من البينه بنفسها واما مما يتسلم من علم
غير ذلك العلم والاغناذي العلم الاسبق في العلم الذي نحن
بها كما ذكرنا وللعلوم العمليه زياده هي الاغراض والغايات
التي لاجلها يكون العمل كالصحه لصناعه الطب والسعاده
للفلسفه العمليه فان العلوم قد يكون المسايل المعلومه
فيها هي الغايات المطلوبه ولا يكون الاعمال هي الغايات
وانما يعمل العامل الشي هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقه
في عمله فصناعه الطب موضوعها بدن الانسان ومباديها

من العلم الطبيعي ومن الحس والتجربه ومسايلها هي كيف
تحفظ الصحه ويزال المرض وبماذا ومحمولاتها المصح والممرض
والنافع والضار وغايتها حفظ الصحه وازاله المرض فيخصص
النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان من حيث يصير من جهه ما
يصح ويمرض وكذلك يخصص النظر في موضوع العلم
الطبيعي الذي هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن
ويتصف باوصاف تتعلق بالحركه والسكون وانما فصلت
العلوم الى الاصناف التي فصلت اليها ولم يجعل العلم كله
علما واحدا بالموجود كله لامر يرجع الى المتعلمين في تعلمهم
وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشي هو اعرف منه واسبق
علما ثم يعلم بعد ذلك الثاني ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع
ولو اتسقت العلوم والمعلومات في وجودها على النسق واحد
في ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف فندرج من ثاني الى ثالث
وكذلك الى اخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود
كله لكنه ليس كذلك فان الاشيا ذوات المبادي
تعرف بمباديها والمركبات ببسايطها والمعلولات بعللها
على وجه والعلل بمعلولاتها على وجه اخر والمحسوسات

سلبها والبسايط بادراكها بالكنه او بمعرفتها من طريق
الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن يترتب في
الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع باسرها
الى مبدإ واحد فانها تتشعب في صدورها عنه عرضا كما تترتب
طولا فينقسم من حيث يتشعب من جهة المبادي طولا وعرضا
فتتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلي بتشعب
الموضوعات ومبادي البيانات والمطالب في النظريات
والاغراض في العمليات فيكون الجسم مطلقا من جملة موضوعات
العلم الكلي مثل غيره من الموجودات لدخوله في جملة الموجود
الذي هو موضوع العلم الكلي من حيث هو موجود ويكون
من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبدأيهما من موضوعات
العلم الطبيعي ومن جملته الاجسام الفلكية فلافلاكها وكواكبها
من جهة ما هي داخلة في الحركة والسكون وما يلزمهما وبسبب
بينهما من جملة العلم الطبيعي ومن جهة الاشكال والحركات
وتقديرها بالمقادير والازمان من جملة العلم النجومي كما انها
من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها بالاحكام تنسب من
تاثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية.

فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون
جسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون
ومبدأيهما من جملة العلم الطبيعي ايضا ومن جهة ما يصح ويمرض و
ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة
الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية التي تحت العلم
الطبيعي من حيث هو علم نظري ومن جهة غايته العملية صناعة
خاصة مخالفة للعلم الطبيعي في الغاية دون الموضوع
وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر في طبايع
الاجرام السماوية وتاثيراتها وافعالها وانفعالاتها من جملة
العلم الطبيعي وجزو تحته ومن جهة ما يراد منه الانذار بما
يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك
الهندسة والمناظر وعلوم الحيل في الحركات وعلم الهيئة
اما الهندسة فعلم كلي نظري في المقادير من جهة التشكيل
والتقدير والمناسبة بينها والمناظر تحته تخص بخطوط
خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل تخص دونه بحركات
طبيعية وقسرية ومركبة منهما فيكون تحت العلمين الطبيعي
والهندسي اما الهندسي من جهة موضوعه واما الطبيعي

واما الطبيعي من جهة عوارضه الخاصة تعلمه وعلم الهيئة
تحت العلم الطبيعي من جهة موضوعه الذي هو جزو من
موضوع الطبيعي اعني الافلاك والكواكب وتحت الهندسة
من جهة عرضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات
وحساب المقادير والاوقات وكل ذلك داخل في جملة
الموجود واجزا من الموجود لكنه تخالفه من حيث تخص
نظر كل واحد منها لعرض تخصه فينظر العلم الكلي فيه
من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث
هو كذلك وينظر العلوم الجزوية في صنف صنف ونوع
نوع منه من جهة اشيا اخرى على ما قيل هكذا اجابني
العقول العزلية ولم يكن في خلافهم على ذلك فايدة في
العلم فاستمر العلما في نظرهم عليه واتادعوم من المدارس
الحاب هذا التقسيم وجعله ضروريا في العلم والتعلم
فمحلوا وطولوا وتعدوا الواجب وما ادخلوه في تعليمهم
وتصانيفهم وتخليطهم في ايرادهم مسايل علم بمسايل
علم اخر فادخلوا في علم الطب من الطبيعيات وفي
العلم الطبيعي من العلم الكلي وفي العلم الكلي من الطبيعي

وتعدوا ما يجب في التعاليم حيث اوردوا واما اوردوا ابياته
في علم ليس فيه اصول يبانيه ولا فيما استبين به فاستطمت
ابياتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد
بالتعليم فخرجوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون
ابياتهم على الترتيب المنطقي المذكور وسنطر الان في
ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج
ونتامله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك او لا وجوبه وفايدته ان كانت

الفصل السادس في ترتيب العلوم
الحكمية وما يشترك فيه وما يفترق به

لما كان العلم والمعلوم من الاشيا المضافة والعلم علم
بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود
والموجود على قسمين موجود في الاعيان وموجود في
الاذهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الاعيان
وذهنية لما في الاذهان ومن الموجودات من حيث تعلم ما
هو اعرف اي متقدم في المعرفة عندنا ومتاخر في المعرفة عندنا
فترتيب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم
في التعليم وهو الاعرف عندنا والى ما هو اولى بالتاخير

وهو المتاخر في المعرفه عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات
تتصل علي نسق واحد في التقدم والتاخر من اول الي اخر
وينحصر الكل في الوسط لقد كان حذا الترتيب اولي بان
يحاذي في التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدي من
المبدا الاول وتنتهي بما يليه ويلي ما يليه الي اخر الموجودات
وكان العلم يحاذي في ترتيبه ترتيب الوجود لكن الامر
في الوجود ليس كذلك لان الموجودات علي ما بينه العلم
الالهي تبتدي من مبدا واحد وهو المبدا الاول لها باسرها
وتنتهي الي شعب كثيره تتفرق عرضا مع الطول المعينه
مع تعديه فتفرق الجداول ولا تنتهي في نسق واحد
الي معلول واحد اخير عن عله واحده اولي فصار لذلك
انقسام الموجودات الي انواع تعمها اصناف مختلفه لا يتسق
بعضها علي اثر بعض في ترتيب التعلم كما لم يتسق في ترتيب
الوجود فصنفت العلوم الي اصناف عده ولم ترتب في
التعليم سلسله بعد اخري تشتمل عليها علم واحد فجعلوا امر العلوم
الحكميه علم المنطق يشتمل علي علوم تسبق تفصيلها وعلم
الطبيعيات تشتمل علي علوم باصناف المحسوسات الوجوديه

٣ ٢٠٧

ماذا الاذهان والاذهنيه تتعلق حكمها

وعلم الرياضيات تشتمل علي علوم ذهنيه وعلم الالهيات
وهو العلم الكلي ينظر في المبادي الاول وبدايه الخلق
كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو موجود فصنفوا
العلوم الذهنيه الي ذهنيه صرفه لا يتعدي حكمها باشيا
وجوديه والذهنيه الخالصه منها علم ومنها علم العلم
وعلم العلم هو المنطق الذي يفيد القوانين العقليه
الواجبه في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق
والتكذيب والعلم هو علم الكميات التي هي المقادير
والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال
لان المقادير تتناهي الي الاشكال وتتحدد بها وجمعهما
علم الهندسه ويستصحب معهما شيا من علم العدد لاجل علم
المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد
منه علم خواص الاعداد وهو الارثماطيقي ومنه علم
الحساب الذي يتعلق بالجمع والتفريق في المعدودات
والاعداد واما العلوم الذهنيه التي يتعلق حكمها باشيا
وجوديه فهي علم هيه الافلاك وحركاتها وهي الي
الوجوديات اقرب منها الي الذهنيات وانما تنسب الي

الذهنيات من اجل بيانا انها الهندسيه والحسابيه فهذه
هي الذهنيات ولان مبادي المحسوسات اشيا غير محسوسه
فالعلم الالهي هو علم المبادي والكليات قبل الجزويات
فالعلم الالهي هو العلم الكلي والمبادي تتقدم علي
ذوات المبادي فالعلم الالاهي يتقدم بالطبع علي سائر
العلوم ولان المبادي المتقدمه بالطبع علي ذوات
المبادي متاخره في معرفتنا عنها فالعلم الالهي يتاخر في تعلمنا
وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدا العلوم بالطبع واولها
وغايتها في المعرفه واخرها وفيه العلم الكلي ويجعل في
العلوم الاخرى مبادي عنه يتسلمها المتعلمون لتلك
العلوم تسلما مقبولا من غير برهان حتى اذا انتهى بهم التعلم
الي هذا العلم برهنوها فيه واقتدي الخلف في ذلك
بالسلف المشهور مثل ارسطوطاليس وافلاطون فانهم صنفوا
العلوم اصنافا من غير تقسيم ولا تعليل واصولها ثلثه علي ما
ذكرنا الطبيعي والرياضي والالهي والمنطق فهو علم العلوم
والمتاخرون لعنى في تصنيف العلوم الي هذه الثلثه
المذكوره اشتغلوا بتعليل ذلك فما قيل فيه اعنى في

تصنيف العلوم الي هذه الثلثه المذكوره ان الاشيا الموجوده
اما ان لا يكون وجودها باختيارنا وفعلنا واما ان يكون
وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفه الامور التي من القسم
الاول تسمي فلسفه نظريه ومعرفه الامور التي من القسم
الثاني تسمي فلسفه عمليه والاشيا الموجوده في الاعيان
التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمه الاولي علي
قسمين احدهما الامور التي تخالط الحركه والثاني الامور
التي لا تخالط الحركه ~~والثاني الامور التي لا تخالط الحركه~~
والامور التي تخالط الحركه علي ضربين اما ان يكون
لا وجود لها الا بان تخالط الحركه مثل الانسانيه والتربيع
وما شابه ذلك واما ان يكون لها وجود من دون
ذلك والاول علي قسمين لانه اما ان يكون لا في القوام ولا
في الوهم يصح عليها ان تجرد عن ماده معينه كصوره الانسانيه
والفرسيه واما ان يصح عليها ذلك كذلك في الوهم دون
القوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الي ان يخص بنوع
ماده او يلتفت الي حال حركه واما الامور التي يصح
ان تخالط الحركه ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهويه

والوحدة والكثرة والعلة وتكون من الامور التي يصح تجريدها
عن الحركة ما صحته صحة وجوب ومنها ما لا يكون
صحته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل
حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة
وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هي هي فيفارق ذلك النظر
النظر اليها من حيث هي مجردة لانها تكون من جملة النظر
في الاشيا الا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث هي هي لا
في مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون
في الوجود الا في مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك
العرض لا يصح توهم كونه الا مع نسبة الى المادة النوعية
والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هوا
وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من
حيث هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي
من حيث هو نفس اي مبدا حركة بدن وان كان
نحو مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان
كان لا يعرض الا مع نسبة الى المادة ومخالطة حركة
فانه قد يتوهم احواله من غير نظر في المادة المعينة والحركة

مثل الجمع والتفريق في العدد وسائر الاحوال التي تلحق
العدد وهو في اوهام الناس او في موجودات متحركة
منقسمة فاصناف العلوم اما ان يتناول اعتبار الموجودات
من حيث هي في الحركة تصورا وقواما ويتعلق بمواد
مخصوصة الانواع واما ان يتناول اعتبار الموجودات من
حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان يتناول
اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فالقسم
الاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضي المحض وعلم
العدد المشهور منه واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو
عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهي وهذا
القسم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد يسلم وفيه
ان من الاشيا ما خالط الحركة ومنها ما لا يخالطها والذي
خالط منه ما لا وجود له الا بحيث خالطها ومنه ما يوجد
مخالطا وغير مخالط والتي لا يتجرد اما ان يكون لا في القوام ولا
في الذهن يصح تجريدها كالانسانية واما ان يصح عليها
التجريد في الوهم دون القوام مثل التربيع وهذه اشيا يحتاج
الى بيان واي بيان عند من الحكما من يقول بحركة النفس

ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس في الوجود ما لا
يخالط الحركة اما محرك واما متحرك واما ما فيه واما ما
منه واما ما اليه ان عني بالمخالطة هذا وان خص بالمخالطة
الحركة المتحرك فقط فعليه ان يبين ما عناه بذلك وحينئذ
لا نسلم له انه لا يتحرك سوى الجسم والذين قسموا الى هذه
الاقسام ما امعنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات
من جهة المبدا المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها
لا بقسر من خارج كحركات الاسطقسات والمعادن
والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالحجر في هبوطه
والنار في صعودها والرياضيات هي العلوم الذهنية التي
للنفس بها رياضة تزيد في فطنتها واستقلالها بقوة
تقدر بها على ان تنظر في العلوم العالية وبالالهيات
النظر في المبادي غير المحسوسة التي دلت عليها افعالها
في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة
لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لا في الوجود ولا
في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في
النفس وهي غير محسوسة وعلى مذهبهم غير متحركة

ولا مخالطة للحركة لانها ليست مبدا قريبا للحركة بل
يقولون انها تحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مريد
ان يجعل العلم واحدا استوى فيه من اول الطبيعيات
وينتهي الى اخر الالهيات ويتوسط الرياضيات لم يكن
عليه في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات
ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لا يجوز في
التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل
الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول يضمن الكتاب غرض
واحد كلي والتعاليم والفصول متكلم في جزوياته وانما
الكلام في طريق التعليم وان الاشيا التي هي مقدمة عندنا
في المعرفة ولجانب العلم متاخر عند الطبيعة في الجانب
الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة
فيفتتح العلم الجزوي باصول من العلم الكلي والادنى من الاعلى
تكون تلك الاصول عند من يسبق له علم بها من العلم التي هي
منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها
علم موضوعة مقبولة يتسلمها والعلوم التي يبين بها
كقضية شرطية معها هي بالنبا والاصول مقدمها بين

التالي
في العلم لزوم التالي للمقدم بصحة وجود المقدم يصح وجود
فهكذا فعل ارسطوطاليس في الطبيعيات واوقليدس
في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس في الطبيات
بل تكلم في الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا
طبيعيا في علم الطب وما بينه بيانات تعلم من الطب
وجريان مسايله حتي يصعب عليه ذلك من غايته ويقول انه
استعمل الدور وهو لا يعلم بما استعمل في كتبه دورا
في بيان وانما تخليط الكلام في العلوم يضلل المتعلمين واذا
اسقطت المسايل بعضها علي بعض كما فعل اوقليدس
في كتابه كان ادخل في مذهب التعليم ومتي لم يكن لم
يتم العلم المحقق وصار كالاخبار التي ينقلها السامعون
من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم من كذبهم ۞

الفصل السابع في مبادي البراهين
وكيف يعرف الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطاليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من
علومه وهو المعلوم الذي ينتهي اليه الذهن من ذلك
الحس العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان والاستقرا

ثاني

والاستقرا يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان
ما يحصل مباديها بالحس ويتصور من جهته ومتي اراد
احد ان يعرفها من لا يعرفها لم يمكنه ذلك الا باستقرا
يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بثقل الارض
وخفة النار ونحوها ومثل الاشيا التي يتصور من المحسوسات
كالجسم والسطح والخط والاشكال المستديرة والمثلثة
والمربعة ونحوها فانها لا تعرف الا بالحس ومنه يصير
معقولا وقيل في هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول
والمعقول غير المحسوس في ساير الاشيا ويصح ان يعني
بالمعقول ما يدرك في الاعيان واما علي ان يحصل ما
في الاذهان الي اصناف يجعل بعضها معقولا وبعضها
متخيلا وبعضها متوهما علي ما قد قيل وبالغ فيه قوم من
المتاخرين فلا وقد اوضح وانكشف الملتبس من ذلك في علم
النفس وتحقق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور
في الاذهان من الاشيا الوجودية فانه مشترك للكثير
من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمرو
وخالد ونحوها فالمحسوسات مبادي المعقولات

الاذهان تتصور فيها وبالحس ما يتدبر

والعلم بالمعقول لانه انما يقال على الاشيا الذهنيه التي
تحصل من الاشيا الوجوديه واكثرها من المحسوسات
المفرده والمركبه فلذلك من فقد حسا من حواسه فقد
علما من علومه فانا راينا الاكمه خلقته لا يتصور الالوان
ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها العباره سهه عليها
يذهب ذهنه في معرفتها الى شي ما عرفه من احد الحواس
الاخر وكذلك الاخشم خلقته في الارايح فيعلم من هذا ان من
المعلومات ما عسانا لا نعرفه ولا نهتدي اليه لانا لا
نعرف مباديه التي ندركها فينبهنا عليه ولا ننتبه
على علمه حيث لا احد من ينبهنا عليه ٥ ونقيس على ذلك
من فقد البصر كيف لا يسمع على مدركاته ولا يشعر بان
في الوجود منها ما ينبه عليه لذلك لو لم يخلق للبشر حاسه
البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم ينتبهوا عليها وان
استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا
يدركه الان من اشيا لا تنالها حواسه المعروفه وينفرد
عن شركايه فيها ينفرد بعلم ومعرفه تخصه دونهم
مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات

واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملايكه
من هذا القبيل بل وما جل عنهم وعلا ولعل بصر البصيره
ينكشف عنه غطاوه فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل
فيعرف منه ما كان يجهله فاذا كانت المعلومات
الحاصله لاذهان العلما انما تكون من جهه ما يدركونه
من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب
ما يدرك ومن المحسوسات اشيا في التركيب يتميز بالتحليل
على ما قلنا ومنها اشيا تدرك على بساطتها كحراره النار
وبروده الثلج ونحوهما والاوصاف الذاتيه للشي قد سبق
القول بانها هي الاصول في الموجودات والمعاني الاول
في المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهه
الوجود فانها الاصل من الموجود الذي يتصف بما
يتصف به مما يضاف اليه من الاوصاف فهي الموضوعات
في القضايا لما يحمل عليها ويوصف به والمحمول انما يطلب
للموضوع لا الموضوع للمحمول فالاوصاف الذاتيه لا
تطلب للاوصاف العرضيه وانما تطلب الاوصاف
العرضيه لها وكذلك لا يطلب بعضها البعض ولا يبين وجود

بعضها لبعض بحد اوسط اذ ليس بينها حدود وسطى
وانما بعضها لبعض بالذات فان الاوصاف العرضيه لا
تتوسط بين الاوصاف الذاتيه بعضها لبعض مثاله
ان الاوصاف الذاتيه للانسان هي الحيوان والناطق فالحيوان
للناطق لا تبين ببرهان ولا الناطق للحيوان فان احدهما
لا يتصف بالاخر وانما يتصف بهما الموصوف والا فالناطق
لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون
ناطقا وانما تبين الاوصاف التي تتصور للشي كونها ولا
كونها فتبين كونها بالحد الاوسط الذي يوجبه ولا
كونها بالحد الاوسط الذي ينفي عنه وليس كل وصف
عرضي يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازما الذات الشي
فلا يبين بحجه وقد يكون لازم اللازم فتبين بحجه هي اللازم
الاول واذا كان في مقدمتي القياس مقدمه ذات وسط
تتوسط للبيان بين محمولها وموضوعها احتاجت الى بيان
بقياس اخر وان لم تكن لم تحتج كما قيل وانما تكون
مقدمات البراهين كلها غير ذوات اوساط بينه بانفسها
عند الذهن بفطرة العقل او بشهادة الحس والاستقرا

والتجربه والاخبار المتواتره التي تبطل معها الشك وتنفي
اسباب الريبه ومما ينبغي ان يظن ان البرهان يبين الضروريات
الدائمه بالضروريات الدائمه الكليه بغير لازم في البرهان
وانما هو الذي يكسب اليقين الدائم في الدائم والموقت
في الموقت والكلي في الكلي والجزوي في الجزوي ولا يكتسب
الحد بالبرهان اذ لا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير
الاسم ومعناه عند من عناه كما لا برهان على ان الحيوان
الناطق هو الانسان فان المسمي سماه به وعناه في كلامه والسامع
فهمه منه والمسمي لا يبين بحجه والسامع لا يفهم بحجه اكثر
من صحه النقل عن المسمي فهذا منتهي الكلام في البرهان
والقياسات البرهانيه ۝ والحمد لله رب العالمين

المقاله الخامسه في طوبيقا

وهو علم الجدل

الفصل الاول في القياسات الجدليه ۝ القياسات
التي ذكرها ارسطوطاليس بعبارته وكنى بها عن الحجج هي
التي تمثلت في الاشكال الثلثه على اختلاف ضروبها
وهي في الصوره التي من اجلها يسمي قياسا وسولوجسموس

كذلك وكان السولوحسموس الذي نقل الى العربية بلفظة
القياس اسم للقول المولف الذي يلزم عن التصديق لما وضع
فيه تصديق بقول اخر من الضرورة وليس له اسم في العربية
ينقل اليه فقيل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتفت
اليه لا الى اللفظ وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال
وتختلف بعد ذلك من جهة الاقاويل الموضوعة فيها في صدقها
والتصديق بها فالبرهانية هي المقيسة من المقيسات التي
لاريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات
وصورته التي هي شكل الاقتران والغرض فيه معرفة الحق
من جهة ما هو حق وكانه لا فرق فيه بين ما يعلمه الانسان
منه لنفسه ويلاحيها به وبين ما يعلمه لغيره فاما
الجدليات لا من جهة الحق والباطل بل من جهة ان الغرض
ليس هو الحق بعينه سواء كان حقا او لم يكن وانما هو طلب
ما يحجر به الخصم في المناظرة والمجادلة وينقطع به عن
الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان
بالحق او بغيره فالحق فيه لا يراد لعينه ولا يرد لعينه
بل يراد او يرد لما قيل وتالف القياسات الجدلية

تكون من مقدمات ذايعة مشهورة كما قيل وتلك
اما ذايعة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس
ويوافقون عليها من غير اختلاف واما ذايعة بالاضافة
وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبايل
المختلفة وواحد مقدم متفق عليه ولا مخالفة من يعتبر
لمخالفته من المشهورين ومن الذايعة ما تكون ذايعة
بانفسها ومنها ما تكون ذايعة على سبيل المضادة
والمشابهة من جهة الضد والشبيه اما في المضادة
فكما يقال ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس
بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان
الاحسان الى الاصدقا جميلا فالاساءة الى الاعدا جميلة
وقد يسبق ان يشتهر القولان المتناقضان من ذلك
والمتضادان مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم
بالاضداد واحدا فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس
ان كان العلم بالاضداد واحدا فالحس بها واحد فيكون
هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذاك مشهورا عند
قوم وفي قول وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقا

جميلا فالاساه الى الاعدا جميله مع مقابله الذي هو
ان كان الاحسان الى الاصدقا جميلا فالاساه الى
الاعدا ليس بجميل فيكون كل من القولين مشهورا عند
قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان الغنا مال
والغنا نافع فكلاهما مشهور ولهذا يصح ان تكون
قياسات جدلية صحيحه من مقدمات ذايعه شنعه بمقابله
وضد الذايع هو الشنع وليس الذايع هو الصادق بل قد
يذيع غير الصدق ويصدق غير الذايع ولا الشنع هو
الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الباطل ذايع وانما قال
ارسطوطاليس ان القياسات الجدليه هي المولفه من
الذايعات لكون الجدل صناعه معده لمخاطبه كل انسان
وفي كل مسله جدليه على طريق الانصاف بالعقل العامي
ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهوره المسلمه
من الخصوم ولهذا كان ملاك الامر في القياس الجدلي
هو المسله والجواب والمسله صورتها صوره مقدمه
محوله عن صيغه الاخبار الى صيغه الاستخبار فتكون
عدد المسايل كعدد المقدمات وتكون المسايل الجدليه

في علوم مختلفه منها خلقيه كقولنا هل اللذه جميله ام لا
ومنها طبيعيه كقولنا هل الحركه موجوده ام لا ومنها
منطقيه كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد ام لا والمسله
الجدليه انما يسل عنها السايل اما لنفسها او ليعرف بها غيرها
من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم
مع بعض مثل ان المحافقه في كل شي واحده وليس المحافقه
في كل شي واحده فانها تستحسن في اشيا ولا تستحسن في
اشيا ومثل ان حفظ المال اثر او انفاقه فان العوام توجد
بينهم في ذلك خلاف مشهور في المقابلين يحتج به المجادل
على خصمه بحسب الشهره وقد تختلف الخواص والعوام في
مسله مثل ان الجميل اثر عند الخواص من اللذه واللذه اثر
عند العوام من الجميل والشكوك تعرض في المشهورات
اذا وجدت قياسات حقيقيه برهانيه او مشهورات جدليه
تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد بطلت ان تكون عنده
مبادي قياسات جدليه وقد يعجز النظار عن نقض قول افرده
المجادلون ولو كان سخفا او يوجد راي يستند الى كثير
من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسله فتبطل شهرتها

ويخرجها عن الصلاح للمبادي في القياسات الجدلية ويجري
في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو راي شنيع يخالف المشهور
ويضاده مثل راي زينن في ان الحركة غير موجودة عند
من لا يعرف معناه على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات وقصد
بحسب مفهومه الذي اوضحناه ومثل راي بارمنيدس وهو انه
لا كثرة في الموجود بل الموجود كله واحد وانما وضع مبدا
في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذي ينسب
اليه فلا تقدم السامعون على رده بل يقبلون في انفسهم حيث
يضعونه في مبادي قياساتهم انه لعله يكون حقا من وجه
لا نعلمه ۝ ومن خالف هذه المشهورات لا يلزم ان يكون
مناظرته ومخالفته المشهورات بل منهم من لا يناظر اما للجاجة
وجحد ما يعرفه ويقرنه قلبه دون لسانه وان رام احد ان
يرده عن ذلك بقول يناظره به لم يجد قولا ابين واشهر
من القول المجحود الذي خالف عليه وانما يحتج في البيان
على الشيء بما هو اظهر واشهر منه قال ارسطوطاليس ان
ممن خالف المشهورات الذايعة من يحتاج ان يعاقب كمن يجحد
وجوب عبادة الخالق وبر الوالدين ومنهم من

يحتاج الى تعريف من جهة الحس كمن لا يعرف حرارة النار
وبرودة الثلج ولما كان موضوع المنطق العلوم والامور
الكلية وكان الجدل من جملته كان موضوعه ايضا من
العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما
ان يكون من الاجناس واما ان يكون من الفصول واما ان
يكون من الخواص واما ان يكون من الاعراض واما ان
يكون من الحدود والرسوم لان الكليات هي هذه لا غير
وانما تخالف من جهة الغرض الذي يؤمه الجدلي لا من جهة
الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي يختلف المتجادلان
فيها بالاثبات والابطال والكلام الجدلي يكون الكثير
منه من الاستقرا لكونه اشهر عند الجمهور وان كان القياس
اشد الزاما للخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال والاثبات
الذي هو غرض الجدلي وتعرفها يكون بالاستقرا والقياس
في كل واحد من محمولات المسايل التي يرام اثباتها وابطالها
وهي الاصول التي يعرف بها ان الشيء هو هو بالشخص او بالنوع
او بالجنس او بالخاصة والاصول التي يعرف بها اي الامرين
اولى واثر وتسمى هذه الاصول في عبارة القدما مواضع ..

مواضع بحث ونظر ٥ وفايده القياس الجدلي على ما قال صاحب
المنطق هو حمل كل واحد من الناس على ما يليق به من
الراي بمقدمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
ان يسمع القول معه فان ذلك مما يسهل بالطريقة الجدلية ويعسر
بالماخذ البرهاني لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من
اعتقاد نافع لكنه غير حق فتكون الجدلي اولى به من
البرهاني لانه يخرج عن البرهان بفقد خروجه عن الحق
وقد قيل في البرهان ان العلوم الجزويه يقلد المتعلمون
مباديها فان كثرة المتعلمون التقليد فيها ولم يكن لهم
سبيل الى التحقيق بالبرهان وقفوا ولم يحصلوا على احد
الامرين ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدلي ما يقنعهم ويسعهم
ويكفيهم وتسكن اليه نفوسهم وان كانت اكثر منفعة
القياس الجدلي هي رياضة الاذهان وتقويتها على النظر
من حيث لا يمكن ان يحصل به قياسات كثيرة في مسله واحده
على سبيل النفي والاثبات ثم يرجع فيها ويتامل احوالها
بالتصفح فيلوح الحق من اثنائها وليس من شرط الجدلي ان
ياتي بقياس لا عناد له البته وعند كل احد والا ان يلزم

كل خصم بل ان ينتهي في كل مسله الى منتهى المذهب كما انه
ليس من شرط الطبيب ان يشفي كل مريض بل ان ياتي
بغاية ما يستطاع من العلاج ٥

الفصل الثاني في الالات التي يستنبط بها
المواضع الجدلية ويتحرز عن الالزام والانقطاع

الالات التي يستنبط بها مواضع الانظار الجدلية ويتحرز
بها عن الانقطاع والزام الخصم ما يريد الزامه اربعة احدها
يختص باللفظ وهو ان يكون عند الانسان قدرة على معرفة
الاسما المترادفة في اللغات والمتباينة والشبيهة بالمترادفة
والمتشابهة في اللفظ والمعنى اما المترادفة فكالخمر والعقار
واما الشبيهة بها فكالسيف والصمصام واما المتشابهة
فكالحيوان الطبيعي والمصور وكلما كانت معرفة
الانسان بمثل ذلك في اللغات اكثر كان اقدر على المجادلة
من حيث يحترز في التسليم والموافقة ويقدر على الالزام
والخدعة والمواضع التي منها نعرف هل الاسم متواطي او
مشترك كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها
اضداد متغايرة مثل الحاد الذي يقال للسيف وصده

الكليل والحاد التي يقال على الصوت وضده الثقيل والثقيل
في الاجسام ضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد
وليس لبعضها ضد والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله
ضد وللزاوية الحادة ولا ضد لها ، ومنها ان يكون لبعضها
ضد ذو واسطة ولبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل
البصر والعمى في البصر والبصيرة وقد يكون الاسم في احد
المتقابلين مشتركا وفي الاخر غير مشترك مثل ان يقال
لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اي لا يبصر بالفعل والاخر
بالقوة اي لا قدرة له على الابصار ويبصر اي يبصر بالفعل
وان كان لفظ السلب مشتركا فلفظ الايجاب مشترك
في الابصار وسلبه وان كان لفظ العدم مشتركا
فلفظ الملكة مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين
كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المتضايفين
مشتركا فالاخر مشترك مثل انه ان كان الفوق مشتركا
للمكان وللفضيلة فالتحت مشترك وكذلك ان كان
المناسب في التعريف مشتركا فالاخر مشترك مثل انه
ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك

ان كانت اجناس معاني الاسم في واحد واحد منها
مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل
على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو
من الكيف وقد يدل اللفظة في احدهما على نوع وفي
الاخر على فصل كالزاوية الحادة والنغمة الحادة وان يكون
اللفظة في موضع تحتمل الاقل والاكثر وفي الاخر لا تحتمل ان
مثل اللون الذي لليقين لا يحتمل زيادة ولا نقصانا واللون الذي
في الالوان يحتمل ذلك او يحتمل في كلاهما لكن المقايسة به
لا تصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف ومهما
اقتدر الجدلي على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغالط
ولا يغلط ، والثاني من الالات الجدلية القدرة على
استنباط الفصول من الامور المتقاربة جدا فان الذي
يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله دربة وينتفع
بذلك في صناعة القياسات المعونة في انتاج غير المدعى
وفي توفية الحدود في تفصيل الاسماء المشتركة ،
والثالث من الالات الجدلية القدرة على اخذ المتشابهات
من الاشياء المتباعدة جدا على ضد الواجب في الفصول

التي كانت تطلب من الاشيا المتفاوته فان الفرق بين
المتشابهات والتشابه بين المتباينات هو العلم الذي يقع
بعد ذلك في الفصول وهذا في الاجناس وفي القياسات
الشرطيه المتصله من حيث يقع بان الممكن في شي ممكن في
شبيهه والمتشابهه اما باشتراك محمول واحد كاشتراك
الانسان والغراب في الحيوه او في المشي واما في النسبه
المتصله كما يقال ان نسبه الربان في السفينه الى السفينه
كنسبه الملك في المدينه الى المدينه او في الموصله كنسبه
البصر الى النفس كنسبه السمع اليها والاله الرابعه
جمع المقدمات الذايعه عند الجمهور والذايعه عند
اصحاب الصناعات واستنباط ذايعات من ذايعات
والذايعات منها ما يحصل بالفطره ومنها ما يحصل بالتامل
والروية في اراء الجمهور واصحاب الصنايع والمذاهب
واخبارهم المنقوله وتصفح المشهورات المحسوسه بالتجارب
وتفصيل ذايع الى ذوايع ونقل الحكم من ذايع الى ذايع
ونقل الحكم من ذايع الى شبيه به ومن الاضداد ونسبها
وبالجمله فان القول الذايع والمشهور هو الذي يصلح ان

يناظر به المعاند عند الجمهور في المحافظه والمغالطه
اذا كان الحق خفي الحجه الحقيقيه عند المناظر وعند
الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقيه لا تفيد المجادله
حينيذ وانما تفيد المجادله بما تعرف به المناظر او الحاضر
او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم
حقيقته ويجادله ايضا كذلك وكان مقصود
كل منهما الظهور على صاحبه عند الحاضرين فليس غير
الذايع والمشهور فان كان الذايع والمشهور هو الحق
في المسله فقد اتفق فيها مذهبا التعليم والمجادله بالحقيقيات
والذايعات المشهورات وان لم يكن كذلك اختلف
المذهبان تعادت المجادله الى الحقيقيات في التعليم
والتحقيق والى الذايعات المشهورات في المجادله والفلج
على الخصم وكذلك قد يتفق في المسله الواحده عرض
المبرهن المعلم والمجادل المفحم والخطيب الواعظ والشاعر
المحسن اذا كان الحق فيها هو الذايع المشهور وهو
الواعظ الزاجر وهو المحسن الجاذب كالكلام في المعاد
اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى

وبزلف لديه من الملكات النفسانيه والاخلاق الملكيه
والزهد في الرذايل البهيميه والسبعيه فان الحق في
هذا هو المشهور وهو الواعظ الحاذق والزاجر وهو
الشاعر المحسن والمقنع لا يحتاج فيه الى استعانه
فالمبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتج عليه يحتاج لغرض التعلم
بالذات وغرض الجدل له والخطيب والشاعر بالذات
وبالعرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد او في ايهما قصد او في
ايهما لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته
العلميه والتدرب في عادته الصناعيه كما يحتاج غيره
من الصناع حتى يقدر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت
في موضعه من جهة بضاعته وصناعته ولا يكفي
حفظ البضاعه دون ملكة الصناعه فانه قد يحفظ
الانسان ما لا يذكره في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما
ليس بمحفوظ عنده فبكثرة البضاعه يجد كل ما يريد
في وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعي يذهب
اليه في وقت حاجته من غير رويه ولا توقف فان التوقف
للترويه في المناظره كالانقطاع عند الحاضرين كان ان

الموسيقار اذا اريد منه لحن من الالحان في شعر من الاشعار
ومذهب من المذاهب فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب
كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه
واذا كانت عادته في صناعته محكمه قدر على الايقاع في
المذهب المطلوب من غير توقف فان حفظ من غير دربه عاده
توقف للترويه واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور
والاراده الجياد بحركاته والتدرب للايقاع على وفق
المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان يبطل نسبه الزمانيه
بين الايقاعات فيذهب رونقها وموقعها في الصناعه
كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لاستحضار
ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك المبرهن
وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بحصول مقصوده
في عاجل حاله واجله بالحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار
الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو قوام
الامر في صناعه الجدل كما في غيرها من الصنايع ٥

الفصل الثالث في مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف يستنبط الحجه والقياس

من المطلوب بعينيه من جهة حديه اعني الموضوع والمحمول
بتحصيل الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة
عنهما عن السلب والخارجة عن احدهما غير خارجة عن الاخر
على ما قيل في الايجاب والسلب الكلي والجزوي والمستنبط
من نفس حدي المطلوب اما ان يكون عن جوهرهما واما
ان يكون عن الاشيا التابعة لهما والاول هو ان يستنبط
الحجة من حد احدهما او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال
على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال
عليه المحمول ام لا او حده ام لا ٥ واما استنباط الحجة
من الاشيا التابعة لهما فاما ان يكون تلك الاشيا
مقومة لجوهرهما او غير مقومة والمقومة اما جنس
واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما
جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما
فصل الفصل واما فصل الجنس او فصل المادة او فصل
الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل وهما واحد بالذات
من جهة او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل
والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل

والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ماذهي كما سبق
وما كان من هذه مساويا للموضوع فالموجود له والمنفي عنه
موجود للموضوع ومنفي عنه وما كان منها للمحمول مساويا
او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال للمحمول واما في اثباته
للموضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوي دون
الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع
واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شي وفي نفيه عن
المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع ٥ واما التوابع غير المقومة
للذات فكالكل والجزو والعلل الفاعلة والغائية
المباينة للجوهر والمتضايفات وما يلازم وجود الشي
وعدمه ولون الشي وفساده ونحو استعماله وافعاله واعراضه
العامية والخاصية وزمانه ومكانه ٥ والكل والجزو
على اقسام اربعة احدها الكل في الحمل كالجنس
والفصل ويقابله الجزو في الحمل كالنوع ويقع بالانواع
كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ انظر
في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد منها كلها
او بعضها المحمول او لا في شي منها ولا في كلها كذلك

ينظر في شي من انواع المحمول هل يوجد في الموضوع او لا
ولا نوع منه يوجد فيه وينتفع به ايضا في الاستعمار فانه
اذا وجد المحمول في كل انواع الموضوع او في كثير منها
حكم انه في كل الموضوع وقد ينتفع ايضا اذا اريد اثبات
متضادات بالقسمه على النوع اثبت انه كذلك على الجنس
كقولك انه اذا كان كل قنيه اما محموده واما مذمومه
فهذه العرس اما محموده واما مذمومه لانها من القنايا
او صناعه الرقص مثلا وصناعه الكتابه وكما يكون
الكل من جهه الزمان في جميع الزمان فانه ان كان ثبت
لو بقي في جميع الزمان لزم انه كذلك في زمان ما
ويقابله الجزو من جهه الزمان والموضع فيه بعكسه
فانه اذا لم يكن في جزو لم يكن في الكل والكل من
جهه الكميه ويقابله الجزو جهه الكميه ايضا واذا
ثبت حكم في واحد من عده في جملتها الموضوع نقل
الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش ينقل
الى الانسان واذا ثبت حكم في جمله نقل الى افرادها
الا اذا كان في الجمله من حيث هي جمله كالزوجيه

في العشره فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشريه ايضا
ومن جهه الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله
الجزو من جهه الوجود اذا كان مشروطا بزمان
ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو
اضطراري الى ما هو اكثري وينقل ما هو اكثري
الى الاضطراري كما يقال ان كان العدل نافعا على
الاطلاق فهو نافع على جهه كذا ونحو كذا وعكسه
ان ما يكون على جهه ما ونحو ما نحوز نقله الى الاطلاق ومثل
ان ما هو ممكن لزيد فهو ممكن اي بالقول المطلق ومن
هذا ان ما يوجد بزياده ونقصان فهو موجود بالقول
المطلق مثل ان الذي هو احر من شي فهو حار او ابرد من
شي فهو بارد واصلح من شي فهو صالح واردا من شي
فهو ردي ولا ينعكس هذا في كل مكان فليس كل
حار احر من كل شي ولا كل بارد ابرد من كل
شي ومن ذلك المواضع الماخوذه من العلل الفاعليه
والتماميه مثل ان نحكم على شي بوجود مطلق او بوجود
على صفه ما لان علته كذلك موجوده على الاطلاق

او بتلك الصفه لعق لنا ان الحياه موجوده في الفلك لان النفس
موجوده فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركه
موجوده بالطبع والمشاركه البشريه هي العله الموجبه
للعدل فيما بينهم وعن كون الشي وفساده مثل انه ان
كان كون الشي خيرا فهو خير او شرا فهو شر او كان فساده
خيرا فهو شر او فساده شرا فهو خير ٥ ومن الافعال مثل
ان وجود الفعل مطلقا يدل على وجود الفاعل ومن جانب
ما يدل على وجوده تلك الحاله ٥ ومن المتضايقات والمتلازمات
فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه في الوجود موجودا
ومعدوما فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان
الذي يوجد لما يوجد له موضوع المسله فهو موجود لها
مثل ان الذي يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود
لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير
الانسان فهو موجود للحيوان وان كان الشي لا يوجد
للشي الا عند وجود شي فانه يقنع انه موجود للشي مثل
انه ان كانت الحركه لا تكون لما لا نفس له فان
النفس متحركه وهذا مظنون مقنع ومثل ان الشي

يمكن ان يوجد للحيوان الناطق او ما لا يوجد

الذي يزاد على شي فيجعله جيدا فهو جيد وبالجمله ان الذي
يوجب بوجوده لشي حكما في ذلك الشي فالحكم له مثل
ان العادل خير فالعدل خير واذا كان موجودا الموضوع
اخر يجعل للمحمول اكثريه فهو موجود له كما ان
السيار يجعل الفضيله اكثر نيلا فالسيار نيل وان
كان يجعله اقل فهو معدوم له على حكم الخلاف و لا
يجب ان ينعكس لانه ليس بضروري وان الجيد اذا زيد على
الردي يجعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردي
ومن مثل ان الذهب مع الفضه اجود من الفضه الخالصه
ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان ماش
وكل ماش جوهر او الانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق
ومن الزمان مثل انه ليس كل معتد بنا ملان النمو يكون
في بعض الزمان والاعتذا في جميع الزمان حتى في زمن
الذبول وايضا ليس التعلم يذكر لان التعلم يكون للمستقبل
والذكر للماضي واذا احذت الحجه عن الامور الخارجه
عن الحس على الاطلاق مثل ان نحتج من السمايات والبوادر
واقاويل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول

اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيله
فكيف الذهاب على سيرته واما عن سبيل الاقتصاب كان
يفعل سقراط في امكنه العدل في المدينه بان كان ينقل
المسله الى الرجل العدل ويقيس عليه في الاحوال التي
يحيا ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينه
فيكون هذا بابا شبيها بالتمثيل وليس تمثيلا لان التمثيل
هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغن عن اثبات
التشابه فان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا
مطلقا ومثل ان يراد بالجزوي معنى كلي كقوله لا ناكل
السمك والحبز اي كل مرطب او يدل السنه مكان الشبه
وكل ذلك قريب من التمثيل وليس تمثيلا ومن الحجج الماخوذه
عن الاشيا الخارجه مواضع المتقابلات ثم ذلك ما هو على
سبيل التناقض واللزوم الحقيقي فيه بعكس النقيض
مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس
بانسان وربما انتفع العكس المستقيم وما كان على سبيل
التضاد فان لزومه منتفع في الجهتين جميعا مثل انه ان كان
الصديق حسن البنيه فالعدو رديء البنيه وايضا رديء البنيه

عدو ويعاندان ان كان حسن الهيئه صحيحا فليس بلازم
ان يكون المريض رديء الهيئه ومن مواضع التضاد ان
يوجد لنقيض الموضوع شيء ما يوجد للموضوع ضده مثل انه
ان كان ما ليس بلذيذ شرا فاللذيذ خير وانما يكون هذا
اذا لم يكن متوسطا والمواضع المشهوره في الاضداد
ان تركب ضدان مع الضدين على اربعه اوجه كل واحد
من طرفين ثم يكون اذا كان الشيء مع الشيء حال ما قصد
الشيء معه بضد حاله مثل ان الكون مع الصديق نفع له
ومع العدو شقاوه وضده مع ضده مثل حاله لقولنا
ان كانت الاساءه الى الاصدقا قبيحه فالاحسان الى
الاعدا قبيح وان كانت الاساءه الى الاصدقا قبيحه والاحسان
اليهم حسن والشيء معه ضده بضد ما له فانه ان كانت
الاساءه الى الاصدقا قبيحا فالاساءه الى الاعدا جميل واما
المتقابلات على سبيل العدم والملكه فانها تتلازم على
الاستقامه مثل انه ان كان الجهل عدم ملكه فالعلم
ملكه واما المتقابلات على سبيل المضاف فانها تتلازم
على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس

معلوم ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الأقل والأكثر
وهي على وجوه منها ما هو مطلق فإنه إذا كان ما هو أقل
وجودا موجود فما هو أكثر وجودا موجود وهذا
للإثبات فقط لأن عكسه غير مفيد وإذا كان ما هو
أكثر وجودا ليس بموجود فما هو أقل وجودا ليس بموجود
وهذا للنفي من المقنعات ومنه ما ليس على الإطلاق
بل عند محمول أو موضوع ما وهو أنه إن كان للموضوع
محمول أولى من هذا فلم يكن له لم يكن هذا وإذا كان
ما ليس أولى منه كان هذا وإذا كان المحمول لم يكن
لموضوع هو أولى به فليس لهذا الموضوع أو إن كان لما هو
أولى بأن لا يكون له فقد كان له وإذا كان محمول
لموضوع آخر هو أقل وجودا من هذا المحمول لهذا الموضوع
فهذا كان وإذا لم يكن محمول لموضوع هو أولى أن يكون
له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه
الأبواب أبواب الثناء ويمثل إن كان ما هو مساوي في
الكون لهذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود وإن لم يكن لم يكن
وعلى أقسام مساوية للأقسام الأولى بحسب العامل وأما

المواضع المأخوذة عن أشياء بين الداخلة في نفس الأمر والخارجة
عنه فمواضع القسمة ومواضع التصاريف والاشتقاقات
ومواضع النظائر وطرق القسمة كثيرة كما سلف ذكره
في الجزئيات وكل إلى أجزائه ومحمول إلى موضوعاته
وموضوع إلى محمولاته واسم مشترك إلى معانيه ومن
القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها
طرق الاشتقاقات والتصاريف مثل قولنا إن كانت
العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينعكس هذا إلا أن
يقال إن العادل بما هو عادل فاضل فالعدالة فضيلة وطرق
النظائر كقولنا إن كان ما جرى مجرى العدالة محمود
فالعدالة محمودة

الفصل الرابع في المواضع الخاصة بالعرض
العام والجنس والأثر والأفضل

من ذلك أن ننظر هل حمل على ما حمل عليه حمل أحد الخمسة
الكلية مخصوصا هل أخذ مكانه الجنس كما يقال
إن البياض عرض له أن يكون وهذا للإبطال وإن ننظر
إن كان بسيطا كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق أو

مشيرا الي الموضوع كالابيض وهل له اصل منه لسنو وهذا
للابطال ويبطل هل وضع الشي عارضا لنفسه وايضا ان
كان للعرض ضدما من شانه ان نفسره ويعقبه في المحل
ثم لا ياتي ان يحل ذلك المحل مثل انه ان كانت القوه الغضبيه
عرض لها البغض فيجب ان يعرض لها المحبه وايضا هل ضده
موجود في الموضوع وهذا للابطال ومن مواضع الاثر
والافضل ما كان اطول زمانا واكثر ثباتا وما كان يفضله
المعتبرون من اهل الفطنه او من اهل العلم والذي من جنس
الفضيله افضل مما هو خارج عنه فان العداله افضل من
العادل واثر لانه بها كان فاضلا والمطلوب لاجل نفسه
افضل من المطلوب لاجل غيره مثل ان الصحه التي يراد لعينها
افضل من الدوا الذي يراد لاجل الصحه وقد يعاند هذا
بان يقال ان القوه في كثير من الاوقات اثر من الفضيله
ويكاد ان يكون الضروري اثر والفضيله افضل والذي
هو علة الخير بالذات اثر من الذي هو علته بالعرض والذي
يوثر في جميع الاحوال اثر من الذي يوثر في وقت ما كالصحه
والعلاج والذي يوثر ويراد وجوده كالصحه اثر من الذي يوثر

لغيره كالجمال والحسن والموثر بالطبع والذات كالعلم اثر من
الموثر بالعرض كالكتاب والموجود للاثر اثر من الموجود
لما دونه وما اخص الافضل والاثر من جهه الموثر كالموثر عند
الله تعالي اثر من الاثر عند الناس وما كان في الاشيا التي هي
اقدم اثر كالصحه فانها اثر من القوه لان الصحه في الاخلاط
الاولي والمزاجات وهذا انما بعد والمبلغ الاقرب الي الاثر اثر
ومبلغ اثر الغايتين اثر واذا فضلت الغايه الغايه باكثر من
فضلها علي فاعلها فالفاعل اثر من الغايه مثال ذلك ان فضل
السعاده علي الصحه اكثر من فضل الصحه علي المصح ففاعل
السعاده افضل واثر من الصحه والنافع في كل وقت او في
اكثر الاوقات اثر والالذ عند الجمهور اثر والذي هو
مع اللذه اثر من وجه اخر كالطيب الاواسي وما في السن
التي يدرك فيها العظايم كما في السن الكبر دون سن الصبي
اثر مما لا يشارك فيه الاردي اثر والذي يشاركه فيه
الاخوان والاحبا اثر والذي يوثر ان يفعل بالاحوال اثر من
الذي لا ينبغي ان يفعل بهم ٥ ومجموع الاثرين اثر والذي اذا
كان استغني به عن الاخر بالانعكاس اثر من الاخر



مثاله ان العداله اذا كانت في جميع الناس لم يحتج الي الشجاعه
والشجاعه لا تستغني عن العداله فالعداله اثر وما يراد
كونه اكثر فهو اثر وما سوقي عدمه اكثر فهو اثر وما يراد
عدمه اقل فهو اثر والاشبه بالاثر اثر من جهه ما هو اشبه
ويعاند بالقرد فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس اثر منه
والاشبه بالفاضل اثر من الاشبه بالخسيس من جهه ما هما
شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل
من جهه ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهه ما هو
افضل فان لم يشترط هذا لم يتم الاثري ان الفرس اشبه بالحمار
والقرد بالانسان والذي زيادته اثر هو اثر والذي يوثر
دون هذا من غير عكس اثر والذي يجد الاخر ليظهر هو اثر
من الاخر مثل من يحب اللذات ليظن ذكيا والذي هو
اظهر اثر والذي هو اصعب هو اثر اذا بلغ الي غايته اثر
وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الي مثل ذلك اثر وافضل افضل
النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له الفضيله الخاصه
بنوعه اثر مما ليست له وان كان له غيرها ومن ذلك يكون
الكيس والفطنه في الانسان اثر من الشجاعه فيه والذي

يفعل اكثر فيما يتصل به اثر من الذي لا يفعل من جهه
زيادته فعله مثاله ان النار اثر من الافرسون من جهه ان
فيه اسخانها اذا كان مقصودا مطلوبا لا من جهه الاحراق
الذي يكره وان اشتركا فاكثرهما فعلا والذي يفعل
بطبيعته اثر من الذي يفعل بغيرها فعلا موثرا والذي يخص
خيره الافضل اثر والذي يتبعه خير اكثر اثر والذي يتبعه
شر اقل اثر والذي به الخير اكثر اثر والذي يرفعه الشر
اقل اثر ٥ واما المواضع التي للجنس فيما هي له على انفراده
ومنها ما يشارك فيها الفصل والحد فمن ذلك ان ينظر
هل خلا عنه بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص
فيصدق النوع حينئذ علي ما لا يصدق عليه الجنس كمن
جعل المعلوم جنسا للمظنون وبعض الظن ليس بعلم
بل خطا وجهل ومن المشهور ان بعض الظن اثم وهذا هو
غير ماخوذ في ماهيه النوع ومنه خصوصا ان صدق
عليه حد العرض فان جنس الشي لا يكون عرضا له وان
يوصل الاسم الكلي الذي لا يتساوى مفهومه عند المسميات
به من الجزويات مكان الجنس كالموجود وهو للنوع

جنس عدم لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقهما جميعا حتى
يكون الجنسان مختلفين فان الشي الواحد لا يدخل في جنسين
مختلفين لمعنى واحد او النوع يقع في مقوله غير مقوله جنسه
كمن جعل العلم خيرا والعلم من المضاف والخير من الكيفيه
وقد يبصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد
شرا لزيد وخيرا لعمرو ويكون مصايب قوم عند قوم فوايد
لكن الخير فيهما يقال باشتراك الاسم وهل له جنس الجنس يحمل
على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او لجنسه
فان الفصل لا يقال في جواب ما هو الخاص ولا المشترك فانه
كما قيل لا يوفي جواب ماهيه خاصه ولا مشتركه وهل لا
يقال عليه شي من فصول الجنس فلا يكون حينيذ جنسا وهل
ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم لشي اراك الشي فما وضع جنسا
له فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس
كالعمى وهل عكس فوضع النوع يحال الجنس كمن يقول
ان المرض سوء مزاج وهل هو على سبيل الاستعاره والتشبيه
كمن يقول ان الغيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد
النوع في الجنس او في ضد الجنس او ليس هما جنسين بانفسهما

وهذا للابطال والاثبات وينظر هل ضده ليس في
جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر
وينظر هل النوع مباين لكل قسم من الجنس وهل يقع اسم
احدهما على الاخر كالموجود والواحد والمبدا والعله
وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضد به فالجنس
كذلك وهذا مقنع وبالعكس ومعاوضته ان الصحه والمرض
لا واسطه بينهما وبين الخير والشر واسطه او هل الواسطه
بينهما جميعا ايجابيه او سلبيه فان التي بين الخير والشر سلبيه
وبين الاسود والابيض ايجابيه وايضا هل الجنس له ضد والنوع
ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيله ضد الشراره فالبر ضد
الاثم وان ينظر هل كلاهما من المضاف وكذلك الجنس ان
كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من
المضاف والنحو ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب
وهل اضافتهما لحرف واحد او نحو واحد ويعاند بان القسمه جنس
للعلم والقسمه قنيه للمقتني والعلم علم بالمعلوم وهل
تعاكسهما الاضافي لحرف واحد ويعاند بان العلم علم بالمعلوم
والمعلوم معلوم بالعلم وهل يقايس الجنس المضاف الى النوع

على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف يكثر
الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة
من احدهما ذات وجهين فكذلك في الاخر مثل ما ان
للواهب من الموهوب والموهوب له فكذلك العطية وان
كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا
فان من قال ان الحيا جبن فقط فقد اخطا لان الحيا في القوة
الفكرية والجبن في العصبية وينظر هل وضع الكلي
في جزويه كمن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه
لا جنسه وهل وضع الانفعال في المنفعل على انه في جنسه
كمن قال ان الجليد ما جامد وهل وضع الفصل على انه
جنس وهل يقال الجنس الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق ع
من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس الحساس
جنسا للانسان لان الجنس يقال عليه ببعض اجزائه وكذلك
ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة انه فقط وهل
وضع افضل الضدين في اخس الجنسين وهل ان كان حال النوع
الى جنسين حالا واحدة ورقي الى اخس الجنسين كما جعل
للمتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة

لا ثبات وايضا هل وضع العارض في المعروض له على انه
لجنس كما يقال ان الالام وتحبوة ابدية مثلا لوان الميت
صار لا ميتا كان استفاد حياة حديثة ولكن تلك
الحياة انفصلت وينظر هل ضد النوع في الجنس او في
ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا للابطال
والاثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوي
والنظاير والاشتباه والكون والفساد ومن هذه المواضع
المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع
تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع
تخص الجنس

الفصل الخامس في المواضع الخاصة بالفصل والخاصية

من ذلك ان ينظر هل يقال في جواب ما هو وهو اولى من
الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال في جواب ما هو وهل
ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على
انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى
وجودي او على معنى سلبي لا اثبات فيه مثل غير الناطق
وهل فصل الجوهر ماخوذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز

كالحيوان المائي والارضي وينظر هل فصل المضاد من المضاف
كما يقال هو قرابه فيقال واي قرابه فيقال اخ او ابن اخ وهل
احدهما مضافا بالقياس الي ما هو بالقياس اليه بالذات
وهل هو فصل الجنس مباين لجنسه فان فصول الاجناس
المتباينه متباينه والخاصه المساويه اما مفرده كالضحاك
للانسان واما مولفه وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك
مواضع يعمها والحد من ذلك تعريف الشي بما هو اخفي منه اما
علي الاطلاق واما في وجود له او تعريفه بما هو مثله فانه
انما ينبغي ان يعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عندنا او تعريف
الشي بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشي
المعرف بانها القوه المحركه للحيوان والحيوان لا سبيل
الي معرفته الا بمعرفه النفس لانه جسم طبيعي ذو نفس واما
ان يكون الي معرفته سبيل دون معرفه المعرف الا انه اخفي
منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفه
النفس اخفي من معرفه النار وان كانت النفس لا تحتاج في
تعريفها الي النار والمساوي في المعرفه كالمضاد والمضاف
والقسيم في الجنس واما المقابل بحسب المضاف فينبغي ان

ثم علم الشي

يتامل الحال فيه فان المضافين لا ياتي تعريف احدهما خلوا من
الاخر اذ وجود كل واحد منهما هو بالقياس الي الاخر وانما
الوجه هو ان يوجد الذاتان بما هو موجودتان كالانسان
والانسان لا بما هما مضافان كالاب والابن ويضاف اليهما
سبب الاضافه فيقال الانسان اولد انسانا فالوالد هو
الاب والمولود هو الابن فيكون الحد الواحد معرفا لهما
جميعا لم يعرف بهما بمجرد الاضافه ومثال هذا ان لا يقال
ان الجار هو الذي له جار بل الجار هو ساكن دار تنتهي حد
من حدودها الي دار يسكنها اخر هو الذي يقال انه جار
له بحد الجوار من ذلك واما المقابل بحسب العدم والملكه
فان الملكه تستغني في تحديدها عن العدم والعدم لا يستغني
عن الملكه وليس مقابل الملكه اقدم في المعرفه وكذلك
الحال في الموجبه والسالبه واما القسيم في الجنس كالانسان
والفرس وينظر هل بدل الحد والرسم احدهما بالاخر وهل بدل
الجنس وهل وضع الجنس الغريب وهل استثني فيما وجد لاشيا
كثيره الا انه للموضوع اولا بالذات كاللون للسطح والجسم
فانه للسطح اولا وكذلك ان كان موجودا للجمله لانه لو

احد من تلك الجمله دون سايرها مثل ان يقول المتضاد او خاصه
للجوهر فهو للموجود من اجله وينظر ان لا يكون القول ماخوذا
من جهه الافراط في النسبه كمن يحد النار بانها الجسم الخفيف
جدا او النار اليسيره ليست خفيفه جدا كما ان المدره الصغيره
ليست ثقيله جدا وهل يتساوى القول في الاجزا والجمله
فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفل كان القول
يتناول الاجزا المفارقه دون الكليه ولا يكون في الرسم
فصل مكرر كما لا يكون في الحد اما بترادف الاسما
كمن يقول ان النقطه لا جزء لها ولا هي منقسمه فهذا تصرح
بالفعل بالتكرار واما بالقوه كمن يقول ان الحيوان جسم
متغذ حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكمن يقول
ان الشهوه تشوق اللذيذ والتشوق هو الشهوه وينظر
هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع
فينقص به المحدود بزياده الحد كمن يقول ان الانسان
حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وينظر هل ان كان اللفظ
مولفا مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد صرح بما لو رفع خاصه
احد اجزايه بقي الباقي حدا للباقي فانه ان قال الخط نهايتاه

موازيان لواسطته فان رفع الواسطه وهي خاصه
المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسما للخط المستقيم المطلق
الذي يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم يبدل الاجزا
باقوال بل بدلها باسامي مرادفه كمن قال ههنا انه طول
مستو محدود خصوصا ان دل على اسم اغمض وربما اتفق
ان يوجد للمشترك حد بينا وجميع ما يقال عليه اما في المستعمل
فذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد
كما للاخر وكذلك يجب ان ينظر هل القول يشتمل على ما لا يثبت
والموضوع ثابت كقول افلاطون ان الصوره المفارقه امثله
سرمديه للكاينات الفاسده وهل ان كان الموضوع مبينا
فيذكر لك رسمه او حده وان لم يكن فيذكر ذلك وهل
الاسم اولى باحد اجزا القول كالنار فانها اولى باللهيب
من الجمر فلا يجوز ان يكون القول لها سوا وينظر هل
القول ماخوذ عن الاقسام كقول القايل ان المقومه هي التي
توجب شيا للشي او تسلب شيا عن شي فانه يجعل كل واحد
منهما لا الاخر يعني غير الاخر فلا يكون الموجب اما سالبا
ولما موجبا فاذا قال قايل ان القضيه السالبه مقدمه

وكل مقدمة اما سالبة او موجبة لزم عن ذلك ان القضية
السالبة اما موجبة واما سالبة ولا يكون من السالب موجب
فيكون خطا ومن هذا القبيل ولا يجعل سبب الشي نفس الشي
كمن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق
الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة
والالم وينظر ايضا هل فصل الكيفية من الكمية وهل فصل
السبب الفاعلي من التمامي فيما يحتاج اليه كمن حد محب المال
بانه الذي يشتاق اليه فما حد على ما ينبغي لانه ربما اشتاق اليه
ايضا لقصد ذين او حد الشجاع بانه المقدام على المخاوف
فما حد ما لم يبين من اين المخاوف وراي عليه ومن قال ان الليل
ظل الارض لم يبين ما لم يقل انه عن الشمس لم ينظر في العوارض
المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد او رسمه وينظر في
المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الانقص
خاصة النصف وكذلك الملكة للملكة والعدم للعدم
وكذلك في النقيض وكذلك ان كان الشي خاصة للمقابل
فليس لمقابله خاصة وكذلك ينظر في الاشتقاق
والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين فاما المواضع

التي تخص الخاصة فان ينظر حتى لا يجعل الموضوع خاصة الخاصية
كمن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزا وكي لا يكون داخلة
في الماهية وكي لا يكون احدث من جهة الجنس وليس يعلم
في بادي الامر هل هي كما الجنس ام لا كمن قال ان خاصة الشمس
انها اكبر كوكب يضي فوق الارض ولا يدري هل هي كذلك عند
الافول ام لا وكي لا يكون اتى بخاصتين معا على انها واحدة
كمن قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكي لا
تكون متعلقة بان واحد او زمان كمن قال ان خاصية كذا
انه يوجد الان كذا الا ان يقول ان خاصيته الان انه كذا
لان كما للاشخاص من احوالهم الجزوية الزمانية

الفصل السادس في المواضع الخاصة بالحد

ينظر هل الحد فيه بذكر الجنس او بذكر الفصل وايكون
رتب الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل كمن
يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خطا لان العشق محبة
مفرطة والافراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكمن
يقول ان الصوت هوا مع قرع والقرع جنس الصوت او سببه
لا فصله وهل اتى بفصل غير مناسب او ليس هو بالعرض وهل زاد

وهل زاد ما نقص او فصل على الماهيه مثل ان يقول للانسان
انه حيوان ناطق حساس او الشدة عدم الحرارة ما الطبع وان
العدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل اتى بفصل سلبي في غير
المعنى العدميه وهل وضع النوع مكان الفصل كمن قال
ان البطر استحقاق نعم لهو واللهو نوع من البطر فادلحض
من الاضداد واحدا جعل للشي حدين كمن قال ان النفس
جوهر قابل للعلم وهو ايضا قابل للجهل والخطا وينظر في
جميع المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب
المضاف وهل اشار الى ما اليه الاضافه بالعناية بالذات
وهل اذا كان مضافا بذاته او بجنسه نفس حصول الطب
فانه مضاف بجنسه وينظر هل ظن انه اورد فصلا من
الفصول ولا يكون فعل ذلك ولم يرد على معنى الجنس
كمن حد بفصل سلبي مطلق مثل من قال ان الخط طول بلا
عرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلا عرض
فما جا بفصل زايد على طبيعه الجنس وكذلك ان كان المحدود
استعدادا نحو ضدين وذكر احدهما دون الاخر الا ان
يكون احدهما غايه بالذات والاخر بالعرض كمن يحد

الطب بالصحه لا بالموت والمرض وهل اشار في القوى والملكات
الى موضوعاتها ولا يظن المعدولى اللفظ سلبا فيحده بالسلب
او المعنى العدمي الموجود في اللفظ وجوديا فيحده بالوجود
وهل بين حد ضد الشي من ضد حده وكذلك في المقابلات
والمشتقات والمضاد للشي في جنسه دون فصله او فصله
دون جنسه او فيهما جميعا واذا كان الشي لم يرتقي الجنس
وامدا له حصه في جنسين فيجب ان لا يكون اخل باحدهما
مثل ان المهذار ليس هو الذي يحب المحال ولا يقدر على قوله
والذي يقدر على قوله ولا يوثره بل مجموعهما وكذلك
ينظر في حد الاشيا المركبه ومن الخطا فيه تبديل الاسما
المترادفه واشنع منه ان يترك العالم مقام الفصل الحاله
ويقصد الى يفصل الجنس وينظر هل للشي زياده معنى
بالتركيب على الاجزا بتلك الزياده في الحد كمن يقول ان
البيت خشب وحجر وطين فان هذه مواد البيت والبيت شي
حدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب ايضا مثل الاول
هو الماده وهذا هو الصوره وفرق بين الجنس والماده والفصل
والصوره ومن التركيب ما ليس فيه معنى زايد سوى المعيه

ومنه ما يحدث له معنى ثالث زايد على المعيه كالزاج والعفص
للحبر وكذا الذي ينحصر في قولك هذا وهذا والمركبين بالتالي
وهذا مع هذا وهذا من هذا وقد يكون التركيب بالعرض
وليس بقياس شي واحد كمن يقول ان الطب اقدام وراي
صحيح في العلاج وليس الطب شجاعه وانما قد يكون الطبيب
شجاعا صحيح الراي فيكون افضل وهما شيان في الطب
بالعرض ومالم يكن الكل غير جمله الاجزا فقط فخذ جميع
اجزايه كمن يقول ان العشره عدد يحدث من سبعه وثلثه
او من تسعه وواحد ولا يقال في المركب انه كذا وكذا
لو كذا مع كذا كقولك ان الانسان جسد ونفس او
جسد مع نفس او يكون الكل بعض الاجزا كمن يقول ان الدفتر
جلد فيه كتاب وكذلك المركب من افضل واحسن فهل هو
افضل من الاحسن واحسن من الافضل ويعاند كذلك انه قد
يكون من ضارات نافع ومن نافعات ضار ولا تجعل
الاسباب والعوارض اجزا كمن يقول ان الفزع غم مع شر
منتظر ولا تجعل التركيب كالجنس كمن يقول ان الحيوان
هو تركيب نفس وبدن وانما هو المركب لا التركيب بهذه

امثله كالانموذج لما يتسع فيه القول من ذلك في القوانين
المشتركه والاتفاقات والمناسبات وغيرها ونشبه
المواضع التي في الحد ما يقال في الهو هو والواحد ينظر في
القوانين المشتركه وينظر ان كل واحد من شيين هو اكثر
واعظم من جميع اشيا واحده باعيانهما شي واحد وما
هو هو شي اخر هو هو شي ثالث فالثالث هو الاول كما تقول
ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم
وينظر ايضا لا يكونا مختلفين في الجنس او قبول الاشد والاقل
وهل اذا زيد عليهما شي اخر كانت الزياده واحده واثبات
الحد اعسر من نقضه لان نقضه من وجه من لكونه ليس في
نفس الامر ولكونه غير مقول كما ينبغي والثاني يكفيه انهما
شي واي وجه كان نقض وجوه اي القسمين شيا فالحد اعسر اثباتا
ثم الخاصه ثم الجنس ثم الفصل ثم العرض

الفصل السابع في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسايل ومنها وصايا للمجيب ومنها وصايا
مشتركه بين السايل والمجيب فاما وصايا السايل وهو
الذي يتوصل بكلامه دوابرته من قياسه الى اثبات مقابل

على ان اخرى
وما هو هو فهو غير الاول هو الثالث مثال ان
الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم والانسان هو جسم

وضع صاحبه الذي جادله حتى يرد به عليه من اجل ان
المقابلين لا يصدقان معا بمقدمات يتسلمها منه في سواله
له فينبغي له في سواله ذلك ان يعد اولا الموضع الذي فيه
الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات
وان يرتب وجه المخاطبة في سواله ترتيبا فاضلا ايندرج فيه
بالسوال اليسير اليسير اولا لا يشعر المسوول بالموضع الذي يلزمه
منه ما يلزم فيتوقف عن تسليمه والمقدمات المستعملة في
الاقيسة منها ما هي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف
القول فيه وهي التي تلزم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي
خارجة عن ذلك وهذه يستعملها المجادل في كلامه للاستظهار
والاستكثار والتفخيم واخفاء النتيجة او لايضاحها
والمقدمات الضرورية للانتاج ينبغي للمجادل السايل ان لا
يصرح بطلبها في اول الامر فيبادر المجيب الى انكارها
ويجتهد ان لا يسل عنها سوالا صريحا بل يحتال عليها بان يسال
يسال عما هو اعم منها فانه اذا سلم الاعم فقد يسلم الاخص
او يسال عن مقدمات اخرى ينتجها انتاجا بينا ضروريا
بقياس واما ان يتسلم جزوياتها واحدا واحدا على سبيل

الاستقرا او بعضها هكذا وبعضها كذلك وهو الاحسن
والاخفى وينتقل في المسالة عنها الى ما يناسبها في الكلام
من طريق الاشتقاق والتصريف والى اللوازم فان التسليم
ربما كان الزم واوجب على المجيب في شي دون شي حتى
ان الاسم قد يكون اسهل تسليما من الحد او الحد اسهل من
الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح مثل
ان يتسلم ان الغضب يشوق الى تعذيب المغضب وربما لا
يعد ان الابن ربما اغضبه ابوه ولم يشتق الى تعذيب ابيه
مثلا وكذلك الصديق والحبيب والمعشوق والمفيد
والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن وما يوتى به للتفخيم
الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقرا
والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يوتى
به لاخفا النتيجة مثل ان يبتدي من المقدمات بالبعيدة
من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المجيب نفعها في انتاج
المطلوب ويخلطها بما لا يناسب الوضع حتى اذا سلمها عاد
وانتج الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يخدع المجيب فيخيل
اليه انه انما يتسلم لينتج بها شيا لا ينتفع به في المطلوب فلا

تشاكس في تسليمه ثم في اخر الامر تبع عنصر ورتاب وربما
اوهم انه يتادي بالقياس الى مناقض النتيجه اما لانه يتغابى
ويخفي فطنته او لانه لم يوافق المجيب على المسله وينبغي ان
لا ترتب المقدمات في المخاطبه بالقياس ترتيبا قياسيا يلوح
للمجيب انسياقها الى النتيجه فيمتنع من تسليم الصغرى وربما يت
بل الاولى ان تعاقض بالنتيجه من حيث لا يشعر المجيب كيف وجهت
ويكون كلامه كالمستفهم المستشكل كانه يلوح منه
الى الميل الى موافقه المجيب ومناقضته نفسه ومن احسنها
اظهار ايثار الانصاف على الغلبه حتى يطمان اليه المجيب حينيذ
وياتي بالمقدمات في كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر
ويدعي في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العاده به حتى
يتوقف المجيب عن جحده ولا يقدم على رده فانه اذا روي
وتوقف في ذلك صار توقفه كالتسليم ومن ذلك ان
يخلط الكلام بما لا يفيد بالغرض المقصود فان الكذاب
اذا خلط بكذبه ما لا مدخل له في الغرض حقا مشهورا امسلما
ويوخر السوال عن الاشيا التي هي عمده الاحتجاج فان المجيب
يعاند في اول الامر في التسليم ثم يضجر فيتسامح ويتساهل

الحق الذي به حصول الكلام
وذلك الذي لا يدخل في الغرض

في اخر الامر خصوصا اذا توهم ان المسوول عنه لا يودي
الى ابطال وضع ومن المحسن من جمله التعجب على ان يعتمد
على قوه نفسه فيسلم في اول الامر ولا يتوقف حتى اذا كاد
الوضع يبطل عاد الى العناد والجدال له وينبغي في مجادله
امثالهم ان يعتمد الاسهاب في القول وحشو الكلام بما لا
جدوى له ليشكل على المجيب غرض السايل او يمل ويضجر فيسلم
ما يسال عنه ليقضي المحاوره فاما اذا اريد بما يقال الايضاح
القول فينبغي ان يستعمل المثال وتبدل الاسما والكلم
والاقاويل الاخفى بالاظهر والاغرب بالاشهر وتفصل الكلام
المشترك والاحسن مع الفضلا وذوي البصيره هو استعمال
القياس واما مع من لا فضل له ولا معرفه فاستعمال الاستقرا
اولى واذا سلم المجيب الجزيات المستقراه وامتنع عن تسليم الكلي
عدل الى مطالبته بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه
لاحتجاجه باشتراك الاسم كمناقضه قول القايل كل انسان
حيوان بالانسان الميت فانه انسان باشتراك الاسم فينبغي
للسايل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه
فان ناقض المجيب مناقضه على الصدق فعلى السايل ان يشترط

للذي ناقض به شريطة خاصة ولنا في معاني الاسم شرايط اخرى
مميزة عنها والاحسن ان يسبق الى ذلك قبل المناقضة و يستعمله
في الاحتراز عن المقاومة والمعاندة قبل وقوعها والقياسات
المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في
الخلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعي امكانه فلم يلف
بالقياس واذا بلغ السايل الى النتيجة فينبغي ان يعبر عنها على
سبيل الانتاج واللزوم ويتشدد في التحرز عن ايرادها على
سبيل السوال فانه حينئذ يدل على قصور مقدماته عن ابطال
الوضع واذا جحده المجيب رجع الكلام جديدا واما وصايا
المجيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يجيب به اما ان يكون على
سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض
واما على سبيل المغالبة والمخاصمة والمذاهب في ذلك
تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان المعلم يدري
ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدري والسايل يدري
ما يريد بسواله والمجيب قد لا يدري والجدلي المرتاض هو الذي
يقصد بالوصايا هاهنا فنقول انه لا يخلو من ان يكون وضعه
الذي عليه حفظه مشهورا فيكون نتيجة السايل الذي يقصد

مناقضته شنيعة فينبغي له ان يسلم المشهورات وما هو
اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على
الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض
فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه شنيعا
فيكون الذي نتيجة السايل المقاوم له مشهورا فينبغي له ان
لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده
او التي هي اقل شهرة من نتيجة السايل واما ان لا يكون الوضع
شنيعا ولا مشهورا وكذلك نتيجة السايل فينبغي ان يسلم
المشهورات والشنعات ولا يسلم ما ليس بشنيع ولا مشهور
لان الاكثري والاغلب هو ان كل شي ينتج ما هو شبيه به
في وقته المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا
تكفل المجيب نصرة وضع شنع هو راي غيره قله ان لا يسلم
ما لا يسلمه صاحب ذلك الراي وان كان مشهورا فيقول
ان هذا على مذهب هذا الكلام غير مسلم وللمجيب ان يتوقف
عن جواب ما لا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير
مفهوم او مشترك حتى يستفهم ويتعين والاولى ان يتقدم بهذا
اولا فانه ان فصله اخيرا اوهم فيه قلة المعرفة بالشي نفسه ما لا

ينكشف عنه آخر الامر علي انه له ان يقول في الاخر انما سلمت
وانا ان تبين كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او
مشككا فلا بد من تعريف اولا واذا اراد المجيب ان يري نفسه
فضل معرفة وقوة ويري ان الذي الزمه او يلزمه ليس لضعفه
بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه فما كان غير مشنع
به في انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان مشنعا به الا
انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزمه منه ابطال
الوضع وانما يسلمه لسداده في طريقته لا لجهله بانتاجه واحتج
بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شنعا اعترف بشناعته
وبرداءة الاحتجاج به وان لم يكن شنعا ولا مشهورا اعترف ان له
ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من
اجل انه اذا ابطل الوضع في اخر الامر عرف انه ليس علي عقله
منه بل لان الوضع ضعيف او انه متساهل ومسامح
فلا يعاند او يتشدد واذا خوطب بالاستقرا عن جزويات
محموده فلا يجعل جهده في الاستقرا الامتناع عن التسليم بل في
طلب المناقضة ولان يستانف قياسا علي اثبات ضده
اجود من ان لا يقبل الاستقرا فيسقط من اعين السامعين به ولذلك

لا يجوز له ان ينصر وضعا شنعا علي طريق القوة كي لا يشتهر به
فيسقط من عين السامعين ومنع السايل عن التقرير اما ان
يكون لمعاندة القايل ومعاندة القول يكون بتبيين موضع
الكذب في المقدمات وسببه والغلط في القياس ومعاندة
القايل علي ثلثة اوجه احدها لضعف القايل عن تحصيل الاحوال
وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو علي
الاطلاق فيكون هذا السايل اذا تسلم شيا انكره المجيب
وبين بطلانه بشي لا يقدر السايل علي دفعه والثاني لعجز
السايل عن ايراد القياس علي الوجه المستقيم الذي يوصل
به الي النتيجة وان كان ضميره نحو نحوه ويكون بحيث اذا غير
ادني تغيير صح وانتج فاذا كان السايل يمكنه النفوذ فيما جادله
فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعاندة وان كان لا يمكنه الا ما
رتبه في نفسه قبل المجادلة فتكون مقاومته بالتضييق عليه من
هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما الشك فيه اكثر
مما في الوضع حتي يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه
مقاومة لشغل الزمان وان كان المجيب يحوج السايل الي طلب
مقدمات بقياسات اخري وتطويل ليس بما يمنعه المجيب فاللوم

على المجيب واذا لم تكن المجاوره على سبيل الرياضه فربما
احتاج الى مقدمات كاذبه ليست بها مقدمات كاذبه
ويطول فلا يلزم لانه سايل لا مجيب وربما احتاج الى الكاذب
لان المجيب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب
وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع
هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسايل مخاطب باحسن
ما يكون وان من الناس من ناقض نفسه لو انفرد يصادر
على المطلوب الاول لقله فطنته والسايل مع امثالها وراء
يسلم بنقيض الوضع والمصادره على المطلوب الاول فانها ولا
لا يميزون العدل معهم من الجور عليهم والقياس اما فاضل محمود
وهو الذي مقدماته مسلمه وصورته صالحه ومنه ما هو دون
ذلك لكون مقدماته دون ذلك في الشهره ومنه ما يكون
القياس الذي ينقصه من مقدمات هي المحموده المشهوره وهو
ردي مذموم ورداه القياس على اربعه انحا اما لانه غير منتج
او انتجه غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير خاص
حيث يولفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع
ان يكون من مقدمات كاذبه استعملت على انها صادقه

لغلط او مغالطه واما اذا كانت الكاذبه مشهوره او
اريد بها انتاج الكاذب واحدث في الجدل حايره وكل
قياس يخلط من مشهورات وشنعات فان نتيجته تكون بين
بين ويميل الى الاغلب والاقوى في نفس من المقدمتين ومما
يعاند به القول هو ان يبين ان القياس ردي باحد هذه
الوجوه المذكوره اعني لكونه غير منتج اصلا او منتج لكن
لغير المطلوب او المقابله او محتاجا الى زياده او نقصان
او من كواذب او غير محموده او اقل حمدا من النتيجه او
الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجه او يكون فيها مصادره
على المطلوب الاول او يبقى في السايل منها المصادره على
مقابل ما سلمه والمصادره على المطلوب الاول بحسب الظن
المحمود والمشهور على خمسه احدها بتبديل الفاظ حد او
حدين والثاني الاستقبال من البين الى كليه والثالث الاستقبال
منه الى جزويه والرابع ان يكون المحمول للموضوع فيه تركيب
ما فيوجد على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحه والمرض والمصح
والممرض فياخذ انه علم بالمصح وبالممرض والخامس الاستقبال
الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم

لك هذا لانك اسلمت المطلوب الاول ولهذا تكون المصادره
على المقابلات على خمسة انحا اما التناقض بتغيير اللفظ واما
على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يوصل ان زيد
ارذل واما ان يوجب في الجزوي نقيض او ضدا او يوجب
في الكلي واما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات
او لازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم للموضوع والفرق
بين المصادره على المطلوب الاول والمصادره على المقابل
ان الخطا في الاول في النتيجه لا من جهة التاليف وقياسا ولكن
لسبب ينتج او لسبب ينتج الاخفى واما في الثاني فالخطا في
نفس القياس لان احدى المقدمتين كاذبه لا محاله واما
الوصايا المشتركه بين السايل والمجيب فهي كليه وهي
انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسوال والجواب
ان يتعود عكس القياس فانه يفيد القدره على التوسع
في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد بعينه مقاييس بحسب
تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوه على نقض القياس
من نفس القياس اذا كان بعض النتيجه مشهورا وان يجب
ان يكون عادته التماس الحجج على ما يحكم به او بنقيضها

الحجج يحتج بها على نقيضه وبعد الحجج المثبته والمبطله في المسايل
الجدليه وان يكون حاضرا في ذهنه خصوصا في المشهورات
والمقبولات التي يرد الكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط
الحدود وحصرها حدود الاوايل ويجب ان تكون المحدودات
قد استقراها وحفظها حتى تصير خاطره بباله دايما وان
يتدرب في تصيير القول الواحد اقاويل كثيره وان يكون
عنده كليات وجوامع ودساتير وان يكون قد اتقن
المواضع التي تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان يكون
له قوه على ايجاد نكت كليه حاضره في دليل للكثير وان
لا يتكفل حفظ كل وضع ونصرته ما لم يكن شديدا او ما لم
يكن نافعا في العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من
كان محبا للريا ومتعسرا في تسليم المشهورات لئلا يفسد
بذلك طبعه فان الطباع تنفعل عن الطباع والرفق في الجدل
كالرفق في البرهان ينفع ويضر ويهدي ويضل واذا
اتفقت له المحاوره مع امثالها ولا من مقصوده الريا بالغلبه
او التوقف في تسليم المشهورات لادعا القوه والعظمه وحاشوا
في محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان يرميهم عن قوسهم

وتستعمل معهم طريقتهم ويعاملهم بكل ما يودي الى غلبتهم
ولا عيب عليه في مغالطتهم ليظهر عجزهم عن الفطن لموضع
المغالطه وقد حكي في هذا الموضع حكايه عن سقراط
مع براسوماخس فان براسوماخس كان يريد ان يظن به
الغلبه ويوثر ان يغلبه سقراط فيحط من رتبته فلم يزل يبادر
ويخرج الى التعدي ويحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فخجله واسكته ويجتهد السايل
دايما في تسليم الكلي والمجيب في منعه والقياس للسايل
والمقاومه للمجيب على قياس السايل والحجه للمجيب اذا عجز عن
نصرة الوضع بالتحفظ فياخذ في الاحتجاج له والنقض مقاومه
له جيد والقياس والحجه يجعلان الكثير واحدا حيث
ينقل فيهما من المقدمات الكثيره الى الحجه الواحده والمقاومه
والنقض يجعلان الواحد كثيرا فهذا كلام مجمل ومفصل
ذكر فيه الاصول والكليات جملتها ومن الفروع واللواحق
الكثيره ما يكفي المستبصر حيث يجعله انموذجا والغرض
في ذلك قبل الرياضه كما في البرهان وبها يهتدي المرهر
والمجادل في النظر والمجادله الى ما لم يعده من جهة الاصول
في الغرايب

تم كتاب الجدل ولله الحمد والمنه

المقاله السادسه في الاقاويل السوفسطقيه
وهي قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل في التبكيت والمغالطات

الذي وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات
البرهانيه والحدود الحقيقيه القياسات الجدليه واتبعها
بالقياسات المغالطيه وسماها بلغته سوفسطيقا
اي تبكيت المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات
وقوانين صناعيه وقال ان هذه صناعه يشرح في الحكمه
ويتشبه بها ويتراى بها من يعتقدها كانه حكيم محقق
والذي يغالطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به
انتاج الشي واما في اشيا خارجه عنه مثل تخجيل الخصم وترذيله
في قوله والاستهزا به وقطع كلامه والتعرض عليه
اللغات والعادات واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب
الذي الكلام فيه ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان
من الاشيا المشهوره في زمانه وقومه وسلفه الذي ينقل

عنهم وكان القايل به اكثر واظهر من الجاحد وكان المماري فيه
مذموما في عصرهم وكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صورة
القياس المنتج واوله فيه والمغالطة في القياس المطلوب به
انتاج الشي اما ان يقع في اللفظ واما ان يقع في المعنى واما ان يقع
في صورة القياس واما ان يقع في مادته واما ان يكون غلطا
واما ان يكون مغالطة والاقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا
على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متباينة ومقدمات
مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة
وهي غير النتيجة واعرف منها كان ما يلزم عن القول حقا لا محالة
فاذا القول الذي لا يلزم عنه الحق اما ان يكون ترتيبه بحسب
شكل من الاشكال او لا يكون بحسب ضرب منتج او لا يكون
هناك الاجزا الاولى والاجزا الثواني التي هي الحدود والمقدمات
متباينة واما ان لا تكون المقدمات صادقة واما ان
لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه اما
الاول فهو لانه اما ان لا يكون بالقوة من اقاويل جازمة
او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة
الا انها عرض بها الاشتراك اللايق وذلك على

وجهين اما ان يكون عرض لها الاشتراك في الحقيقة والظاهر
جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر
اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ مشترك
يفهم منه معاني فوق واحد مختلفة في المقدمتين او في
المقدمتين والنتيجة بحسب الاشتراك الذي بين المقدمتين والنتيجة
فيكون حينئذ اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا
كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع
على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع
على ينبوع الما وآلة البصر والدينار ومنه ما يسمى لفظا
متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة
في الحقيقة كالانسان الذي هو حيوان والشخص الشبيه
به في شكله المصور في الجماد ومنه ما يسمى منقولا وهو
الواقع عنه الاول على بعضها اولا ونقل منه الى الباقي كالصحي
على الحالة الصحية والدوا والسبب الموجب لها والعلامة
الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذي يوجد للشي من غيره
كما يقال كبد السما وكبد الحيوان ومنه المجازي الذي
يقال على شي يقصد به غيره كمن قال سل القرية واراد

به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه الحكيم فهو كما
يعلمه فان هو في هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى
الحكيم وبحسبه تختلف الصدق والكذب في المعنى وقد
يكون لتغير الترتيب الواجب في الكلام اشتباه في المعنى
ويكون لمواضع الوقف والابتدا ويكون الاشتباه حروف
النسق ودلالتها على معاني عدة فيه ولذلك يصدق الكلام
مجتمعا وظن به الصدق مفترقا فيقال ان الخمسه زوج وفرد
ويظن ان الخمسه زوج وهي ايضا فرد لانها ثلثه واثنان
والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جمع الاجزا
وقد يدل على جمع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا
يصدق مجتمعا كقول القايل زيد طبيب بصير ويكون حاذقا
في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن
باله البصر لا بالبصيرة واذا قيل زيد طبيب بصير اوهم
الغلط لاشتباه الحال في البصير واذا قيل مفردا صدق القول
وذهب الاشتباه ومما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان
لا سيما فيما يكون الاجزا الاولى فيه بسايط لا فيما يكون
الفاظا مركبه لم ينقسم قسمين فاما ان يكون اخر المحمول

والموضوع متمايزه في الوضع ولكن غير متمايزه في الاتساق
واما ان لا تكون متمايزه في الوضع فيكون هناك الشي هو من
الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من
الموضوع مثال المتمايز في الوضع دون الاتساق قول القايل
كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر
وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال
غير المتمايز في الوضع قول القايل الانسان بما هو انسان اما
ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقوله بما هو انسان يحتمل اهو
من المحمول او من الموضوع فيقع من هذا وامثاله مغالطات
في الكلام يتعذر دفعها على السايل والمجيب فيحصل منها
التبكيت والانقطاع ٥ واما الكذب في المقدمات فلا محاله
ان الطبع اذا اذعن للكاذب فانما يذعن لسبب ولانه
نسبه ما الى الصدق في حال ما والا لم تكون بحيث يصدق
باي شي اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن خاطب بخطاب
يمكنه ان يغالط في الكلام او يماري وذلك السبب الذي
فيه النسبه الى الصدق اما ان تكون نسبته الى ذلك في
الممكن الذي من شانه ان يكون او في الموجود الذي هو كاين

والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشيا يكون
ممكنه في اكثر احوالها وتصير ممتنعه اذا قرنت بشرط
فلا ينتبه المخاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى الممكنات
فيلزم القول الاستحاله مثل انه قد يبرهن على ان ضلعا من اضلاع المغالط
المثلث اطول من الضلعين الباقيين بان يفرض دايرتين متماستين
عند نقطه ويخرج اليهما من المركزين خطين يحيطان بزاويه
ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدايرتين
ويذهب خارجا منها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضي الى ان يردها
فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين بالقدر الذي
وقع منه خارجا عن الدايرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط
الاتيه من المركز الى المحيط متساويه والسبب في هذا انه
وضع خروج خطين من المركزين الى نقطه التماس على زاويه
فادعن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا الامر البته من المحال
الممتنعين على الاستقامه لان الخط المستقيم الواصل بين
مركزي الدايرتين المتماستين يمر بموضع التماس ولا يكون
ما يمر بغير موضع التماس من احد المركزين الى الاخر مستقيما
فمن لم يتامل وسلم شيا على انه ممكن قبل اعتبار الشرايط

المقترنه به وقع الى الغلط واما ما يقع في الوجود فلا يخلوا
النسبه التي يكون في الكذب الى الصدق من ان يكون
اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ فيظهر مما
سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يوهم التساوي
بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظين في معنى وافتراقهما
في معنى في اللفظين واحد وربما كان لاحد اللفظين
زياده معنى يتغير به الحكم ومثال هذا الخمر والسلافه
فان معنى واحد قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم السلافه
زياده معنى واما الذي من جهه المعنى فلا يخلوا من ان يكون
الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه
على شي من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت
من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون
الحكم فيه يصدق على شي من الموضوع في وقت او حال
فان كان كاذبا في الكل فينبغي ان يكون له شركه مع الصادق
في المعنى وذلك المعنى ان يكون جنسا او فصلا واتفاقا
في عرض او اتفاقا في مساواه النسبه وقد يكون شركه عامه
فيما سوى الجنس والفصل في العرض العام فانه يكون كليا

للمعينين عاما لهما ويكون كليا بعموم احدهما وبعض الاخر ويكون
في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لا في الكل فاما ان
يكون في بعض الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع
ذلك في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن
بشريطة لا على الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن
لا بشريطة وتلك الشريطة اما تاليف في القول او غير التاليف
فيه فان لم يكن التاليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير
افراد منه وان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما
طبيعي واما اتفاقي وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا
اعتقد ان راي سيالا اصفر مر وهو المره ثم راي سيالا اصفر
غيره كالعسل ظن انه مر وهو حلو وسبب ذلك انه اذا
وجدت المره مرة ظن ان كل اصفر مر واما الذي يكون من
جهة ان المقدمات ليست غير النتيجه فهو البيان الذي يكون
بالمصادره على المطلوب الاول في المستقيم والمصادره على
نقيض المطلوب في الخلف واما الذي يكون من جهه ان المقدمات
ليست باعرف من النتيجه تكون بالاشيا التي تساوي النتيجه في
المعرفه والجهاله بها او بالاشيا التي تتاخر عنها في المعرفه

ويكون سببها سبيل القياس الدوري وقد اشير الى ذلك
فيما سلف ويجتمع من جمله هذا ان جميع اسباب المغالطه
في القياس اما لفظيه واما معنويه واللفظي اما اشتراك في
جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته وشكله
وبحسب هيئة او اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب مفرد
لفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل
صادق يفارق فركب فظنت صادقه واما لاشتباه
البنا والاعراب والشكل والاعجام واما المعنوي فاما ان
يكون لما بالعرض وهو ان يوجد ما بالعرض مكان ما بالذات
وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوه مكان ما بالفعل والمركب
غير الحاصل من قسمه واما من جهه سوء اعتبار شروط
النقيض في الحمل واما لعقم القرينه واما لايهام عكس
اللوازم واما للمصادره على المطلوب الاول واما من اخذ
ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسايل في مسله فلا يميز
المطلوب واحدا بعينه واما بان ياخذ لاحق الشي مكان
الشي فهذه خلاصه ما ذكره ارسطوطاليس في هذا الكتاب
والخواطر تملي على المطلع عين منه في المغالطه والتبكيت

ما لا يحصل من قراه هذا وامثاله ولذلك يتميز لاذهان المطبوعين
في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وابطال الباطل في مواضعه
ما لا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراته علي ما قيل في فاتحه
الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولي منه بالكسب وان
كان الكسب ينبه الطبع ويشحذ الغريزه الصالحه واذا
فسدت الغريزه لم يغن كل هذا وكما قيل ان غريزة بلا
تعليم خير من تعليم بلا غريزه ٥

المقاله السابعه في القياسات الخطابيه
وهي التي تسمي باليونانيه ريطوريقا

الفصل الاول في الامور الكليه من الخطابه الذي يسمونه
بالريطوريقا وهو الخطابه صناعه علميه كلاميه غرضها في
المحاوره اقناع السامعين في كل ما يكون فيه التصديق
فان الاقناع تصديق بالشي مع اعتقاد انه يمكن ان يكون ان
له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما يسمعه من هذا القبيل
الي التصديق به من عناده وخلافه وذلك هو الظن الغالب
ويشترك الخطابه والجدل في ان كل واحد منهما يعد لعموم الظن
ويعمان جميع المطالب في كل شي وانهما للمتضادات ووقف

بينهما من اجل ان الجدل ينظر في الامور الكليه فقط
وهي موضوعاته وعمدتها القياسات المنتجه التاليف و مادتها
ومادتها المقدمات المحموده في الحقيقه والخطابه لا تختص
بالامور الكليه واكثر منفعتها في الامور الجزئيه و الواقعات
الاختياريه وتكتفي فيها من القياسات بما يقنع انتاجه و ان
لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادي ما يحمد في
بادي الراي وان لم يكن عند التعقب محمودا في الحقيقه
وقياسه اقناعي المقدمات اقناعي الماده والصوره و الخطيب
يكون خطيبا بعزوبه منطقه وحسن صورته وهيبته في
كلامه في خشوعه وقسوته وسوقه وسامته واشارته
وكراهته التي يظهر مع كلامه علي هيئته وذلك هو العمده
في القبول فكم من خطيب ومنكر ابكي الناس بهيبته من
قبل ان يتكلم وللخطابه منافع في الامور المدنيه اكثر
من منفعه الجدل والبرهان فانها توثر في النفوس تاثيرا
ينفعل وينفعل بحسبه وان لم يوقفها علي الصدق والمشهور
في الكلام وهذا تاثير عام وذلك خاص فقد ينفعل ويتاثر
بالخطابه وينفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني

ولا الجدلي فلذلك يرى النفوس العامية اشد قبولا لها وانهم
لمقتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها العموم
نفعها والمعرفة بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم
يجتذبون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاقناعية والالفاظ
والهيآت الخطابية وان لم يكن فيهم من استعمل بكيفية ذلك
وعلى اي وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يعلمون
على البرهان والجدل كلاما بليغا وكذلك في الشعر كان
يقوله من لا يعرف قانون وزنه العروضي معرفة علمية بل ذوقية
فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا
يشتغل معه بتصديق يقيني ولا ظن غالب والاقناع والخطابة
يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في
الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية
وذلك بحسب السامعين المدعوين وتارة في تحريك الانفعالات
النفسانية في الانفس مثل الاستعطاف والاستمالة والارضا
والاغضاب والتشجيع والتحذير وتارة في المخاصمات الواقعة
في الحوادث الجزوية التي من شان الانسان ان يتولى فعلها والاش
حذرها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في هذه

وهي على اقسام ثلثة الامور الخصامية والامور المشورية
والامور المشاجرية والخصامية غايتها مدح وذم ويكون
بفضيلة او نقيصة تخالف عليها ما خالف فيخالف في طلاقه
والمشورية غايتها اذن وموافقة او منع وانكار في نافع
او غير ضار ويكون زمانها مستقبلا لانها انما تكون
فيما ينبغي ان نفعله والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار
عن ظلم او تعد من الاشيا الماضية او المستمرة ومدار
الخطابة على ثلثة اشيا القول والمقول فيه والسامعون
والسامعون ثلثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع
لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما
بصناعة وحيلة ويوقعه امور ثلاث احدها كيفية سمت
القائل وهيئته وهيبة خصمه والثاني استدراج السامعين
نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابي المعد نحو انتاج
المطلوب على سبيل الاقناع ومن انواع القسم الاول فضيلة
القائل ونقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالصدق او القوة
على الاقناع او سائر الفضائل واشتهر خصمه باضدادها
زاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحري الخصوم واستدعاهم

الى مساواته لمن اهنته
او اظهار معجز وبالجمله دليل صدقه
الذي يختص به دون من خالفه ومن ذلك ثنا الخطيب على اطراء
نفسه وتحسين رايه وتخسيس قول خصمه وترذيله
واستدعايه الى فضل تامل وزياده فهم ودعواه ان قوله انما
سمح لذوي الفكر الثاقبه والاذهان السليمه والقرايح
الذكيه التي انما تكون لخلص الناس دون عوامهم حتى يرى
ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر
السبق بقدر الفضيله وقدر التوقف بقدر الرذيله والبله
ومنها الحلف واليمين من قلب ذي وجد بانه وشهقه
وصيحه مع بكا ونحيب بحسب ما يقتضيه القول ومنها
الاستشهاد باقاويل الثقات والايمه المشهورين وان
لم يوجب في الامر الصدق المبين واما استدراج السامعين
فيكون بالاقاويل الانفعاليه المحسنه المشوقه التي توقع في
نفوسهم محبته والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط
على خصمه وهذه المعاني يجب ان يعرف الخطيب الخلال الفضيله
والرذيله والانفعالات والتاثيرات وكيف تكون
وبماذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابه مركبه

من الجدل وعلم الاخلاق واما نفس القول الموقع للتصديق
فينقسم الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقرا
والعلوم الى قياسات كليه وتفهيمات بالامثله والضمير هو
ان لا يصرح في القول بكلتي المقدمتين كما سبق القول فيه
بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى او بالعكس وذلك
لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذ لا يمكن استعمال
الامور الضروريه في الخطابه وربما يصرح بالكبرى مهمله
وتكون كانها لم يصرح بها الا ان حقها كما عرفت ان
تكون كليه من الشكل الاول وما يرجع اليه والمهمل
كالجزوي في التصريح ولما كان الغرض في الخطابه الاقناع
في الغير حصل مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات
الاستثنائيه باطراح المستثناه والغايبه مثال الضمير قول
القايل هذا الانسان متردد في ظلمه الليل فهو اذن متهم
لفرصه التلصص فان هذا القول قد الغي فيه الكبرى ليخفى
كذبها ولو اظهرت وقال وكل متردد في ظلمه الليل متهم
لفرصه التلصص ظهر كذبه وحدس عناد مبطل قاطع
واما التمثيل فيكون اما الاشتراك في معنى عام واما التشابه

في النسبة والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما
كانا بحسب الرأي الواقع ~~وربما كانا بحسب الرأي الواقع~~ وربما
كانا بحسب رأي يظهر ويلوح سداده في اول النظر ويعلم
فساده عند التعقب وربما كانا بحسب اشتراك الاسم الا انه
غير مطلع عليه بحسب بادي الرأي غير المتعقب والضمير هاهنا
مثل القياس في الجدل والتمثيل كالاستقرائية وهذا التمثيل
هو الذي يؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان ومن
اصحاب الخطابة من يطرح التمثيل ويزيفه ويقتصر على الضمير كما
تنفي الشيعة القياس في صناعة الفقه واقوى التمثيل ما كان
المعنى المتشابه به هو الموجب للحكم في التشبيه فهذه هي جمل
الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان
مناسبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من
المقنعات على الخارجة ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من
العوام في اكثر عقائدهم التي اخذوها عن واضعيها الذين
استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التي يرام
الاقناع فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام تجعلها دليلين
على صدق القائل في مقالته والفعل غير القول ومنها المعجزات

القولية والعملية يطمانون اليها ويلهون عن استعمال المقنعات
المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على ضد
هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى
ان جميع انحاء الامور المقنعة يصلح ان يستعمل في الخطابة اذ
الغرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاقناع بما يوصل به كيف
كان والمقنعات الداخلة في نفس الامر الذي فيه الكلام
المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التي
يتوصل بها الى صنعة الضمير الذي يقاس به في الخطابة على
المطالب المقصودة اما ان يكون مما لا يتبينها ان يكون جزءا بنفسها
لجزء القياس وعادتهم ان يسموها في هذا الفن باسم المواضع
وهي غير المواضع التي قيلت في الجدل واما ان يكون مما يتبينها
ان يكون بانفسها الجزء القياس وتسمى في هذا الموضع انواعا
وهي اما اشياء واجبة ومحمودة في بادي الرأي وهي اوائل كلية
توجد مهملة مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهي التي
اذا وجدت تعقد وجد محمول في موضوع ولا يكون اخص من الموضوع
ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهي
كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما

أخص منهما جميعاً مثال الضماير المأخوذة من المحمودات فلان
أشرف ذنباً فيجب أن يعاقب ومثال الضماير المأخوذة من
الدلايل هذه الجارية قد ولدت فإذن قد وطئها رجل ومثال
الضماير المأخوذة من العلامات أن هذه الجارية حاضت
فإذن هي غير حامل والدلايل والعلامات ربما كانت
عللاً وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما
كان الدليل عارضاً في الشيء ولا يعرض فيه إلا بعد تقدم لعارض
آخر مثل بياض البول في الحمى الحادة فإنه يدل على حدوث
السرسام وقد قيل إن الضمير ينقسم أولاً قسمين إلى الكاين
عن محمودات والكاين عن دلايل والدلايل صنفان علامات
وأمور متشبهة وما كان من الدلايل يتم بالشكل الأول فهو
المها ويسمى الأمر الأشبه وأما في الشكلين الآخرين فيسمى علامة
وأما التمثيلات فقد سبق القول فيها بأن التمثيل هو إيراد شبيه
ليبين فيه ذلك الحكم أو بيان أن المعنى المشابه ليس علة
للحكم بل هنالك علة أخرى والضماير والتمثيلات يحتاج إليها
أيضاً في المقنعات الخارجة إذا أريد إثباتها وإبانة أنها
مقنعة مثلاً لو أراد القايل أن ينفي عن فضيلة نفسه

أو أراد أن يستدرج السامعين إلى قبول قوله والمواضع الجدلية
كلها نافعة ها هنا أيضاً فهذه هي الأصول الكلية في الخطابة

الفصل الثاني في الأنواع
الجزوية من الخطابة

أما المشورية فالقول فيها أنه إذا كانت الخطابة تقع
في الأمور الإلهية وفي الأمور الطبيعية وفي الأمور الخلقية
وفي تقدير الانفعالات النفسانية في الأنفس وفي الأمور
المشاورية والمشاجرية والمنافرية لم كانت الأمور الإلهية
والطبيعية تختلف عقايد أهل المدن والقبايل من الناس
فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت أن يحصي فيها المقدمات
الكلية التي ينتفع بها فيها على سبيل الخطابة والأمور
الخلقية فغاية الخطيب فيها أن يبعث الناس على اقتناء
الفضايل منها أو ينفر عن الرذايل فهي داخلة في الأمور
المشورية الداخلة في الأدب والمنع والكلام الكلي في ذلك
هو تعظيم الخير والشر والعدل أو الجور والحسن أو
القبيح أو تصغير ذلك فيجب أن يكون للخطيب مقدمات في
التعظيم والتصغير والمشاوري يتكلم في الممكنات

فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن
قط ويجب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات
يبين فيها ان الامر ممكن او غير ممكن او كان او لم يكن
والامور المشاورة فيها هي التدابير الكلية من الافعال التي
تتعلق بالاراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في
فن وينهى عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير
الكلية والجزوية من سياسات الملك والمدن والمنازل
والنفوس فيحسن فيها شي ويقبح شي ويمنع من شي ويفسح في
شي والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها
جزوية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال
وحكيم وحاكم وامر وناه وواجب الطاعة ووجوب
الطاعة في هذا الموضع لشخص ما هو من الاراء الجزوية
ايضا وبحسب احوال وقراين لا يتفق الناس كلهم على العلم
او المعرفة بها فان من يشاهد النبي الامر بالسنة وعرفه
واختبره في علمه وعمله ورايه وتدبيره وصدقه ومعرفته
لا يكون حكمه في القبول منه كحكم من خبر عنه وكذلك
من خبر عن المخبر فيما بعد من الازمان والاصقاع ولا يتساوى

اللبيب العارف وغيره في المعرفة بالشي والخبر به اذا انسا وبا
في لقايه وسماع كلامه بل معرفة اللبيب العارف هي التي
يعول عليها ويستند الاراء والاخبار اليها فتكون المقدمات
الخبرية التي توجد عن العارفين من نقلة الاخبار الموثوق به
اوثق مما يوجد عن غيرهم وكذلك ما يوجد عن كثير من العارفين
اوثق مما يوجد عن واحد اذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له
العقل الصريح والشواهد الموجودة من ذلك اقوى الكلامين وما
يشهد له غيره من الكلام الموثوق به اوثق مما يخالفه فهكذا
تعتبر المقدمات المشورية في الاقاويل الخطابية الامرية
والناهية والباعثة والمانعة والمجونة ويبسط الكلام في
ذلك فيكثر ويخرج عن القول الكلي فيه ويتسع فيه المجال
ويكثر فيه القيل والقال بحسب هذه المواتين واما الخصاميات
التي يتشاجر الناس فيها ويختلفون ويروم بعضهم ان يقهر بعضا
بقوله وقياسه فشبيهة بالجدليات والفرق بين الخطيب
في منازعته ومخاصمته والمجادل في جداله ان الخطيب ينفرد
في ملاانه ويبعث السامعين على الافعال بحسب العقايد
والمجادل يختص بخصمه ويروم [illegible] واظهار

الفصل في كلامه سوا عمل به او لم يعمل والخطيب يمدح بحسب
النسبه الى الجميل والجميل هو الذي يختار لنفسه ويكون محمودا
وخيرا ولو ندا من اجل انه خيره والفضيله من اجل ما يمدح به
واجمل والفضيله قوه موجبه للخيرات الحقيقيه والتي تغلب
فيها الظن باعثه على فعل العظايم في كل وجه وهي مثل
البر والشجاعه والعفه التي تحمل النفس فيها على الحال الاحسن
لاجل الخلق الاجمل والرذايل اضدادها كالاثم والجور
والجبن والفجور وفضيله الحكمه العمليه انفعها واجملها لانها
السبب الموجب لاختيار الفاضل وتجنب المرذول والعمل يكمل
فضيلته بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيله ويمدح الانسان
بالفضايل على اختلافها وباسبابها الموصله اليها كالرياضات
العمليه والافعال المعينه عليها والاثار الباقيه عنها وعلى
ذلك يختص الناس ويتباهون ويتنافسون على الاجمل والافضل
ويتباعدون عن الاخس والارذل واما المشاجرات فهي فنون
الشكايات والاعتذارات من الموذيات والموانع والقواطع
والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان
والغفله وضعف القوه والمرض والفقر والفاقه فاهذه

كلها تدخل في فنون الشكايات والاعتذارات وفي
ذلك يعين الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتحذير
في حسن المجازاه بالثواب والمقابله بالعقاب وانما
يصلح ان يقال من ذلك على ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات
والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم ويحذر منهم والذين
يرغبون ويحذرون يبعثون على الفعل ويبعثون ويسوقون
الى الامر ويعوقون وكلما كان من ذلك اليق في تقرير بالزياده
والنقصان وكيفيته في فنه بالحال والوقت والاشخاص
في التعظيم والتصغير والتوسط كان احرى واولى وانفع
واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلي
فاحسنوا ووقف قوم على هذا وراموا ان يخطبوا مثل ذلك
فقصروا فان القوانين الكليه عن القرايح المطبوعه المرتاضه
بجريان الفن الذي فيه الكلام والكلي عن الجزوي وعلم
العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فعلم العلم كلي الكلي

المقاله التاسعه في القياسات والاقاويل
الشعريه وهي التي تسمى باليونانيه بيطوقيقي

الفصل الاول في صناعه الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هو من سماه
سيطوريقي ومعناه في لغة العرب الشعريات وكان المذهب
فيه يخالف المذهب الشعري في زماننا ولغتنا وعرفنا في الصوره
فان الشعر في زماننا انما هو شعر من جهة صورة عرضية
في اللفظ والمعنى وهو الوزن والقوافي ولا يقال لما ليس له
الوزن المحدود في كتاب العروض في زماننا مع القافية
اللازمة شعر اللهم الا كما يقال للبهرج انه دينار وللشخص
الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية
والفارسية والتركية فاشر يتفق عليه فاما في الامم الغريبة
من اليونانيين والعبرانيين والسريانيين فلم يسقطوا عن قدمائهم
شعرا موزونا ببعض الاوزان العروضية بل باوزان نظمها
اشبه بالنثر وقوافيها غير متفقة وكانهم يعلموا هذه
الاوزان بقدر دلكم العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها
فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا الا يدل
على انه قد كان ذلك في عرفهم وعاداتهم ايضا او كان ولعله
قد كان البعض في البعض وانما جعل الشعر شعرا لصفة
تختص بمعاني لفالطه وذلك مما لا ابداع الا ان في هذا العرف

وهو من جهة ما يوقع في النفس اثرا يشبه التصديق في
انقباضها وانبساطها وميلها وانحرافها وايثارها وكراهيتها
ويجعل الكلام الشعري قياسا وكان القياس مولفا من
مقدمات من شانها اذا قبلت ان توقع في النفس تخييلا
يشبه التصديق ويوثر عندها في الميل والانحراف والايثار
والكراهية مثل تاثير التصديق والتخييل هو انفعال من
تعجب او تعظيم او تهويل او تصغير او تحقير او نشاط والايلون
الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البتة وفي
اشتغاد بانه قد يكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون وبدون
الكلام شعريا اذا انفسه عليه الاوزان والقوافي ويوردون
الكلام الحكمي في فنون الحكم البرهانية بلفظ موزون مقفى
ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة
التي لا اصل لها او وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء
العقول كذلك باوزان وقوافي ويسمونه شعرا او اسطرون
الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا او لا يوقع او يوهم او يخيل
والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس هاهنا هو الكلام
القياسي المولف من المقدمات المذكورة ويقولون ان هذه

هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة
ولا ذايعة ولا شنعة بل شرطها ان تكون مخيلة ويكاد
ان يكون اكثرها محاكيات للاشيا باشيا من شانها
ان توقع تلك التخييلات فيحاكي الشجاع بالاسد والجميل بالبدر
والسخي بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات
خالية عن المحاكاة اصلا الا ان قصد القول فيها موجه
نحو التخييل فقط وهذا يدخل في اشعارنا مع الاوزان والقوافي
الا ان الكلام الموزون المقفا وخلا من مثل هذا سمي في
عرفنا شعرا كما قيل في الاقاويل الحكمية التي توقع التصديق
اليقين بالبرهان المبين والحكايات الجارية التي لا توقع
تصديقا البتة عند العقلا فانها اذا قيلت بالفاظ موزونة
مقفاة سميناها شعرا وهي خالية عن هذا التخييل والمحاكاة
ولو كان فيها التخييل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي
لم نسمها شعرا فاذن الشعر المعروف في زماننا هو ما جا في
علم العروض لا غير من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف
كانت فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني
المذكورة في التخييل والمحاكاة او يتضمن كلاما علميا حكميا

كيف كان او روايات مهمة صادقة بالفاظ من الفاظ الخواص
اهل اللغة دون الالفاظ العامية فان الشعر مطلقا في
واصل
عرفنا هو الكلام المطلق من كل لفظ يراد به معنى
او غير فاضل وصورته الاوزان والقوافي والفاضل منه
من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة وعباراتهم
المستطابة في الذوق المتداولة بين الفضلا والمميزين منهم
سوا تضمن حكمة وعلما او مدحا او ذما او خبرا تصديقيا يقينيا
او ظنيا غالبا او تخييلا ومحاكاة وان كان التخييل والمحاكاة
في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا
ومن جهة الصورة هو ما جا بالاوزان الصحيحة والقوافي
والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر التزاما
للتشابه فيرد فيها لزوم ما لا يلزم على الاطلاق مثل ان يزداد
القافية بحرفين او اكثر مع البنا والاعراب المعنوي معهما في
الابيات والممتنع حرف واحد مع البنا والاعراب وهو الذي
يلزم فاما الذي لا يلزم بحرف فان يضاعف مع البنا والاعراب في
الوزن كما قيل والمحاكيات الشعرية قد تكون بسايط وقد
تكون مركبات مثال الاول فلان قمر ومثال الثاني قولهم

في الهلال ومعه الزهرة انه قوس من ذهب يرمي بندقه
من فضه والمحاكيات قد تكون بذوات وقد تكون باحوال
ذوات وتكون ظاهرة وتكون خفيه والظاهره
كقول القايل
وهذا الزنج اذا افاعظاما وغصنا فيه رمان صغار
والخفيه كقول القايل
اذا الحت يمينك خلنا سيوفا من البيه في اغمادها تتبسم
فانه في هذا حاكي الجماد بحي ناطق شبيه به كريم فانه يحكي ذلك
حي يتبسم وكقول القايل
اوجدتني ووجدت حزنا واحدا متناهيا فجعلته لي صاحبا
ففيه محاكاه حال لماده وهو خفي في العمل والمحاكاه على
ثلثة اقسام محاكاه تشبيه ومحاكاه استعاره والمحاكاه
التي نسميها من باب الروابع ومحاكاه التشبيه نوعان نوع
يحاكي به شي لشي ويدل على المحاكاه انها محاكاه وذلك
بحرف من حروف التشبيه كمثل او كان وكانما وما
هو الا ونوع لا يدل به على المحاكاه بل يضع محاكي
الشي مكان الشي والاستعاره قريبه من التشبيه

والفرق بينهما هو ان الاستعاره لا تكون الا في حال
او ذات مضافه فلا يكون فيها دالة على المحاكاه
حروف المحاكاه كقولهم لسان الحال افصح من لساني
وعين الطبع طامحه الي واما المحاكيات التي نسميها
من باب الروابع فهي التي تقوم لكثره الاستعمال مقام
ذات المحاكاه ويكاد لا يوقف في ارباب الصناعه
على انه محاكاه كقولهم للحبيب غزال وللممدوح بحر
وللقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الروابع وشرحت
عادت الى التشبيه والاستعاره كما اذا قيل غصن على
نقا عليه رمان وقول الاخر يا قمرا في غصن على نقا
والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات مخيله ووزن
ذي ايقاع متناسب حتى يؤثر في النفوس ميلها الى الموزونات
والمنتظمات التركيب والمقدمات المخيله لواحق وعوارض
بها تقوى تخيلها وكذلك في الوزن قالوا ولكن الوزن اولى
بصناعه الموسيقا زينه واما الذي يدخل من الشعر في
صناعه المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر في المقدمات
القياسيه ولواحقها وكيف تكون حتى يصير مخيله

فهذا نص كلامهم في مذهبهم الذي يسمونه بذلك الاسم
اليوناني ونقل الى الشعري قالوا ان القول الشعري ما يتألف
من مقدمات مخيلة وتكون تلك المقدمات موجهة تارة بحيلة
من الحيل الصناعية نحو التخييل وتارة لذواتها وبغير حيلة
من الحيل فيكون اما في لفظها كقوله باللفظ البليغ الفصيح
في اللغة او يكون في معناها ذات معنى بديع في نفسه مثال
الاول قول القائل

وما ذرفت عيناك الا لتضربي بسهميك في اعشار قلب مقتل

وفي المعنى كقوله

كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتضمين معاني كثيرة
في بيت واحد من غير تقصير في العبارة واما التي تكون
بحيل فان يكون لاجزائها تناسب بعضها الى بعض والتناسب
اما تشاكله واما المخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة
وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب
المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة

الدلالات او العديمتها كالادوات والحروف التي هي
مقاطع الكلم واما في الالفاظ الدالة المفردة واما
في الالفاظ المركبة وكذلك الذي في المعاني يكون
اما بحسب المعاني البسيطة او بحسب المعاني المركبة ومن
الصناعة التي بحسب القسم الاول تشابه اواخر المقاطع
واوايلها في النظم المسمى بالمرصع كقوله ٥

فلا حسمت من بعد فقدانه الظبي ولا كلمت من بعد هجرانه السمر

وتداخل الادوات وتخالفها وتشاكلها كمن والى من باب
المخالفات ومن وعن من باب المشاكلات واما الذي
بحسب القسم الثاني من الصناعة فالذي بالمشاكلة والتام منه
ما يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر
مختلفة التصريف والناقص ان يكون متفق به الجوهر
او متقاربة الجوهر والتصريف مثال الاول العين والعين
من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السهل والسهال
ومثال الثالث والرابع الفارة والهارف او العظيم والعليم
او السهاد والسها او الصلح والسالح فهذا هو التشاكل

الذي في اللفظ وقد يكون ذلك للفظ بحسب المعنى وهو ان
يكون لفظان مترادفان واحدهما مقول على مناسب الاخر
او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم
الذي يراد به البيت والسهم والقوس الذي يراد به الاثر
العلوي المسمى بالفرح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى
ان يكون الصيغة في لفظ او لفظين يقع احدهما على شي
والاخر على ضده او ما يظن انه ضده مما ينافيه او يشاكل
ضده ويناسبه ويتصل به كالسواد التي هي القرى
والبياض او الرحمة وجهنم وما جرى مجراها واما الصيغة
التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكلة فهو ان
يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف في الافراد
والجملة ذات ترتيب في التركيب ويقارنه مثله او يكون من
الفاظ لها احدى الصناعات التي في البسيطة ويقارنها
مثلها والتي بحسب المخالفة فالذي يكون فيه مخالفة الاجزاء
في ترتيبها بين جملتي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة
منهما او اجزاء غير مشتركة فيهما واما الصيغة التي بحسب
القسم الرابع اما التي بحسب المشاكلة التامة فان يكون في

البين معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التي بحسب
المشاكلة الناقصة فان يكون هناك معاني متناظرة
او متناسبة كمعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد
يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال
وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم
مثال الاول الملك والعقل ومثال الثاني القوس والسهم
ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر
واما الذي بحسب القسم الخامس اما في المشاكلة فان يكون
معنى مركب من معاني واجزاء غيره فيتشاكل تركيبهما او يشتركان
في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان يتخالفا في التركيب او الترتيب
بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء ويدخل في
هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا او الجمع والتفريق
كقولهم انت وفلان بحر لكن انت عذبه وذلك زعاقه
وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم برحى وسقى فهذه هي عله
الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار ٥
وتم علم المنطق باسره
ولله الحمد والمنة

بلغ



مسطره ١٧

صحيفه ٢٥١

ما جاء الفضة

